وزار ة التعليم العالي و البحث العلمي
جـــامعة ابن خلـــدون – تيـــارت –
كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم العلوم التجارية

مذكـــرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تخصص: الإقتصاد والتنمية

بعنوان:

أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات

– الإقتصاد الجزائري نموذجا –

إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

زيتوني هوارية **أ. الدكتور: شريط عابد**

لجنة المناقشة

د. مدني بن شهرة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	رئيسا.
أ.د. شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مشرفا.
د. صوار يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	مناقشا.
د. بن أحميدة أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	مناقشا.
د .يوسفي رشيد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة مستغانم	مناقشا.

السنة الجـــامعية: 2010– 2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

صدق الله العظيم

من الآية **(113)** من سورة النساء

إهــداء

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى وطني الغالي الذي قدم لي الكثير، وطن الشهداء والصمود

...الجزائر الحبيبة

كلمة شكر

الحمد لله أولا و آخرا...و الشكر له على عظيم
منّه و جزيل عطائه.
و بعد شكر الله عزّ و جل ...
لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري و امتناني إلى أستاذي المشرف **الأستاذ الدكتور / شريط عابد** على نصائحه وإرشاداته القيمة، التي كانت سندا و عونا لي في إنجاز هذا البحث.
و شكري موصول كذلك لكل من :
السادة الدكاترة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة .
كما أتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل، الدكتور مدني بن شهرة

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الاحتياطي العالمي من البترول	10
02	إنتاج البترول في العالم	12
03	أكبر 12 دولة مستهلكة للبترول في العالم سنة 2006	14
04	الواردات والصادرات في الفترة 1985-1990	31
05	مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول أوبك	40
06	مقارنة بين سعر البترول الجزائري وبعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك عام 2007	41
07	تطورات الأسعار المعلنة لكل من البترول العربي الخام و البترول الأمريكي الخام خلال الفترة 1945-1960	61
08	الأسعار المعلنة و الأسعار الفورية للبترول العربي الخفيف من (1971 إلى 1986)	62
09	تطور أسعار البترول الخام خلال الفترة 1991-2010	64
10	تطور أسعار البترول الخام خلال الفترة 1949-1960	68
11	تقديرات الطلب العالمي على الطاقة خلال الفترة (2002 - 2020)	75
12	عناصر ميزان المدفوعات	91
13	ملخص للعوامل المؤثرة على ميل و وضعية منحنى ميزان المدفوعات	104
14	جدول توضيحي للتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات	105
15	تطور رصيد الحساب الجاري لمجموعات دول العالم لبعض سنوات الفترة (1996-2005)	111
16	وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (1995-2009)	119
17	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة (1990-2010).	123
18	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2009.	127
19	وضعية الميزان التجاري في الفترة (2003-2010)	128

20	اثر سعر البترول على الصادرات خلال 1999-2010	129
21	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2010)	131
22	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2010)	133
23	تطور أسعار البترول الخام وإيراداته في الجزائر للفترة 1973- 1989	139
24	نسبة مساهمة قطاع البترول في تكوين القيمة المضافة للجزائر في الفترة 1974- 1987	139
25	حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة (1963- 1967)	140
26	تطور الإنتاج الصناعي و الزراعي للفترة (1967-1977)	141
27	تطور حجم الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال الفترة (1967- 1979)	142
28	هيكل الاستثمارات خلال الفترة(1978- 1979)	143
29	الاستثمارات العمومية في المخططين الخماسيين الأول والثاني	144
30	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي	149
31	مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام للفترة .2005-2009	150
32	تطور رأس المال والعمالة منذ سنة 1970 إلى 2008	151
33	تطور التسجيل في التعليم بمختلف أطواره	153
34	تطور صادرات الجزائر في الفترة 1997-2009	159
35	تطور الإيرادات البترولية للجزائر 1970-1981	160
36	تطور إيرادات البترول الجزائرية من 1981 إلى 1985	161
37	تطور إيرادات البترول للجزائر خلال 1992- 1998	162
38	تطور الديون الخارجية للجزائر من 2002 إلى 2008	163
39	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2007)	174

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الاحتياطي العالمي للبترول	11
02	الإنتاج العالمي للبترول	13
03	منحنيات النفقة في الصناعة البترولية	23
04	النفقة الحدية للبرميل	24
05	منحنيات النفقة في حقل كبير	26
06	منحنيات النفقة لحقل صغير أو قديم	27
07	التمثيل البياني للأسعار المعلنة و الأسعار الفورية	62
08	تمثيل البياني لتطور أسعار البترول الخام خلال الفترة 1991−2010	65
09	تطور سعر النفط الحقيقي والقيمة الحقيقية للدولار خلال الفترة 1975−2005	83
10	التوازن الداخلي و الخارجي لميزان المدفوعات	104
11	تطورات الاحتياطات الرسمية في الفترة 1995-2010	120
12	تطور أسعار البترول وأثرها على رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 1995-.2009	121

أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات
- الاقتصاد الجزائري نموذجا-

الملخص:

يعتبر البترول سلعة استراتيجة، و مادة حيوية أساسية للصناعة ، و هامة للتجارة الدولية ، و يمثل المورد الرئيسي للطاقة في العالم ككل ، كما أن العائدات البترولية تشكل الدخل الرئيسي في الدول المنتجة و المصدرة للبترول .و تزداد أهمية البترول إذا أخذنا في الاعتبار بعض الدول المنتجة و المصدرة البترول و منها الجزائر ، كونها من الدول النامية و التي تعاني من تقلبات في ميزان مدفوعاتها ، تماشيا مع تذبذبات أسعار البترول و تعتمد في صادراتها على هذه السلعة ، مما يجعلها رهينة للمضاربة في السوق العالمية للبترول . ولا شك أن تزايد العائدات البترولية بعد عام 2000 كان الدعامة الأساسية التي مكنت الجزائر من تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، دون الاعتماد على القروض الخارجية و ما ينجم عنها من أعباء. و قد هدفت الدراسة إلى معرفة آثار تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات و مدى تأثير هذه التقلبات على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية : أسعار البترول ، ميزان المدفوعات ، الإيرادات البترولية، التدفق المالي.

L'impact des variations des prix du pétrole sur la balance des payements
- Le modèle de l'économie algérienne -

Résume :

Le pétrole est un produit stratégique et un élément vital de matières premières industrielles et importantes pour le commerce international, comme un des principaux fournisseurs d'énergie dans le monde comme un tout et que les recettes pétrolières constituent la principale source de revenues pour les pays producteurs et exportateurs du pétrole .En plus de l'importance du pétrole si l'on tient compte de certains pays producteurs et exportateurs de pétrole et dont l'Algérie, et l'un des pays en développement qui subissent des fluctuations de la balance des paiements, conformément aux fluctuations des prix de pétrole l'Algérie compte principalement dans ces exportation sur cette marchandise, ce qui la rend otage de la spéculation sur le marché mondial du pétrole. Il est évidamment que l'augmentation des revenues de pétrole après 2000, ils constituent le pilier principal permettant la mise en œuvre des plants de développement économique et sociaux sans compter sur les prêts étrangères et les charges qui en résultent.

La présente étude visait à connaître les effets des fluctuations des prix du pétrole sur la balance des paiements et la mesure des fluctuations sur l'économie algérienne.

Les Mots clés: les prix du pétrole, la balance des payements, les revenus pétroliers. Le flux financier.

المقدمة:

إرتبط الاقتصاد الحديث بالبترول كونه سلعة إستراتيجية ومادة حيوية، أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، الذي كان له الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية، نادرة ومحدودة جدا، تتحكم في اقتصاديات كاملة وتعد الورقة الرابحة التي يستعملها أصحاب القرارات لبسط نفوذهم على شعوب لازالت تحت رحمة "حرب الأسعار " وقد تكفي صدمة بترولية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية.بل تعدت أبعاد البترول إلى ميادين أخرى أكثر حساسية، كالسياسة، حيث أصبح يمثل سلاحا هجوميا ودفاعيا في الوقت ذاته وسببا كافيا ووجيها لإعلان الحروب .

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح البترول المحرك الأساسي للطاقة العالمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي في ظل النمو الاقتصادي العالمي المتزايد، نظرا لملاءمته للتطورات الحاصلة في الصناعة الحديثة، فشهدت أسعاره تطورات عبر الزمن. وأصبحت تلعب دورا مهما في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على البترول بصفة خاصة ، كما أن العائدات البترولية تشكل بالنسبة للدول المنتجة و المصدرة للبترول المصدر الأساسي للدخل و الحصول على العملة الصعبة.

تزداد أهمية البترول إذا أخذنا في الاعتبار أن غالبية الدول المصدرة له ، تعتبر من الدول النامية والتي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها بين (الفائض و العجز)، ولاشك في أن تزايد العائدات البترولية كان الدعامة الأساسية التي مكنت الكثير من هذه الدول تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، من دون الاعتماد على القروض الخارجية وما ينجم عنها من أعباء .

تميزت فترة الستينات وخاصة بداية السبعينات بتحقيق عدد كبير من الدول النامية لاستقلالها السياسي ثم الاقتصادي فقامت بتأمين مواردها البترولية والغازية، هذا الوعي أدى إلى ظهور منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول "opec" وكانت في البداية مشكلة من خمسة دول، ثم إنظمت إليها دول أخرى حتى وصل العدد إلى 13 دولة ومن بينها الجزائر، التي إنظمت إليها خلال جويلية 1969 فشهدت بذلك السوق البترولية العالمية عدة أزمات بترولية ، اختلفت أساليبها مخلفة وراءها نتائج اقتصادية وسياسية على المستوى الدولي.

والجزائر ليست بمعزل عن العالم الخارجي فهي تسعى كغيرها من الدول النامية إلى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم، وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة

المقدمة:

لتحسين سياستها الاقتصادية، فراحت تعمل على النهوض باقتصادها منتهجة في بداية الأمر سياسة الاقتصاد المخطط ضمن الإطار العام للتوجهات التي تبنتها القيادات السياسية آنذاك، حيث تم تحديد استراتيجيات تنموية تهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، نظرا للآثار التي خلفها الاستعمار. وبمرور السنوات أثبتت هذه السياسات فشلها ببروز إختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني هذه الأخيرة تركت آثار سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية، أرجعها الاقتصاديون لعدة أسباب ومن أهمها الاعتماد الكبير على عائدات البترول، وما عرفته السوق البترولية من انخفاض حاد في الأسعار سنة 1986، فتشكلت إختلالات في عدة صور من أهمها الاختلال في ميزان المدفوعات، وهذا ما أدى بالجزائر في الآونة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق، وكمحاولة منها لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم رغم الظروف الاستثنائية الأمنية التي عاشتها البلاد، أين توجهت اهتمامات الدولة إلى تحرير الاقتصاد الوطني، وفتح الباب أمام القطاع الخاص.

إشكالية البحث:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي لا يحضى جانب التصدير لديها بمعدل ازدياد مرتفع كمثيله جانب الإستراد، فقد ترتب على ذلك عجزا مستمرا في ميزانها التجاري، وإذا كانت هناك وسائل متعددة للدولة من خلال سياستها المالية والنقدية ما يمكنها من علاج هذا العجز في الأجل الطويل، ويعتبر البترول في الجزائر وسيلة لتخفيف العجز التجاري في ميزان المدفوعات، و يمثل أيضا انتعاشا اقتصاديا في موارد الدولة له تأثيره الملحوظ على تمويل خطط التنمية الاقتصادية في الحاضر والمستقبل من ناحية وسداد الديون الخارجية وفوائدها من ناحية أخرى.

وبناءا على ما سبق ذكره، ستحاول الدراسة الإجابة على الإشكال الرئيسي الأتي:

إلى أي مدى يتأثر ميزان المدفوعات بتغيرات أسعار البترول؟ وما هو واقع الاقتصاد الجزائري من هذه التغيرات؟

ومن اجل الإحاطة والإلمام بحيثيات الموضوع قمت بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي مميزات وأهمية البترول؟ وما هو البعد الاقتصادي للبترول ؟

– ماهو واقع الإمكانيات البترولية في الجزائر؟

– ما هي العوامل المحددة و المؤثرة على السعر البترولي ؟ وما هو وزن وأثر قرارات منظمة OPEC في السوق البترولية؟

– ماهي حقيقة الفوائض البترولية الجزائرية ؟ و إلى أي مدى تتجلى حكمة الإقتصاد الجزائري في إستثمار الإيرادات البترولية داخل إقتصادها ؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة سأعتمد على الفرضيات الآتية:

1. يملك البترول حصة كبيرة في مزيج الطاقة الحالي و عدم قدرة بدائله على منافسته في المستقبل المنظور.
2. تتحدد أسعار البترول في السوق البترولية العالمية من خلال العلاقة بين ثلاثة أطراف رئيسية هي الشركات البترولية العالمية،البلدان المنتجة و البلدان المستهلكة، و ترتبط طرق تسعيرها بالعوامل الجيوسياسية فضلا عن العوامل الاقتصادية و ميكانيزمات العرض و الطلب .
3. أصبح سعر البترول أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في الاقتصاد العالمي و أثرت التغيرات في سعره تأثيرا كبيرا على موازين مدفوعات الدول.
4. تبقى تبعية الاقتصاد الوطني لحركة أسعار البترول قائمة، في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم وجود قاعدة صناعية قوية.

أسباب اختيار الموضوع:

كون الجزائر تعتمد على منتوج وحيد و هو البترول و تقوم بتصديره فكل تغيير في السوق البترولية يتبعه تغير في مداخيل الخزينة العمومية وبالتالي تتأثر التوازنات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.

ومن مبررات اختياري لهذا الموضوع، محاولة ربط أسعار البترول بميزان المدفوعات كونه من أهم أدوات التحليل الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد لباحثي وعلماء الاقتصاد لدراسة احد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية و الجزائر بصفة خاصة وذلك نتيجة لـ:

– أنه بواسطة العنصر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر لبناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها.

– الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة الارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– التعرف على الأهمية الاقتصادية للصناعة البترولية في العالم، مع التركيز على إمكانيات الجزائر من البترول.

– إبراز الفاعلين الأساسيين في السوق البترولية و التعرف على محددات أسعار البترول.

– تحليل ميزان المدفوعات الجزائر وتقييمه.

– اكتشاف طبيعة العلاقة بين قطاع البترول و مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوضيح الأثر الذي تحدثه الصدمات البترولية في تغير مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية.

الرغبة في توضيح أهمية الإيرادات البترولية في الاقتصاد الجزائري، وكذا الاستخدام المناسب لهذه الإيرادات من خلال وضع السياسات الاقتصادية.

حدود الدراسة:

لكي أتمكن من تحقيق أهداف البحث المشار إليها، لابد من إعداد إطار نظري للتحليل وتحديد الأساليب التطبيقية الملائمة لإختبار العلاقات المختلفة بين المتغيرات الرئيسية الواردة في الإطار النظري.

وعليه سأركز في هذه الدراسة على معرفة الآثار الحقيقية لتقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، وعلى الاقتصاد في الجزائر في الفترة :1995–2010.

منهج الدراسة:

تبنى الرؤية العلمية في تساؤلات الدراسة المعاصرة سواء كانت هذه التساؤلات ، اقتصادية أو غيرها ، على المنهج العلمي القائم على الدراسة والتحليل لجميع المتغيرات والعوامل المرتبطة بإشكالية البحث.

وللوصول إلى ذلك استخدمت المناهج التالية: يتمثل الأول في المنهج التاريخي الذي يظهر في الفصل الأول والفصل الثاني والذي يساعد على فهم الحاضر بالعودة إلى الماضي، الثاني يتمثل

في المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم لتحليل البيانات والإحصاءات، والثالث يتمثل في المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع البترول و علاقته بميزان المدفوعات، ذا أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية المختلفة، و لذلك فإن التعرف على وجهات النظر المختلفة تساعد من فهم أشمل و أعمق لكثير من جوانب هذا الموضوع. و فيما يلي عرض لعدد من البحوث المتعلقة بهذا المجال :

مشدن وهيبة، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 2004-2005، والتي تطرقت إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي بالإضافة إلى حرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي، والى التحديات الكبرى التي تواجه البترول العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد. كما أوصت الدراسة ، أن الألفية الثالثة هي تدشين لعصر ما بعد البترول ، إلا أن هذه السلعة تبقى أهم مورد استراتيجي ، فهو موضوع الإهتمامات الدولية و الإقليمية .

بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر استخدام منهجية " VAR" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2009-2010 والذي تطرق إلى تطور أسعار البترول والعوامل المحددة لهذه الأسعار بالإضافة إلى بناء نظري لنماذج أشعة الانحدار، وأيضا إلى دراسة وصفية للسلاسل الزمنية قيد الدراسة .و توصلت الدراسة إلى : أن الاقتصاد الوطني قائم بالتبعية لحركة أسعار البترول في ظل هشاشة هذا الإقتصاد وعدم وجود قاعدة صناعية قوية .

لباني يسمينة، انعكاسات تغيرات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009 والتي تطرقت إلى المفاهيم الأساسية للنمذجة الاقتصادية الكلية بصفة عامة، بالإضافة إلى نشأة وتطور أسواق البترول العالمية أيضا إلى أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري. و قد أثبتت الدراسة ارتباط التغيرات السعر البترولي بالسياسات التنموية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال و هذا ما يستدعي الاستغلال الأنسب للإيرادات البترولية .

جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات دراسة حالة الجزائر1970-2004 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر ، 2006-2007، والذي تطرق إلى تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها بالإضافة إلى التجارة الخارجية والتحولات الاقتصادية الكبرى في الجزائر أيضا إلى دراسة تطبيقية للتعريف بطريقة المربعات الصغرى.وتوصلت الدراسة إلى : أن الواردات تتأثر بأسعار البترول العالمية خاصة في ظل إقبال الجزائر على فتح أسواقها أمام الدول الأجنبية، وسعر النفط يعتبر العامل الوحيد المحدد للواردات الجزائرية .

العمري علي، دراسة تأثيرات تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي.جامعة الجزائر 2007-2008، والذي تطرق إلى التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي، وأيضا إلى تطور عائدات النفط وتأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري، وأضاف نمذجة قياسية لتأثير سعر البترول على الاقتصاد الجزائري توصلت الدراسة إلى : وجود علاقة غير مباشرة ، بين سعر النفط و الناتج الداخلي الحقيقي وذلك باستعمال نمذجة قياسية، أيضا إلى أن إحداث صدمة على سعر النفط الخام يختلف تأثيرها في المدى القصير، لكن في المدى الطويل تذهب أثار هذه الصدمة وتأخذ هذه السلاسل في الاستقرار عبر الزمن.

نور الدين هرمز ، فادي خليل، دريد العيسى، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، المنشورة في مجلة جامعة تشرين ، للدراسات و البحوث العلمية – مجلة محكمة – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد 1، عام 2007، سوريا، و التي تناول فيها الباحثون تطور أسعار النفط منذ اكتشافه حتى 2006 ، وكيفية تحديد السعر قبل وبعد ظهور منظمة OPEC، مع التركيز على أسعار النفط العربي وأمام العوامل المؤثر عليها، والإشارة في ظل ذلك إلى العوائد المتأتية للدول العربية وكيفية توظيفها في اقتصادياتها، مع التركيز على أن الدول العربية لم تستفد من تلك العوائد بحكم أنه تم امتصاصها بعدة طرق من طرف الدول الكبرى وان هذه الدراسة إشارة بطريقة ضمنية إلى أن عوائد النفط لم يتم توظيفها بشكل كبير في تمويل التنمية في الدول العربية .

المقدمة:

تقسيمات الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة تناولت مشكلة وأهمية البحث وأربع فصول وخاتمة.

وسيناقش **الفصل الأول** البعد الاقتصادي الاستراتيجي لصناعة البترول من خلال ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لمفاهيم و مميزات البترول، بينما يتعرض المبحث الثاني للتبادل العالمي للبترول، في حين يناقش المبحث الثالث تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

أما الفصل الثاني يتناول تطورات أسعار البترول والعوامل المحددة لها ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول سيعرض تطور السوق العالمية للبترول بينما خصص المبحث الثاني للتطور التاريخي لأسعار البترول ويبحث المبحث الثالث العوامل المؤثرة في أسعار البترول.

الفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، سيعرض المبحث الأول ميزان المدفوعات وتجلياته الاقتصادية، أما المبحث الثاني يهتم بدراسة التغيرات في أسعار البترول وأثرها على ميزان المدفوعات ويناقش المبحث الثالث عرض وتحليل ميزان المدفوعات الجزائري أما **الفصل الرابع** سيعرض الاقتصاد الجزائري من خلال ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لدور عائدات البترول في تمويل السياسات التنموية في الجزائر، بينما يتناول المبحث الثاني: انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على المؤشرات الاقتصادية الكلية، في حين خصص المبحث الثالث لتطور عائدات البترول وتأثيرها على حركة النمو الاقتصادي.

وفي نهاية الدراسة سأتناول ما سعت إليه هذه الأخيرة من أهداف مستعرضة وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

يمثل البترول الآن أهم مصادر الطاقة الدولية في العالم، وقد احتل البترول هذه المكانة منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بعد تزايد عدد السيارات واستخدام الطائرات في التنقلات، وأصبحت صناعة البترول بعد ذلك من العوامل المؤثرة في التقدم الاقتصادي ولها تأثيرها الذي لا ينكر في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد تميزت هذه الصناعة وحتى بداية عقد السبعينات تقريبا سيطرة شركات البترول العالمية (كارتل البترول العالمية) عليها واستغلالها لصالح اقتصاديات العالم الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركات. واحتل البترول مكان الصدارة، حيث بدأ التحويل التدريجي من استخدام الفحم إلى استخدام البترول كمصدر للطاقة في كثير من المجالات، ولكن التحول الكبير في استخدام البترول بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد اكتشاف عدد كبير من الحقول البترولية العملاقة في منطقة الشرق الأوسط ،وتواكب ذلك مع حاجة الدول الأوربية واليابان باستخدام المزيد من الطاقة لإعادة بناء اقتصاداتها التي خربتها الحرب. وقد نجحت هذه الدول وبمساعدة شركات البترول العالمية، في الحصول على البترول وبتكلفة زهيدة.

إلا أن صناعة البترول تعتبر صناعة سياسية، فمن المعروف أن الشركات التي تتولى تنفيذ مراحل هذه الصناعة تحقق أرباحا خيالية، تفوق بكثير الأرباح التي تحققها الصناعات الأخرى ولذلك فإن تاريخ البترول مرتبط لأقصى درجة بالسيطرة السياسية والاقتصادية للقوى العظمى العالمية.

أثبت الاقتصاد الجزائري ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات و خصوصا البترول ، فالجزائر بعد تأميم المحروقات في فيفري 1971 أصبحت إحدى الدول المصدرة، و تمثل إحدى الدول التي لها وزنها في الأوبك ، و عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا . هذا التطور كان راجع للشراكة التي تضاعفت خلال السنوات الأخيرة ، بحيث ساهمت في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار بصفة معتبرة خاصة في مجال البحث والتنقيب .

وعليه سأحاول في هذا الفصل توضيح مفهوم ، مميزات و أهمية البترول، ثم إلى التبادل العالمي للبترول، فضلا عن تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

-المبحث الأول: البترول مفهومه مميزاته وأهميته

تطورت استعمالات البترول مع التقدم الحضاري للإنسان، ولم يبدأ التنقيب عنه بشكل واسع إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عندما حفر أدوين دريك أول بئر بترولية في مدينة توتسفيل في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث وجد البترول على بعد 21 متر عن سطح الأرض سنة 1857.

المطلب الأول: مفاهيم عامة

أولا – تعريف البترول :

يبدو أن كلمة البترول أو النفط[1] ، تنطبق طبيعيا على الهيدروكاربونات السائلة فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر و تعني Petroleum و تتسع في الاستخدام لتشمل الغاز الطبيعي natural gaz ،أيضا كلمة بترول هي في الأصل petro زيت + oleum صخر كلمة لاتينية، أي بمعنى زيت الصخر[2].

والبترول مادة بسيطة و مركبة، لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكربون و هو في نفس الوقت مادة مركبة لأنها مشتقة تختلف باختلاف التركيب الجزئي للبترول، وأيضا يسمى الزيت الخام، وهو سائل دهني قابل للاشتعال له رائحة خاصة تميزه و تختلف ألوانه بين الأسود والأخضر ، كما تختلف لزوجتة تبعا لكثافته النوعية، والبترول في صورته الخام غير مفيد وللاستفادة منه تتم معالجته بمجموعة من العمليات، والتي يطلق عليها "تكرير البترول" و ينتج عنها مجموعة من المشتقات المفيدة [3].

ثانيا : مكونات البترول الخام

البترول الخام سائل ذو لون بني إلى أخضر داكن من أصل عضوي، يتكون من مزيج من المركبات الهيدروكربونية و هي المركبات التي تحتوي أساسا عدد من ذرات الكربون و ذرات الهيدروجين بالإضافة إلى بعض الشوائب مثل المواد الكبريتية الأكسوجينية، الآزوتية، وبعض المركبات المعدنية المحتوية على النيكل و الفاناديوم وتعتمد عملية التكرير الطبيعية مثل التبخير و التبريد على خواص تلك المركبات التي تمثل في مجموعها البترول الخام، بينما تتحدد العمليات الكيميائية مثل التقنية أو التصفية والمعالجة على نسبة تواجد الشوائب في البترول الخام، وتنقسم المركبات الهيدروكاربونية إلى الأنواع الرئيسية الآتية:[4]

---

[1] – كلمة النفط من اللغة الفارسية "نافت" أو"نافتا" و التي تعني قابليته للسريان.

[2] – محمد فوزي أبو السعود ، أحمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عابد ، الموارد و اقتصادياتها ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 1985 ، ص141 .

[3] – محمد أزهر السماك ، اقتصاديات النفط ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ،1981 ، ص11.

[4] – بورنان الحاج ،السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين و المستهلكين، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 2001ص 12.

1- المركبات البارافينية: تتكون من عدد ذرات الكربون غير المشبعة بالهيدروجين،و يرمز لها بالرمز Cn H2n+2 و أول مركب من هذا النوع هو الميثان،الإيثان و البروبان ...الخ و تتميز هذه المركبات بأن لها درجة عالية من الكثافة.

2- المركبات الأوليفية:

تتكون من عدد ذرات غير مشبعة بالهيدروجين، و تحتوي على رابطة واحدة مزدوجة و يمكن أن يتحد مركبين أو أكثر لتكوين مركب واحد كما هو الحال في عمليات البلمرة، أو تتفاعل مع الكلور والبروم وبعض الأحماض غير العضوية مثل حامض الهيدروكلوريك و حامض الكبريتيك.

3- المركبات النافشينية :

هي عبارة عن مركبات الأوليفينات حلقية مشبعة لها صيغة CnH2n ولكنها تختلف عنها في مجموعة من الخواص وتتواجد النافثينات في معظم الخامات البترولية.

4- المركبات العطرية:

و أول مركب منها هو البنزين وهو مركب حلقي غير مشبع، يرمز لها بالصيغة CnH2n-6 كما توجد بعض المركبات الهيدروكربونية الأخرى.

ثالثا: وسائل البحث عن البترول ومراحل صناعتة:

هناك مجموعة من الطرق الاستكشافية للبترول و التي تشمل على الوسائل المختلفة العلمية والفنية للكشف عن هذه المادة، كما أن هناك مجموعة من المراحل المتسلسلة للحصول على أنواع معينة من البترول تختلف نوعيتها حسب درجة الكثافة وكذا نسبة الكبريت و الشوائب.

1- طرق استكشاف البترول:

ترجع معرفة الإنسان بالبترول إلى بداية التاريخ، إذ كان البترول يترسب في باطن الأرض في العديد من مناطق تواجده مكونة بحيرات أو آبار سطحية،و قد استعمل الإنسان البترول لأغراض الطب و التشييد[1].

اليوم يستهلك العالم نحو 20 مليون برميل يوميا من البترول طاقة و مادة خام بسواء وتسعى طرق التنقيب مهما كانت تسميتها إلى اكتشاف المناطق التي تكون مؤهلة لتجميع البترول وتخزينه وسأتطرق إلى طرق البحث عن البترول:

أ- المسح الجوي والاستشعار من بعد : تبدأ هذه الطريقة باستخدام الطائرات للاستشعار عن بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت، حيث يتم تصوير المنطقة المراد البحث فيها عن البترول من الجو و ذلك عن طريق آلات تصوير خاصة، ثم يتم دراسة هذه الصور التي تمكن من وضع خرائط جيولوجية

[1] – محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983، ص10.

توضح ملامح السطح الجيولوجي،و بذلك يتمكن الجيولوجيون و الفنيون من تحديد أفضل لهذه الأماكن للبحث عن البترول فيها [1] .

ب- المسح الجيولوجي السطحي: بعد المسح الجوي وتحديد أفضل الأماكن لاحتمال وجود البترول فيها. يقوم الجيولوجيون بوضع خرائط تبيين ظواهر الصخور في هذه الأماكن ثم يأخذون عينات من هذه الصخور لفحصها في المعامل ،ومن المعلومات المستخلصة من ذلك يتمكن الجيولوجيون من وضع خريطة تحدد الأماكن الملائمة لتجمع البترول.

ج-المسح الجيوفيزيائي : و تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا عند الكشف عن البترول وهي بدورها تنقسم إلى عدة طرق كالأتي :

- **طريقة الجاذبية:** تعتمد عن قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية حيث تتغير حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث.

- **الطريقة المغناطيسية:** تعتمد هذه الطريقة على قياس درجة و اتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس بدورها الطبقات الأرضية، حيث أن كل طبقة من هذه الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها وهذه الطريقة لا تكفي لوحدها للكشف عن البترول.

- **الطريقة السيموجرافية:** و تسمى الطريقة الزلزالية، و تقوم على إحداث هزات زلزالية صناعية في الطبقات الأرضية باستخدام بعض المتفجرات، كالديناميت مثلا، ثم العمل على استقبال و تسجيل أجهزة الاستقبال لصدى صوت هذه الهزات التي يحدثها الزلزال الصناعي،و تعتبر هذه الطريقة من أدق الطرق الجيوفيزيائية المستخدمة في الكشف عن البترول.

رابعا : مراحل الصناعة البترولية

إن الصناعة البترولية تتضمن مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وتوزيع السلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعة واحدة أو بصورة متنوعة و متعددة، أي أنها مجموع النشاطات الاقتصادية المنصبة نحو إنتاج واستهلاك المورد الطبيعي البترولي، إن تلك الأنشطة المتعددة والمختلفة في طبيعتها و دورها وهدفها إلا أنها مرتبطة و متكاملة فيما بينها خاصة و أن مادتها الأساسية هي البترول.

إن تلك النشاطات الاقتصادية تكون بمجموعها سوية العملية الإنتاجية البترولية أو ما يطلق عليها الصناعة البترولية ، وهي كالأتي:

1- مرحلة البحث والتنقيب:

و هي المرحلة المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية و الهادفة نحو تحديد تواجد الثروة البترولية، سواء كانت من

[1] – محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره ،ص 17.

ناحية كميتها و نوعيتها و موقعها الجيولوجي و الجغرافي أو من ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

إن هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي البترولي يتوفر فيها عنصر المغامرة أو المخاطرة على تنوعه و اختلافه من منطقة ومن بلد لآخر. فضلا عن إنفاق رؤوس الأموال الضخمة فيها.

2- مرحلة الاستخراج أو الإنتاج البترولي:

و هي المرحلة الهادفة إلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض و رفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا، أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة في داخل البلد أو خارجها، و هذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة و صلاحية المنطقة البترولية للاستغلال الاقتصادي، سواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية باستكمال حفر الآبار البترولية الناجحة و تحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وإنتاج مختلف المعدات الميكانيكية والأبنية و أنابيب النقل... الخ.

3- مرحلة النقل البترولي:

وهي المرحلة الثالثة و الهادفة إلى نقل البترول الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعية التكريري و يتم ذلك بالوسائل التالية:

أ- **الأنابيب :** تقدمت هذه الوسيلة لدرجة أن قطر الأنبوب يصل أحيانا إلى 75 سم .

ب- **ناقلات البترول:** هي سفن معدة لنقل البترول وقد وصلت حمولة بعض الناقلات إلى مليون برميل.

ج- **السكك الحديدية:** ينتقل البترول في عربات ذات صهاريج خاصة.

د- **الطرق:** ينتقل البترول بواسطة اللوريات ذات الصهاريج.

4- **مرحلة التكرير أو التصفية البترولية :**

و هي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من مصدره الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة، و المعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو العمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة و متعددة.

وهذه المنتجات البترولية المتنوعة بعضها خفيف كالغاز الطبيعي، بنزين السيارات والكيروتين وبعضها المتوسط كزيت الديزل وزيت التشحيم، و بعضها ثقيل كزيت الوقود و الإسفنت والشمع.

5- مرحلة التسويق و التوزيع :

وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق و توزيع البترول بصورته الخام أو منتجات بترولية، إلى مناطق و أماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات و أدوات وأماكن الاستلام و التخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية وإعادة التوزيع.

خامسا: الخصائص العامة للبترول

أ- نقطة الانكساب: يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة و هي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام، وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينكسب بها البترول. لهذا فان ارتفاع نقطة الانكساب تعني إرتفاع نسبة المادة الشمعية، وكذلك ارتفاع لزوجة البترول و تكون مؤثرة على[1]:

- خفض وتدني نوعية وجودة البترول الخام.
- خفض سعر البترول الخام.
- زيادة التكاليف الإنتاجية.

ب- درجة الكثافة النوعية: و تعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية أي درجة حرارة المادة المعينة و الماء.

ويعتبر أهم مؤشر للدلالة على جودة البترول الخام، ولقد جرت العادة في التعبير عن درجة الكثافة باستخدام مقياس المعهد الأمريكي للبترول[2] :

(API) American petroléum institute

$$\text{كثافة البترول (API)} = \frac{141.5}{131.5 - \text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60° \text{ ف}}$$

والتي تتراوح ما بين 1-60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان البترول خفيف، وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة كونه بترولا ثقيلا.

إن درجات الكثافة النوعية للبترول تتصنف إلى ثلاثة أصناف عادة هي كالآتي :

- **الدرجات العالية:** و هي رمز البترول الخفيف و الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة، تكون من 35 درجة فما فوق.
- **الدرجات المنخفضة:** و هي رمز للبترول الثقيل و الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون 28 درجة و ما دون .
- **الدرجة الوسطى:** و هي رمز للبترول المتوسط مثل زيت الغاز، زيت الديزل و تكون مدى الدرجات النوعية ما بين 28 درجة و 35 درجة .

---

[1] - مشدن وهيبة ،أثر تغيرات أسعار البترول على اقتصاد العربي خلال الفترة 1973،2003،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،في الاقتصاد ، غير منشورة، جامعة الجزائر ،2004 -2005 ، ص22.

[2] -MOHAMED Elhocine Benissad , Elément de l'économie pétrolière, les hydrocarbures, présent et future,OPU Algérie, p 38 .

سادسا : مقاييس البترول

قياس البترول يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن أو الحجم:

1- حسب الحجم: و هي وحدة القياس الأكثر شيوعا :

- **البرميل:** و هو وحدة قياس أمريكية و الذي يعادل 159 لتر وهو الوحدة الأكثر استعمالا.
- **المتر المكعب:** وهو وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا، والذي يعادل 6.28 برميل.

2- حسب الوزن: ويعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاس الطني فهناك:

- الطن الطويل ويعادل 1006 كلغ .
- الطن المتري ويعادل 12كلغ .
- الطن القصير و يعادل 906 كلغ.

أما وحدة الغازات الطبيعية فقد اعتمدت استعمال القدم المكعب أو المتر المكعب حيث أن المتر المكعب يعادل حوالي 35.31 قدم مكعب.

سابعا: مميزات البترول

تتميز السلعة البترولية عن غيرها من السلع الأخرى ، ميزات أكسبتها أهمية في زيادة منفعتها وتعظيم قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه الميزات مرتبطة بطبيعة البترول أو كيفية استغلاله ومن أبرزها نذكر :

1- الميزة التكنولوجية الفنية:

هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب و معدات استغلال الثروة البترولية ، فكل تقدم تكنولوجي يعزز مركزه و أهميته من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وما ينعكس على السعر لاحقا، ويشار إلى أن معظم الدول النامية المنتجة للبترول تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة .

2- الميزة الإنتاجية :

السلعة البترولية تتميز عموما بارتفاع إنتاجيتها، و ذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي البترولي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج .

3- ميزة و مرونة الحركة البترولية :

يقصد بها سهولة نقل السلعة البترولية من مراكز إنتاجها إلى مناطق استعمالها و استهلاكها في أي نقطة في العالم، وقد ساعد على ذلك الطبعية السائلة للبترول والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير .

4- ميزة الاستعمال الواسع :

تتعدد وتتنوع استعمالات البترول وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة و الصناعة، ما يجعل هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي، وأن المشتقات البترولية على إختلافها و تنوعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة [1].

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لصناعة البترول

يعتبر البترول مصدرا هاما للطاقة، و يحتل المرتبة الأولى عالميا كمصدر للطاقة، ومصدر غني بالعديد من المركبات والمنتجات الكيميائية مما يجعله من أهم البضائع في العالم، والدليل على أهمية البترول ما قاله السياسي الفرنسي كليمنصو* Georges Clemenceau " قطرة بترول تعادل قطرة دم" وتجدر الإشارة إلى أن 60% من مخزون العالم من البترول يتواجد في الشرق الأوسط، وحوالي 62 % منه في الخمس دول التالية (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة،العراق، الكويت، إيران) لذلك قال " وستن تشرشل"**إن من يملك بترول الشرق الأوسط يستطيع أن يحكم العالم" .

البترول في العالم:

يقدر عدد آبار البترول في العالم طبقا لإحصائيات مجلة البترول والغاز العام 2006 حوالي 47500 بئر منها 35000 في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، ويتم تصنيف الآبار إلى نوعين، آبار عملاقة وهي التي يزيد مخزونها عند اكتشافها عن 500 مليون برميل، وماعدا ذلك تعتبر آبار عادية، ومن هذا العدد الهائل من الآبار الموجودة في العالم يوجد 507 بئر عملاق فقط، ولهذه الآبار أهمية كبرى ، فهي تنتج ما يوازي 60 % من الإنتاج العالمي وتحتوي على 65 % من مخزون البترول في العالم، غير أن الاكتشافات البترولية في تناقص مستمر منذ أوائل ستينات القرن العشرين وحتى الآن وذلك رغم حجم الاستمارات المخصصة للتنقيب عن البترول، ورغم تعاظم التكنولوجيا المستخدمة عن مثيلاتها في فترات سابقة، كما أن التوقعات المستقبلية للاستكشافات تستمر في التناقص، ويقدر حجم البترول المتوقع اكتشافه حوالي 135 مليون برميل[2] .

أولا: الاحتياطي البترولي العالمي

تستخدم مصطلحات عديدة للتعبير عن الاحتياطات البترولية ولكن لا تستخدم بنفس المعنى من قبل المعاهد والباحثين وقد تم اعتماد التعريف الشامل وهو :

---

[1] – أسامة فاضل الجمالي ، الطاقة و الاقتصاد و سوق النفط ، أساسيات صناعة البترول و الغاز ، الجزء الثاني ، سنة 1977 ، ص 25 .

*– جورج بنجامين كليمنصو(1841 – 1929) (بالفرنسية Georges Benjamin Clemenceau). رجل دولة فرنسي، وطبيب وصحفي.

**– وستن تشرشل: هو وزير الدفاع في الحرب العالمية الأولى ووزير في الحكومة البريطانية 1940.

[2] – قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة شلف ، 2008-2009 ، ص 17.

1- تعريف الاحتياطي البترولي:

هو الثروة التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني وتتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة [1]، في عمليات البحث والاستخراج أو التكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية.

2- أنواع الاحتياطي:

يمكن تقسيم الاحتياطي من زيت البترول إلى ثلاثة أنواع:

أ- **الاحتياطي المؤكد:** وهي الكميات التي تسير المعلومات الجيولوجية والهندسة بدرجة معقولة من اليقين إلى إمكانية إنتاجها في المستقبل، من المكامن المعروفة بالبترول الاقتصادية والتشغيلية المتوفرة.

ب- **الاحتياطات المرجح وجودها:** وهي كميات مكتشفة و لكنها غير مقدرة.

جـ- **الاحتياطات المحتمل وجودها:** وهي الكميات المتوقع أو المعتقد وجودها على أسس متقاربة للأوضاع الجيولوجية لطبقات الأرض المجاورة والتي أنشئ فيها البترول،وعلى العموم ورغم اختلاف المصطلحات المستخدمة في العديد من الكتب و المجلات فان الاحتياطات المؤكدة هي المعتمدة.

د- **تقديرات الاحتياطي البترولي العالمي:** تخضع تقديرات الاحتياطي المؤكد للتغيير بالزيادة أو النقصان وفقا لعوامل أهمها:

- **الإنتاج:** يقدر الاحتياطي بمقدار ما يتم استخراجه من البترول.

- **الاكتشافات الجديدة:** يضاف إلى الاحتياطي المؤكد تقديرات الاحتياطي في الحقول المكتشفة خلال العام، إذ ينذر أن تتم جميع عمليات الحفر اللازمة لتأكيد الكميات خلال عام الاكتشافات فان الإضافة تقتصر على ما يتحقق تقديره بالفعل خلال ذلك العام بعمليات الحفر و التنمية.

- **التوسعات:** وتمثل الاحتياطات التي يتأكد وجودها نتيجة التوسع في الحفر وتنمية الحقول الموجودة بالفعل وخاصة الحقول الحديثة الاكتشاف والتي يتم تنميتها بالكامل.

- **إعادة التقدير:**كلما ازداد عدد الآبار المحفورة في حقل ما و كلما طالت فترة الإنتاج الفعلي منه زادت وتحسنت المعلومات الجيولوجية، والهندسة الأساسية المعروفة عنه مثل درجة المسامية وسمك الطبقة المنتجة و نسبة المياه و غيرها. وفي ضوء تلك المعلومات والنمط الفعلي لإنتاج الحقل المتجمع يمكن إعادة تقدير الاحتياطات المؤكدة بقدر أكبر من الدقة، ومن ثم تخضع التقديرات السابقة للتغيير زيادة أو نقصانا، وما يجدر ذكره أن ما ينشر من تقديرات للاحتياطات المؤكدة يخضع لقدر كبير من الاعتبارات الاقتصادية والسياسة ومدى ملائمة ما ينشر لمصالح الجهة القائمة بالتقدير، ومن الآراء الفنية المقبولة

[1] – حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، بيروت،2000، الطبعة الأولى ، ص 25.

وإطلاق صفة المؤكد على احتياطات البترول يجب أن يتراخى إلى أن يتم تنمية الحقل بدرجة معقولة بل ويكون الإنتاج قد استخلص جانبا مهما من الاحتياطات ، ويذكر التاريخ أن بريطانيا قامت بخفض أرقام احتياطاتها إلى النصف تقريبا عندما تبين لها، في ضوء البيانات المجمعة عبر سنوات الإنتاج ، عدم صحة الرقم الذي كان ينشر من قبل، والشيء نفسه بالنسبة إلى احتياطات الغاز الطبيعي في المكسيك وفيما يلي جدول يوضح تطور الاحتياطي العالمي المؤكد من البترول .

إن النتيجة البسيطة و المؤكدة من هذه المراجعة للبترول في العالم هي أن صناعة استكشاف البترول قد دخلت بقوة في النمو، فأنشطة الحفر والإنتاج تسير على قدم وساق في كل جزء من العالم والعوامل التي تساهم في استمرار عملية الحفر والإنتاج هي عوامل تجارية وفنية ويمكن تعداد بعضها على النحو التالي:

- إدراك المتخصصين في الصناعة البترولية أنه يمكن زيادة حجم المساحات المستكشفة والكميات المنتجة من البترول والغاز في المناطق القديمة، لو تم تأمين البيئة التجارية الصحيحة ونظم الضرائب المقبولة و العادلة.

– ظهور تطورات تكنولوجية وتقنيات حديثة تقلل من مخاطر وتكاليف الاستكشاف والإنتاج مثل تقنيات الحفر الأفقي، وظهور معدات ذكية ومتطورة والحواسيب الفائقة الذكاء، وهذه ليست إلا بعض التطورات في التقنيات الأكثر أهمية في السنوات الأخيرة.

– ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات مرتفعة أدى إلى إعادة الاستكشاف فيما يسمى بالآبار غير الاقتصادية و المناطق المكلفة التي تتميز بخصائص جيولوجية صعبة.

الجدول رقم (01) :الاحتياطي العالمي من البترول

الوحدة :مليار برميل

	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات	97,8	97,8	97,8	97,8	97,8
البحرين	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
تونس	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4
الجزائر	11,4	12,3	12,3	12,3	12,3
السعودية	264,3	264,2	264,3	264,3	264,3
سوريا	3,2	3	3	4,2	4,2
العراق	115	115	115	115	115
قطر	15,2	15,2	15,2	15,2	15,2
الكويت	101,5	101,5	101,5	101,5	101,5
ليبيا	39,1	41,5	41,5	41,5	43,7
مصر	3,7	3,7	3,7	3,9	4,2
إجمالي الدول العربية	661,2	654,5	668,4	669,7	672,1
دول الأوبك العربية	644,3	647,5	647,5	647,5	649,7
أوبك	896,7	904,3	913,9	927,1	939
إجمالي العالم	1145,1	1153,9	1138,9	1153,7	1164,3

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول سنة 2010،ص 15.

من خلال الجدول ألاحظ أن تقديرات الاحتياطات تتميز بالكثير من التباين، حيث قدرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أن احتياطات دول الأوبك في نهاية 2009 قدرت ب 939 مليار برميل تتركز حوالي 4/3 منها في الدول العربية و خاصة في السعودية كما يبين الشكل رقم(01) حيث قدر الاحتياطي فيها بـــ 264.3 مليار برميل في نهاية 2009.

الشكل رقم (01) الاحتياطي العالمي للبترول

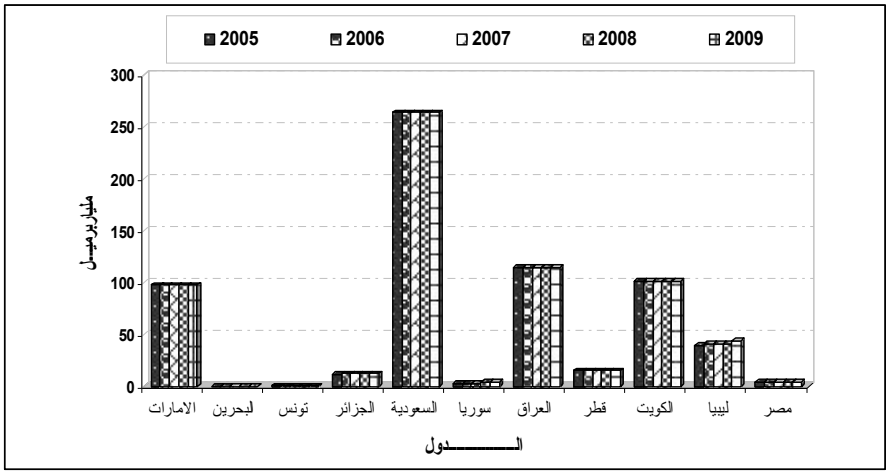

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01).

الشكل يوضح الاختلاف في احتياطيات الدول العربية من البترول، فالسعودية، الامارات، العراق ليبيا، الكويت تتوفر على احتياطات ضخمة من البترول، بينما الجزائر احتياطاتها متواضعة مقارنة مع الدول السالفة الذكر.

ثانيا :الإنتاج البترولي العالمي

في صناعة البترول يجب التفرقة بين مفهومين أساسيين أولهما القدرة الإنتاجية للبترول وثانيها إنتاج البترول ويقصد بتلك التفرقة لإبراز أحد الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة وهو الاحتفاظ بقدرة إنتاجية احتياطية أو مغلقة لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة، كما أوصت بذلك المجموعة الصناعية الغربية على إثر إغلاق قناة السويس أثناء أزمة السويس الأولى عام 1956، وكما حدث أثناء أزمة الخليج 1990 إذ قامت السعودية والإمارات وفنزويلا بتشغيل آبارها الاحتياطية المغلقة لتعويض ما يزيد على 4 ملايين برميل مما فقدته السوق نتيجة توقف الإنتاج في العراق والكويت.

إن السعر يؤثر في الإنتاج من خلال تأثيره في الطلب، فارتفاع السعر يؤدي إلى انكماش الطلب العالمي ومن ثم يتقلص الإنتاج العالمي بالتبعية.

يفرض الفصل بين أوبك و غيرها من منتجي البترول لأن أوبك تقوم بدور المنتج المكمل، بمعنى توسيع قدرتها الإنتاجية بحيث تقوم بسد الفجوة بين الإنتاج خارجها والاحتياجات المتزايدة للبترول.

و انطلاقا من الفرضيتين السابقتين، ومتى تحدد الإنتاج الإجمالي في ظل سعر معين، فان منتجي البترول من خارج أوبك يستجيبون للسعر فيرتفع إنتاجهم مع ارتفاع السعر وينخفض مع انخفاضه وذلك نتيجة لدخول أو خروج المنتج الحدي ذي النفقة الحدية المرتفعة.

وهنا نفترض التوجهات الغربية. إن أوبك باعتبارها المنتج المكمل ليس أمامها من خيار إلا أن تغطي فجوة العجز وأن تبني اتجاها معاكسا لإتجاه المنتجين من خارجها، ومعاكسا أيضا للمنطق الاقتصادي إذ تقوم بتخفيض إنتاجها كلما ارتفع السعر و تقوم بزيادة إنتاجها مع انخفاض السعر وفيما يلي جدول يبين تطور الإنتاج البترولي العالمي حسب المناطق .

الجدول رقم (02): إنتاج البترول في العالم

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنوات / الدول	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات	2343,6	2378	2568	2557	2630,3
البحرين	209,1	186,6	183,3	183,3	182,2
تونس	69,3	65,5	96,5	70	85
الجزائر	1311,4	1352	1426	1398	1366,7
السعودية	8896	9353,3	9208	8754	9317,8
سوريا	461,4	427,5	377,1	370	390
العراق	2107,2	1912,7	1963	1851	2278
قطر	754,2	765,9	802,9	802,8	854,3
الكويت	2287,8	2572,3	2644	2574,5	2680
ليبيا	1580,7	1693,2	1761	1661,4	1745,6
مصر	709,2	578,9	619	632	659
إجمال الدول العربية	22147,8	227346	2373,5	22340	23719
دول الأوبك العربية	19281,9	2027,4	20372,9	19598,7	20872,7
أوبك	29547,4	30672,1	30816,4	31755	33613,9
إجمالي العالم	**71243,4**	**72361,6**	**81570**	**86050**	**86200**

المصدر : التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**OAPEC**، سنة 2010 ،ص 20 .

من خلال الجدول ألاحظ ارتفاع الإنتاج من البترول حيث وصل في دول الأوبك إلى 33613.9 برميل يوميا في نهاية 2009. و ذلك راجع لتنامي الطلب العالمي على البترول في السنوات الأخيرة و أيضا إلى نسبة الاحتياطات الكبيرة في هذه الدول ، و أخذت الدول العربية الأعضاء في الأوبك النصيب الأكبر من حيث الإنتاج . أيضا أن دول الأوبك تنتج أكثر من 30% من الإنتاج الإجمالي للعالم .

الشكل رقم(02): الإنتاج العالمي للبترول

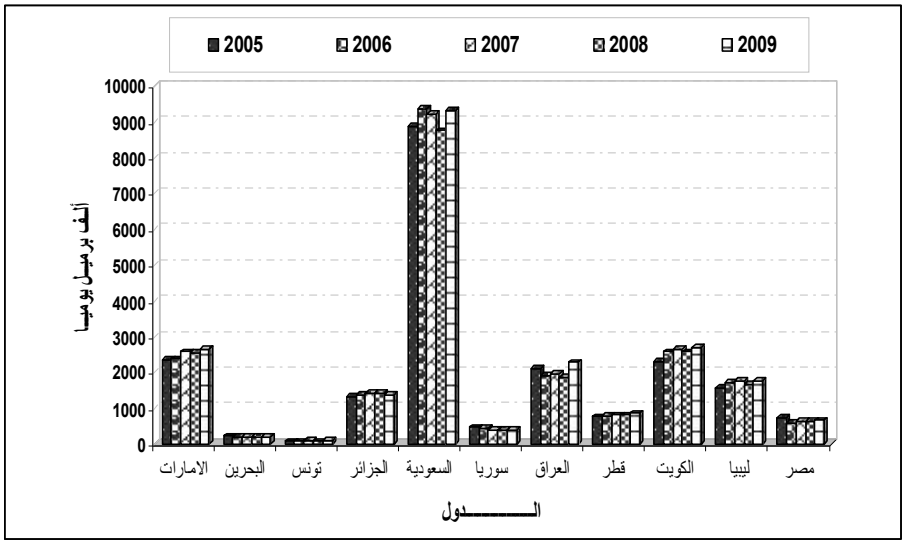

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

يوضح الشكل رقم (02) ، أن الإنتاج البترولي في الدول العربية عرف استقرارا في السنوات الأخيرة ، حيث ثبت مستوى إنتاج كل دولة عربية عند مستوى معين ، ويلاحظ ضخامة إنتاج السعودية نظرا لإحتياطها الكبير من البترول فهي الأعلى في الدول العربية .

ثالثا: الاستهلاك العالمي للبترول

مع ارتفاع معدل النمو العالمي وزيادة التصنيع في الدول الكبرى، وبروز دول جديدة كالهند والصين تطلب البترول، يتجه الاستهلاك العالمي للبترول إلى الإرتفاع، حيث بلغ سنة 2006 حوالي 84.62 مليون برميل يوميا بعدما كان لا يتجاوز 76.66 مليون برميل يوميا سنة 2000، وتستحوذ الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر نسبة من الاستهلاك العالمي للبترول، وبلغ استهلاك دول OCDE سنة 2007 ما يقارب 49.33 مليون برميل يوميا من مجموع الاستهلاك العالمي اليومي الذي ينمو بمعدل 1.6 مليون برميل يوميا[1].

والجدول الموالي يمثل قائمة أكبر الدول المستهلكة للبترول في العالم في 2006، ويتضح من خلاله الاستهلاك الكبير للبترول في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أنه يكاد يقارب استهلاك كل الدول مجتمعة ضمن قائمة الدول التي يتضمنها الجدول.

[1] – نشرة صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي أفريل 2007"، ص 42.

الجدول رقم (03) :أكبر 12 دولة مستهلكة لبترول في العالم سنة 2006

الدولة	استهلاك النفط (ألف برميل يوميا)
1-الولايات المتحدة الأمريكية	20.687
2-الصين	7.201
3-اليابان	5.159
4-روسيا	2.811
5-ألمانيا	2.665
6-الهند	2.572
7-كندا	2.264
8-البرازيل	2.217
9-كوريا الجنوبية	2.174
10-المملكة العربية السعودية	2.139
11-المكسيك	1.997
12-فرنسا	1.961

المصدر:عن الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية:
http://tonto.eia.doe.gov/country/index.cfm?view=consumption

رابعا : التكاليف والريوع البترولية

تختلف الصناعات المنجمية عن الصناعات الأخرى بعدم إعادة إنتاجها، فالثروة الطبيعية لا تنتج ولكن هي ثروة من بها الله على من يشاء .

1- **التكاليف البترولية:**

يتميز البترول عن المنتجات الأخرى بصفة النفاذ،التجانس، والتنوع، الطبيعة الدولية والتنموية الإستخراجية، وكذلك الطبيعة التكاملية، و الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية المختلفة، في كل مرحلة من مراحل الصناعة البترولية، ولذلك تتعدد تكاليفه باختلاف مراحل صناعته.

أ- تكاليف البحث و التطوير والتنمية: هي مجموع ما ينفق على نشاطات البحث والتنقيب على هذه الثروة و كذلك على تنميتها وتطويرها وتنقسم إلى[1] .

ب- تكاليف البحث و التنقيب:وهي مجموع التكاليف المنفقة على إيجاد البترول، و تتمثل في تكاليف الدراسات المخبرية والجيولوجية، تكاليف الحصول على اتفاقيات الاستثمار بين الشركات البترولية والدول المالكة للثروة البترولية، تكاليف حفر الآبار الاستكشافية.

ج- تكاليف التنمية والتطوير: تتمثل في عمليات استغلال الحقل البترولي وذلك بوضع معدات خاصة لحفر الآبار، وتتمثل تكلفة الحفر حوالي 30% في المتوسط من التكلفة الكلية للتطوير، وتختلف تكاليف التنمية والتطوير حسب نوعية الحقل البترولي نوعية البترول وكثافته، والمحيط الجغرافي.

[1] – كتوش عاشور" الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2004، ص 10.

د- تكاليف الاستغلال: تتميز استغلال الثروات الباطنية بمردودية متناقصة عبر الزمن، وتكاليف متزايدة، وتتناقص المردودية إذا توافر شرط كثافة الاستخراج وارتفاع معدل الاستخراج تبين لنا خصوبة الثروات الباطنية التي تبقى ثابتة، أما ارتفاع معدل الاستخراج فإنما حتما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الحدية و المتوسطة للإنتاج كارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج.

و- التكاليف التقنية للإنتاج: إن الشركة البترولية تتحمل مجموعة من الأعباء عند مستوى الاكتشاف، فهذه النفقات لها ميزة الاستثمار، أي يكون هيكل ومستوى النفقات مرتبط بالمساحة الجغرافية، فإذا كانت الاستثمارات توصل المستثمر إلى اكتشافات تجارية هامة، فان تكاليف البحث والتطوير والاستغلال تتداخل فيما بينها إلى مجموع احتياطات الحقل البترولي لتعطي التكلفة التقنية للإنتاج، ونظرا لانخفاض التكاليف في منطقة الشرق الأوسط فنجد أن تكلفة البحث و التنقيب تصل إلى اقل من نصف دولار للبرميل، أما تكلفة التطوير والاستغلال فهي أقل من 2 دولار، وبما أن هذه المنطقة تحتوي على أكثر الاحتياطات من البترول في العالم، فالتكلفة التقنية للإنتاج تتراوح ما بين 1 إلى 4 دولار للبرميل، عكس الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والتي وصلت التكلفة التقنية إلى 9 دولار للبرميل.

2- الريوع البترولية:

في قطاع البترول نجد ثلاثة أنواع من الريوع و التي تحدد توافق شروط الإنتاج والتوزيع وهي كالأتي:

أ- الريع التفاضلي: مناطق إنتاج البترول في العالم متنوعة ومختلفة بمقدار ومستوى تكاليف الاستغلال، فبعضها مرتفع والبعض الآخر متوسط ، والآخر متدني والفرق الموجود في تكلفة الاستغلال لمختلف المناطق البترولية ينجم عنها ما يسمى بالريع التفاضلي وهناك ثلاثة أنواع من الريع التفاضلي:

- **ريع الخصوبة:** كل حقل بترولي ينفرد بمميزاته الخاصة، أي تكون ظروف الاستغلال مختلفة، فنفس الكمية من المال المستثمر في حقلين مختلفين تعطي كميات مختلفة من المنتوج، أي أن الريع يمثل لنا الفرق الموجود بين تكاليف الاستغلال لحقلين بتروليين مختلفين وفي سوق معطى ، فبهذا التفاضل يفسر بالتغيير الطبيعي للخصوبة في الحقول البترولية.

- **ريع الموقع:** وهو ناتج عن المسافة التي تفصل حقول البترول عن أسواقها، أي تكلفة النقل هي التي تعبر عن هذا النوع من الريع ، فالمنتج الذي يقترب من السوق يتحصل على أكبر ريع من الذي يبتعد عنه، فالأسواق الأوروبية تفضل الجزائر و ليبيا نظرا لقرب المسافة.

- **ريع النوعية:** هو الريع الناتج عن اختلاف في نوعية البترول، فنسبة الكبريت في البترول وكثافته تتحكم و تؤثر في سعر برميل البترول.

ب- الريع الاحتكاري: يمثل الريع الاحتكاري المبالغ المدفوعة من قبل مستغل الثروة البترولية للطرف المالك للأرض، و هذا ما يسمى بتكلفة الإتاوة فيجب أن يدفع الريع منذ بداية عملية الاستخراج إلى غاية نضوب الثروة، وهو يتناسب طرديا مع الإنتاج بالزيادة أو بالنقصان.

ج- ريع الندرة: كل ما يتواجد من البترول في الطبيعة محدد في كميات معينة، طبقا لما يتوفر ويتوقع من مستويات التكلفة والمعرفة التقنية، فكل ما يستخرج من البترول لا يمكن تعويضه إلا بجهود استكشافية جديدة ، فيستلزم الآمر القيام باستثمارات هائلة تتصاعد مقاديرها مع الزمن، نتيجة للمخاطر التي تصاحب الصناعة البترولية، فلا يصح القول أن في ظروف المنافسة الكاملة يتساوي سعر البترول الخام مع التكلفة الحدية للإنتاج، فسعر البترول لا بد أن يكون مرتفعا بما يسمى ريع الندرة، فيجب إضافة تكلفة ضمنية للتكاليف الحدية للإنتاج، نتيجة لصفة النفاذية التي يتميز بها البترول.

وبعد أن قمت بتحليل مختلف التكاليف وأنواع الريوع، أستطيع أن أقول أن سعر البترول يتحد وفقا **لثلاثة متغيرات هي تكلفة الإنتاج، الربح و الريع.**

المطلب الثالث:أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث

إن أهمية البترول تنعكس و تنسجم في جوانب رئيسية متعددة هي كالأتي :

أولا : أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل ورأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة و اعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي[1].

1- دور البترول في القطاع الصناعي:

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول.

ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعمالها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليها، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بحيث تحتل مكانة لها فاعليتها ففي القطاع الصناعي ككل بما تساهم به في الإنتاج والدخل الوطني، بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية وهي الصناعة البتروكيماوية والتي يزداد عددها باستمرار وبصورة غير محدودة ويتجاوز مجموعها حاليا عشرات من الصناعات الأساسية والكبرى في أبرزها، صناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة الجلود الصناعية، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المنظفات وصناعة مواد التجميل والعطور، صناعة المستحضرات الطبية، صناعة الأصباغ، صناعة المواد البلاستيكية، صناعة البروتين...الخ و هذه

[1]- حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ،74 -75.

الصناعات البتروكيماوية تساهم بفعالية كبيرة ومؤثرة في عملية التطوير والتقدم الاقتصادي،خاصة وأن منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية، لذلك البترول ليس مقتصرا على عملية إنتاجية صناعية واحدة، بل هو مصدر للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية المتلاحقة والمتميزة الواحدة عن الأخرى.

2- دور البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن تطلق عليه اسم " البترو- زراعة" و ذلك راجع لما قدمه البترول للنشاط الزراعي و ذلك من خلال نقطتين:

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.
- استعمال المنتجات البتروكيماوية وأثرها في التقدم الزراعي.

و في هذا السياق يشار إلى أن مع ارتفاع أسعار البترول سيصبح استخدام الجرارات الآلية أكثر كلفة و سيؤثر ذلك مباشرة على سعر الحصيلة الزراعية، والذي سيرد مباشرة على سعر الغذاء الذي يشتري به المستهلك و يستمر الأمر كذلك في السنوات الأولى من بلوغ ذروة البترول، ولكن مع تناقض وجود البترول قد يضطر الفلاح إلى الاستغناء عن الجرار الآلي ، و سيؤدي ذلك إلى العودة إلى معدات الإنتاج الزراعي ولن يصبح كافيا لإطعام 5 ملايير إنسان يعيش على سطح الأرض كما يجب الإشارة كذلك إلى دور المنتجات الكيمياوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حولي 50% من سكان العالم ففي دراسة صادرة عن منظمة الأغذية و الزراعة ، أشارت إلى أن الحل الأنسب لحل مشكلة الغذاء هو التوسع في استخدام الأسمدة و المبيدات الحشرية.

3- دور البترول في القطاع التجاري:

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثر البترول المستخرج من البلدان النامية، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة ، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حولي 27 مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها حوالي 20 مليار دولار، خلال السنوات 1974- 1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار ربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البترولية البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات، إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات، يؤثر بأوجه مختلفة على موازين المدفوعات لثلاث فئات

من الدول، هي الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة وغير المنتجة، وبلدان الشركات البترولية الكبرى ومن بينها بلدان غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول والشركات المتعددة الجنسيات[1].

4- دور البترول كمصدر للإيرادات المالية:

يتضح هذا الدور بصفة جلية في اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة للدول ،و التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني و التراكم الرأسمالي،و في خطط التنمية الاقتصادية، فالإيرادات البترولية لا تتعلق فقط بالدول المنتجة له و إنما كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة مما يكون في شكل مشتقات بترولية، ولقد شكلت نسبة مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2007 نسبة قدرت بـ 22% أي ما يعادل 456 مليار دولار ، أي بزيادة تصل إلى 31.3 مليار دولار وتشكل هذه الزيادة ارتفاعا بمعدل 7.4 مقارنة بمعدل ارتفاع بلغ 22% عام 2006 حينما صاحب الارتفاع في أسعار البترول ارتفاعا أيضا في الكميات المنتجة والمصدرة من البترول من الدول العربية [2].

ثانيا : أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي

إن بلدان أوربا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألف دوره في المجال الاجتماعي:

1- دور البترول في قطاع المواصلات :

أصبح البترول بمثابة المحرك الرئيسي للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات المازوت وقود البواخر، الكيروزين وقود الطائرات، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

2- دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية :

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

3- المنتجات البتروكيمياوية واستخدامها :

حلت المنتجات البتروكيمياوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأسمدة .

---

[1] - حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص79 .

[2] - التقرير العربي الاقتصادي الموحد - الكويت 2008 ، ص 155 .

ثالثا: أهمية البترول على الصعيد السياسي

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه، إلا أنه أصبح محوراً في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "كوليدج" سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن " تفوق الأمم المتحدة يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته" ويعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، لذلك بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة و المستهلكة معاً.

1- بروز الدور السياسي للبترول :

المعروف أن البترول في العالم غير متساو في توزيعه فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية، تمتلك احتياطيا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقا) محرومة منه، هذا الواقع جعل من البترول كيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي الاستراتيجي لدول العالم الصناعي وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن، كما سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها الوطني، تطبيقا لهذا المبدأ منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول وحماية طرق إمداداته.

وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال، من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، فمن أزمة السويس سنة 1956 مرورا بحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية، الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991 والعدوان الأخير على العراق سنة 2003 ، كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية " حروب البترول ".

2- البترول كسلاح سياسي :

لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي. في أكثر من مناسبة حيث استعملت الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت بترولها، أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الإمتيازات أو بسبب المنافسة، كما استخدمت الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهداف سياسة لتحسين أوضاعها الاقتصادية واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادث عن الإجماع الدولي .

رابعا : أهمية البترول على الصعيد العسكري

يقول " اوكونورا " (قائد بريطاني في الحرب العالمية الثانية) في كتابه إمبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة 1985 من يملك البترول سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسطر على البحر وبفضل

بنزين الطائرات سيسيطر على الجو و بفضل بنزين السيارات يسيطر على البر، بل أكثر من ذلك أنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها البترول ليتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة .

1- البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية:

يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما بين 2.5 و4.5 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 5% من الاستهلاك البترولي العالمي وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب ويضل الوقود النفاث من الكيروسين في مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من ثلثي الاستهلاك البترولي العسكري، وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي لازال مخيف.

2- التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية :

تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم وأكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال وتشمل على خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، سيارات حوضية وخطوط أنابيب، ويعبر خط في غرب أوروبا وجنوبها ويخزن حوالي مليوني متر مكعب .

3- البترول واتجاهات نتيجة الحرب :

إن الدولة التي تمتلك الوقود البترولي، يكفي قواتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الإمدادات وتجهيزاتها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حضا في النصر إذ توفرت لها بقية العوامل.

4- البترول سبب للحرب وهدفا لها :

يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المبحث الثاني: التبادل العالمي للبترول

تعددت الآراء حول مفهوم العرض من البترول، فهناك من يرى اعتبار الإحتياطي المؤكد هو الكمية المعروضة للبيع في السوق العالمية، و يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند تحديد العرض من المارد البترولية، وأهم هذه الاعتبارات المورد قابل للنفاذ أو الاستنزاف بمرور الزمن، وبالتالي فإن تحديد الحجم الأمثل للإنتاج موزعا بين الحاضر والمستقبل. أما الطلب يتمثل في الكميات المستهلكة محليا في دول العالم مضافا إليها التغيرات في المخزون الإستراتيجي من البترول. وعليه سأبرز من خلال هذا المبحث نوع النفقة في الصناعة البترولية كونها من أهم عناصر العرض، وإلى أهم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي.

المطلب الأول: العرض العالمي للبترول

تعدى عرض البترول من الآن كل النماذج الأساسية، لأن صناعة البترول صناعة مختلفة حيث تتميز النفقات في صناعة البترول بمميزات خاصة بالإضافة إلى ما ينطوي عليه قرار الإنتاج من عوامل متباينة، الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بعرض البترول.

أولا: النفقة في الصناعة العالمية للبترول

تعد النفقة من أهم عناصر العرض ، حيث أن منحى العرض يشتق من منحنى النفقة الحدية لذلك من الضروري عند دراسة عرض البترول العالمي، دراسة النفقة في صناعة البترول العالمية، وتجدر الإشارة إلى بعض الملحوظات الأساسية الخاصة بالنفقة في صناعة البترول.

1-صعوبة المقارنة بين المستخدم والمنتج بشكل دقيق في صناعة البترول ويترتب على ذلك صعوبة المقارنة بين السعر والنفقة لكل وحدة من وحدات المنتج.

2-القرارات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها تعتمد كلها على النفقة التقديرية وليس على النفقة التاريخية، لأنه لا توجد منطقتان متشبهتان من جميع الظروف.

3-أنه في الحالة العادية المنشأة تستخدم مدخلات متجددة، لا يؤثر قرار الإنتاج اليوم على نفقات الإنتاج في المستقبل، وبذلك تتكون النفقات الحدية (MC) بالكامل من النفقة الحدية للإنتاج (MCP)، أي من رأس مال العمل والنفقات المادية لإنتاج الوحدة الأخيرة من الناتج.[1]

أ- **النفقة على مستوى الصناعة ككل:**

قسم الاقتصاديون في مجال تقدير النفقة في صناعة البترول العالمية إلى رأيين هما:

[1] – حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 93.

- **الرأي الأول:صناعة البترول صناعة متناقصة النفقة**

رأى العديد من الاقتصاديين أن صناعة البترول صناعة متناقصة النفقة، وفي هذه الحالة فإن طبيعة الأمور تستدعي أن يكون هناك احتكار، لأن عدم وجوده، يؤدي إلى وجود فاقد كبير وتقلبات عنيفة غير مبررة في الأسعار، وهذا ما يسمى باحتكار الطبيعي حسب النظرية الاقتصادية.

ويرجع ذلك أساسا إلى ما تتميز به صناعة البترول من كثافة رأسمالية وتكنولوجية، بالإضافة إلى ذلك تناقص النفقات في الصناعة البترولية في الأجل القصير والمتوسط، ويرجع ذلك على طبيعة ونوعية النفقة في إنتاج البترول، فنفقات الإنتاج تنقسم من الناحية التحليلية الاقتصادية إلى العناصر الآتية:

1- النفقة الثابتة: .Fixed cost

2- النفقة المتغيرة:Variable cost

3- الإتاوة:Royalty

وسأقوم بشرح كل عنصر لكي تتضح الدراسة:

1-**النفقة الثابتة:**

وتشمل جميع النفقات التي تتدفق قبل أن يتدفق البترول من الحقل، وأهمها نفقات البحث والتنمية والاستثمار أو المعدات الرأسمالية التي يلزم إقامتها لرفع البترول من باطن الأرض، وفصل الشوائب وتخزينة ونقله إلى ميناء التصدير وشحنة، وتمثل هذه النفقة الجزء الأكبر من النفقة الكلية للوحدة، كما أن أنفاقها يكون بالكامل.

وهذه النفقة تتناقص مع تزايد الإنتاج، هذا مع الأخذ في الاعتبار أنها تكون الجزء الأكبر من النفقات في الصناعة البترولية.

2-**النفقة المتغيرة:**

وهي النفقة الجارية أو نفقة التشغيل التي تستلزمها جميع العمليات ، التي تبدأ برفع البترول من الحقل وتنتهي بشحنة.

ولكن لا يتوقع أن تشكل النفقات المتغيرة حتمية بالنسبة لزيادة الإنتاج فهذه النفقات لا تميل إلى الارتفاع، إلا عندما يتقدم عمر الحقل، ولذلك فمن المتوقع أن تستمر النفقة الجارية ثابتة على مدى كبير من الإنتاج.

3- **الإتاوة:**

الإتاوة كمية من البترول تدفع عينا أو نقدا لمالك الثروة البترولية سواء كان فردا أم حكومة للبلد المنتج، ويتم تحديد نسبة الإتاوة بالإنفاق بين المالك والقائم بالاستغلال قبل البدء في الإنتاج بالمعدل

المتفق عليه بصرف النظر عما يحققه القائم بالاستغلال من ربح أو خسارة، بعد استخراج البترول وتسويقه، وهذا ما يجعلها عنصرا من عناصر النفقة، وتكون ثابتة مع تزايد الإنتاج.

الشكل رقم (03): منحنيات النفقة في الصناعة البترولية

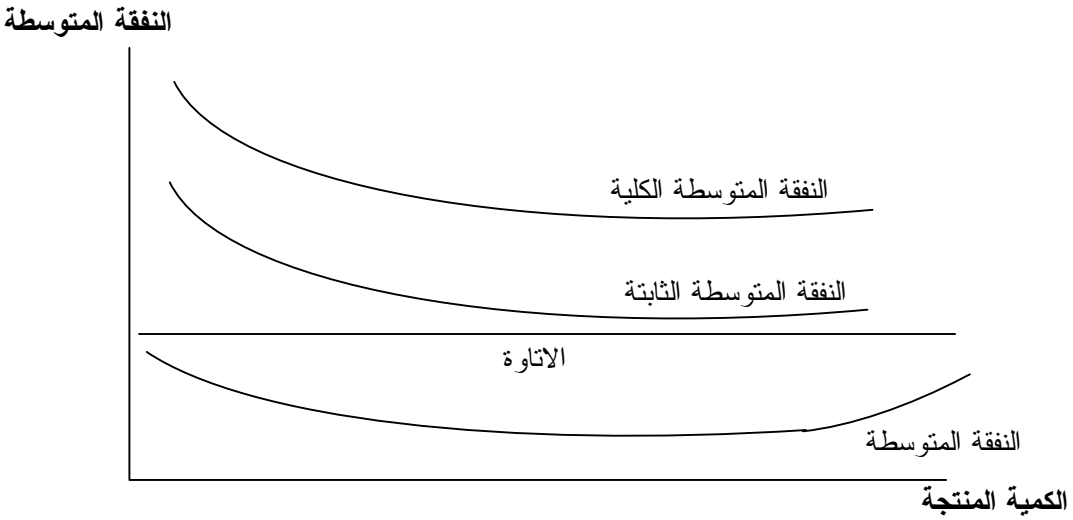

المصدر: منى البرادعي ، مذكرات في اقتصاديات البترول ، مرجع سبق ذكره ، ص08 .

الشكل (03) يوضح أن منحنى النفقة المتوسطة الكلية يتجه إلى التناقص مع تزايد الإنتاج، حيث أن أغلب عناصر النفقة في الأجل القصير والمتوسط متجهة إلى التناقص، بالإضافة إلى تميز الصناعة البترولية بكثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية تجعل العديد من العناصر غير قابلة للتجزئة، الأمر الذي يؤدي إلى وفرات بالحجم الكبير مع تزايد الإنتاج.

- الرأي الثاني: صناعة البترول صناعة متزايدة النفقات

عارض الكثير من الاقتصاديين الرأي الأول، أي أن صناعة البترول صناعة متزايدة النفقة[1] .

تناقص النفقات والاحتكار الطبيعي:

ليس لنسبة النفقات الثابتة إلى النفقات المتغيرة علاقة بوفرة النطاق أو بتناقص النفقات، بالإضافة إلى ذلك فنسبة النفقات الثابتة إلى المتغيرة في الصناعة البترولية عادة ما تكون غاية في الإنفاق فلا تتجاوز النفقات المستغرقة أو الثابتة، كما أنها ترفع النفقات المتغيرة كثيرا عن النفقات الاستثمارية في الآبار القديمة أو القليلة الإنتاج.

أما عن تمتع الصناعة متناقصة النفقات بوفرة لا نهائية للحجم الكبير وما يجب أن يؤدي إليه ذلك احتكار طبيعي فأيضا ذلك محل جدل، فإذا كان الحل في هذه الحالة كما قال أصحاب الرأي الأول، هو

[1]– حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، مرجع سبق ذكره، ص 100.

شركة واحدة أو منتج واحد محتكر فسوف يواجه هذا المحتكر بنفس الحقيقة وهي إمكانية تخفيض النفقات عن زيادة الطاقة الإنتاجية، ويمكن للمحتكر أن يقارن النفقة الحدية للإنتاج ليس من السعر الجاري أو السعر المنخفض المتوقع ولكن من الأثر الصافي على الإيرادات أو الإيراد الحدي فمثلا إذا كانت النفقات الجارية 20 دولار والإيرادات الجارية 22 دولار ثم ارتفعت النفقات نتيجة لمضاعفات الطاقة الإنتاجية بسبب انخفاض الأسعار بنسبة 10 % مثلا إلى 30 دولار، والإيرادات إلى 32 دولار، يكون الإيراد الحدي مساويا لـــ 15 دولار فقط في حين تكون النفقة الحدية مساوية لـــ 15 دولار لا يكون هناك دافع لزيادة الطاقة الإنتاجية بمعنى أن هناك حدود أيضا على وفرات الحجم الكبير في الصناعة متناقصة النفقات .

ثانيا: النفقات المتزايدة والنفقات المتناقصة في صناعة البترول

يجب الإشارة إلى الصناعة المتزايدة النفقات لاتعني بالضرورة أن النفقات ترتفع على مر الزمن، فصناعة البترول متزايدة النفقات ويرجع ذلك إلى اكتشاف معظم الحقول الكبيرة المنخفضة النفقة، فليس ذلك هو السبب وراء تزايد النفقات في صناعة البترول.

الشكل رقم(04): النفقة الحدية للبرميل

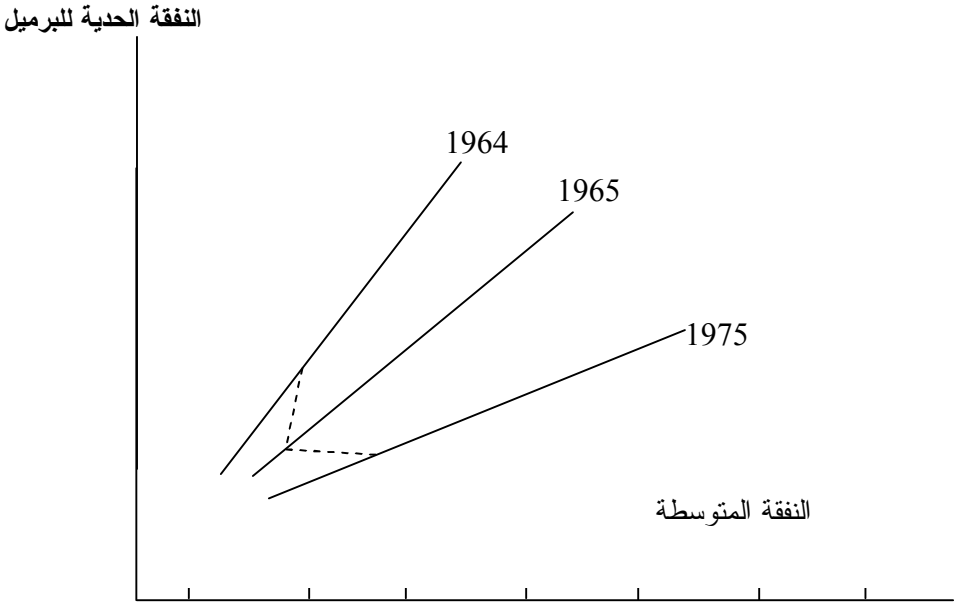

المصدر : منى البرادعي ، مذكرات في إقتصاديات البترول ، مرجع سبق ذكره ، ص23 .

من الشكل أستنتج أن خط واحد من خطوط الأنابيب أو ناقلة واحدة، يعتبر كل منهما مثالا تقليديا لانخفاض النفقات أو وفرات الحجم الكبير، لأسباب مادية بحتة، تخفض نفقات الوحدة مع ازدياد الطاقة الإنتاجية، فخط الأنابيب يمكن أن يكون صناعة متناقصة النفقات إذا كان يمثل صناعة في حد ذاته.

ويمكن تشبيه صناعة البترول بصناعة الناقلات حيث يؤدي تنوع الوحدات الإنتاجية بالصناعة إلى تزايد النفقات، وبالإضافة إلى ذلك فإن نفقات الوحدة أيضا تتزايد مع تزايد الناتج لكل وحدة إنتاجية، وبينما من الممكن بناء ناقلات بأحجام مثلى تقريبا، فإنه لا يمكن تطبيق ذلك على مكامن البترول حيث تؤخذ كما توجد في الطبيعة.

وسأقوم بدراسة نفقات البترول وتحليل عناصرها:

1-**البحث والاستكشاف:**

هي عملية إنفاق أموال لاكتشاف مكامن البترول، وكلما زاد عدد البراميل المكتشفة بالنسبة لكل دولار منفق انخفضت نفقة البحث للوحدة، وفي أي لحظة زمنية هناك عدد من المناطق التي يمكن البحث فيها عن البترول، وعادة ما يتم اختيار أفضل الأماكن أولا، وكلما ارتفع ناتج البترول المستهدف، ازداد البحث في المناطق مرتفعة النفقات وكلها ترفع سعر البترول، ويمكن القول بصفة عامة أن البحث والاستكشاف ينتقل من الأماكن الأفضل إلى الأماكن الأقل ومن هنا ترتفع النفقات.

2-**التنمية:**

هي عملية تعيين الأفقية والرأسية للمكمن أو الخزان البترولي لأي حقل، وذلك يتم بصفة عامة عن طريق حفر الآبار، وإعدادها للإنتاج وعادة ما تكون معظم الاكتشافات غير تجارية، ففي الولايات المتحدة مثلا، هناك 02% فقط من الآبار الاستكشافية الجديدة، تؤدي إلى اكتشاف حقل ذي أهمية أي المرتفعة النفقة.

3-**نفقات تشغيل البئر:**

كلما ازداد الإنتاج ترتفع نفقة البرميل، وحتى مع عدم أخذ الأعمال والنفقات الإضافية للبئر، فإن الحقيقة الأساسية لإنتاج البترول هي انحدار منحنى إنتاج الخزان إلى الأسفل.

وبدراسة البرامج التقديرية لتنمية إنتاج أي خزان بترولي يمكن القول أن كل من الناتج الكلي والنفقة الكلية يعتبران وحدة في الزمن، وإذا كانت النفقة بالنسبة للوحدة من الزمن ثابتة، وإذا كان الإنتاج بالنسبة للوحدة من الزمن متناقصا فإن نفقة الإنتاج لكل وحدة إضافية لابد أن تتزايد مع زيادة الناتج الكلي.

ب-**النفقة على مستوى الحقل:**

يمكن تقسيم حقول العالم إلى نوعين أساسيين من حيث شكل منحنيات النفقة، وهو تقسيم يعتمد على حجم الحقل أو المرحلة التي بلغها من عمره الإنتاجي.

- **حقول كبيرة جدا:**

أو حقول ما زالت في سنواتها الأولى تتدفق تلقائيا، مثل معظم حقول الشرق الأوسط وإفريقيا هذه لا يزال معدل الإنتاج فيها يمثل نسبة ضئيلة من الاحتياطات المؤكدة وجودها فيها، كما أن نفقة

الإنتاج المتغيرة ضئيلة ويمكن اعتبارها ثابتة على مدى كبير من الإنتاج. إذ ممكن أن تقضي سنوات طويلة دون الحاجة إلى وسائل الرفع الآلي وغيرها من النفقات الإضافية التي تؤدي إلى ارتفاع النفقة.

الشكل رقم(05): منحنيات النفقة في حقل كبير

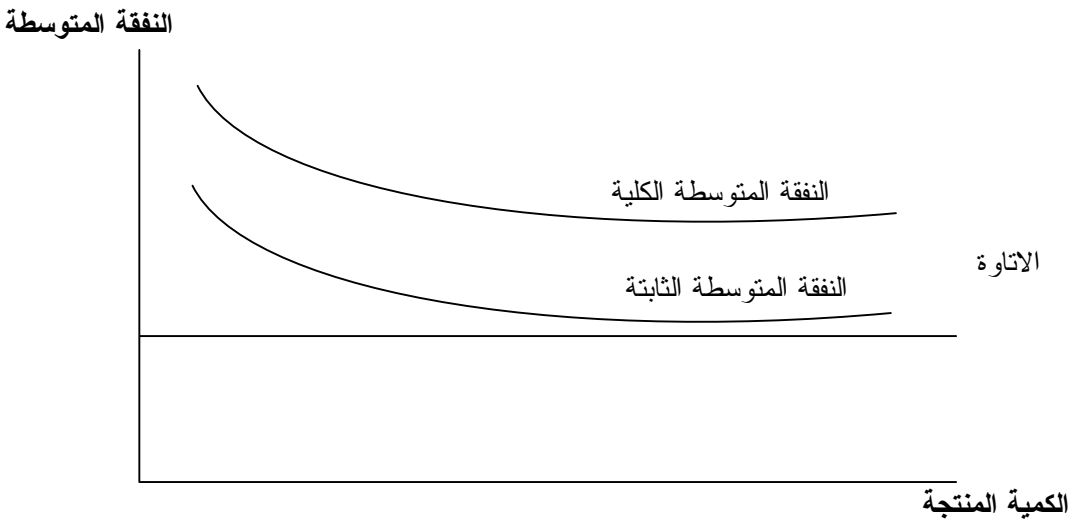

المصدر : منى البرادعي ، مذكرات في اقتصاديات البترول ، مرجع سبق ذكره ، ص26 .

من خلال الشكل يلاحظ أن هذا النوع من الحقول يمكن أن تتناقص فيه النفقة المتوسطة الكلية للوحدة مع تزايد الإنتاج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة النفقة الثابتة إلى المتغيرة وتتناقص الأولى مع زيادة الإنتاج نتيجة لتوزيعها على عدد متزايد من الوحدات.

حقول صغيرة أو قديمة التي طال بها زمن الإنتاج مثل كثير من حقول الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حقول فنزويلا، وفي هذه الحقول يكون الإنتاج قد تخطى مرحلة أقصى، ويؤدي هبوط الضغط فيها إلى الاعتماد المتزايد على وسائل الإنتاج الثانوي والرفع الآلي، وإصلاح الآبار القديمة وحفر آبار جديدة...الخ، ومع ازدياد تلك النفقات الإضافية يأخذ منحنى النفقة المتغيرة في الارتفاع، حتى يبلغ نقطة تعوض فيها الزيادة أثر النقص الناتج من توزيع النفقة الثابتة على الوحدات المتزايدة، وينعكس اتجاه النفقة المتوسطة الكلية التي تأخذ بدورها في الارتفاع كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم(06): منحنيات النفقة لحقل صغير أو قديم

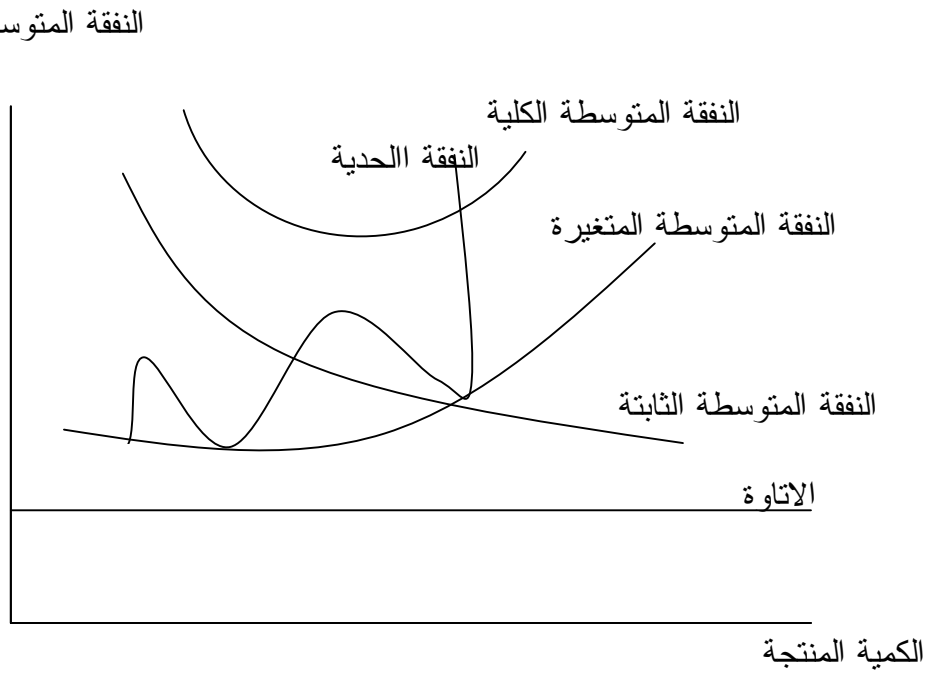

المصدر : منى البرادعي ، مذكرات في اقتصاديات البترول ، مرجع سبق ذكره ، ص27 .

يلاحظ من خلال الشكل أن إنفاق تلك النفقات الإضافية قد يتمركز في فترات زمنية معينة، وهذا ما يمكن التعبير عنه بالقفزات الغير منتظمة على منحنى النفقة الحدية.

المطلب الثاني: الطلب العالمي على البترول

خلال الخمسين سنة الأولى من القرن العشرين ارتفع الطلب العالمي على الطاقة (باستثناء الاتحاد السوفياتي – سابقا– وأوروبا الشرقية والصين) من 16.5 مليون برميل إلى حوالي 31.3 مليون برميل في اليوم (من المكافئ البترولي*) وخلال هذه المدة ازداد متوسط نسبة النمو في الطلب بصورة مطردة من 1.5% إلى 5.5% في الستينات وخلال العشرين سنة من 1950 إلى 1970 ارتفع الطلب العالمي على الطاقة من حوالي 31.3 مليون برميل في اليوم إلى حوالي 73 مليون برميل في اليوم.

وفي الخمسينات والستينات كان العالم يتحدث عن فائض الطاقة وعن الموارد البترولية الرخيصة في المستقبل، وكان الاستغلال السريع لمصادر البترول في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وفي شمال إفريقيا. تصدره بأسعار رخيصة إلى الدول الصناعية المستهلكة للبترول السبب الرئيسي في

* - وحدة الطاقة تساوي كمية الطاقة التي يحتويها بر ميل واحد من البترول الخام .

النمو بالنسبة للطلب والإسراف الشديد في استهلاك البترول من جانب الدول الصناعية المتقدمة فقد تضاعف الاستهلاك العالمي من البترول أكثر من أربع مرات خلال عشرين عام.

أولا: تطور الطلب العالمي على البترول

تعتبر سنوات السبعينات، مرحلة التحولات الحاسمة في أوضاع الطاقة العالمية بوجه عام وصناعة البترول العالمية والعربية بوجه خاص، ويرى غالبية خبراء اقتصاديات الطاقة أنه بغروب شمس الستينات انتهت المرحلة الطويلة التي تمتع فيها العالم بوفرة لا حدود لها من أفضل وأرخص مصادر الطاقة على الإطلاق وهو البترول، وهي مرحلة تميزت بالتبذير بغير حساب .

ففي عام 1971 زاد الطلب الإجمالي على الطاقة بنسبة 4% وتجاوز الاستهلاك من البترول 40 مليون برميل يوميا.

ثانيا: العوامل المحددة للطلب على البترول

يتحدد الطلب على البترول عموما بعد عوامل أهمها:

1-**متوسط دخل الفرد:**

يؤثر مستوى دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع حجم إستهلاكه من الطاقة بحيث أصبح استهلاك الفرد من البترول يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من البترول في كل من الدول الصناعية.

2-**أسعار البترول:**

يرتبط الطلب على البترول مثل أي سلعة بعلاقة عكسية مع سعر البترول إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين هما: بدائل البترول، ومرونة الطلب السعرية، ويلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما، أكبر في الفترة الطويلة حيث يصعب في الفترة القصيرة إحلال مصدر محل آخر.

3-**هيكل الناتج القومي:**

سبق القول أن الدول الصناعية تستهلك نحو عشرة أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من البترول ويرجع ذلك أساسا إلى احتلال الصناعة مركزا هاما في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك مكثف في البترول خاصة صناعات الحديد والصلب والبتروكيماويات ومواد البناء، بالمقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز بالقطاعات الأولية كالزراعة والاستخراج التي ينخفض استهلاكها للبترول.

4-**المناخ :**

يرتفع استهلاك البترول في البلاد التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف بطبيعة الحال عن البلاد المعتدلة المناخ.

ويتحدد الطلب على البترول مثله مثل الطاقة عموما إلى ما يتميز به من خصائص مميزة.

ثالثا: الآثار الاقتصادية التي تترتب على التحولات في الطلب العالمي للبترول

كان التحول الذي شهده العالم في مجال الطلب على الطاقة من الفحم إلى البترول، نتيجة الاستجابة السريعة للتطور التكنولوجي والحوافز الاقتصادية والارتفاع المتزايد في مستوى معيشة الدول الصناعية.

ومع هذا التحول المستمر من الفحم إلى البترول، وجدت الدول الصناعية نفسها في بداية عقد السبعينات، شديدة الاعتماد في نموها الاقتصادي على البترول، وعلى الرغم من أنه معروف أن الاحتياطات البترولية أقل بكثير من احتياطات الفحم، فلقد تحيزت سياسات الطاقة الهامة والخاصة على السواء تجاه إستغلال البترول منخفض النفقة، بصفة خاصة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان نتيجة ذلك في الدول الصناعية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي تدعمها الطاقة الرخيصة على حساب الاهتمام بتنمية الموارد المحلية من الفحم والطاقة الجديدة والمتجددة.

ويعني ذلك في نفس الوقت أن التنمية الاقتصادية السريعة قد تحققت خلال خلق نظم كثيفة للطاقة في كل من الإنتاج والتوزيع والنقل، أما بالنسبة للدول المصدرة للبترول، فكان الأثر المبدئي للتحول عن الفحم هو الاستغلال المكثف والاكتشافات الكبرى لمواردها من البترول، ولكن قدرتها على الاستفادة من هذه الموارد كانت محدودة إلى درجة كبيرة نتيجة قسمين أساسيين:

1-تطبيق النظام التقليدي للامتياز، الذي حكم العلاقة بين حكومات الدول المنتجة وشركات البترول الأجنبية ففي ظل هذا النظام، كانت الشركات تملك حق تحديد معدلات الاستكشاف والاستغلال بالإضافة إلى أسعار الصادرات.

2-تخلف اقتصاديات الدول المصدرة للبترول، وتخلف النظام الإداري بها بالإضافة إلى انخفاض مرونة عرض السلع والخدمات المحلية.

وفي ظل هذين العاملين وبالإضافة إلى القيود السياسية، أصبحت الدول المصدرة للبترول غير قادرة على حماية مصالحها الوطنية خلال مرحلة التحول السريع في الطلب على الطاقة من الفحم إلى البترول، وتعد كل من حاجاتها المالية الشديدة وسياسة الزيت الرخيص التي اتبعتها الدول المستوردة للبترول إلى دفعها في اتجاه زيادة الإنتاج خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وكانت النتيجة النهائية هي الاعتماد الشديد للدول المصدرة على إيرادات البترول بالإضافة إلى الاستنزاف السريع لمواردها منه، وانخفاض معدل التنمية الاقتصادية نتيجة التأثير السلبي لقطاع البترول على الأنشطة الاقتصادية التقليدية.

خصائص المرحلة الحالية للتحول الإجمالي في الطلب على البترول:

1- أول هذه الخصائص أن هذا التحول في مجال البترول قد فرض على العالم ولم يكن مسألة اختيار مثل المرحلة الأولى للتحول من الفحم إلى البترول.

2-لقد بدأ هذا التحول بمبادرة من منظمة الأوبك وليس عن طريق سياسات الدول المستوردة للبترول أو الصناعة العالمية للبترول.

3-إن هذه المرحلة الحالية للتحول في مجال الطاقة أكثر شمولية من التحولات السابقة بسبب الوضع الحالي للعالم، الذي يتميز بالاعتماد المتبادل والاستخدام العالمي الكبير للبترول حتى في أقل الدول نموا.

4-تتميز هذه المرحلة أيضا بأنها أكثر اتجاها للتكنولوجيا والكثافة الرأسمالية وتعني ذلك أن قيادتها تتركز في عدد قليل من الدول الكبيرة والمتقدمة، التي تملك كل الموارد البديلة للطاقة والتكنولوجيا ورأس المال.

5-يتحدد مدى اتجاه التحول الحالي في مجال البترول إلى حد كبير عن طريق سلوك وسياسات الحكومات أكثر منه عن طريق الأعمال الخاصة، مما يتضمن أن الاعتبارات السياسية والإستراتيجية سوف يكون لها وزن أكبر عن ما كان عليه الحال في التحولات السابقة في مجال البترول.

المطلب الثالث: التجارة العالمية للبترول

يتبن من استعراض كلا من الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي للبترول، اختلاف مواقع الإنتاج عن الاستهلاك، وتلعب التجارة الدولية للبترول الدول الرئيسي في تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ففي عام 1961 كانت نسبة الدول التجارية التي دخلت سوق التجارة العالمية إلى إجمالي الطاقة التجارية التي تم إنتاجها إلى أقل من 25% واستهلاك النسبة الباقية وقدرها 75% داخل مناطق الإنتاج نفسها.

وقد أخذت هذه النسبة في الارتقاء التدريجي خلال الستينات إلى أن بلغت 33% في عام1970، وقد تحقق ذلك بصفة أساسية كنتيجة تزايد إنتاج البترول الخام في الشرق الأوسط وإلى دخول إفريقيا في نطاق مناطق إنتاج الزيت الخام الرئيسية في العالم، إذ أنه بدراسته أرقام تطور تجارة البترول العالمية يتضح ارتقاء صادرات زيت البترول الخام من 422 مليون طن في عام 1961 إلى 1970 أي أن صادرات الزيت الخام العالمية قد تضاعفت في فترة الستينات ثلاث مرات تقريبا، وتبرز الأهمية الحقيقية لأي منطقة إنتاج بترولي في العالم بمدى مساهمتها في تجارة البترول العالمية، وتعتبر مناطق الشرق الأوسط وغرب إفريقيا والبحر الكاريبي والشرق الأقصى بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي (سابقا) مناطق التصدير الرئيسية في العالم، وفي أواخر التسعينات كان الشرق الأوسط يساهم نسبة 56% من الحجم الكلي لحركة التصدير العالمية، وكانت إفريقيا تساهم بنحو 21% بينما تساهم منطقة البحر الكاريبي بنسبة 17% والشرق الأقصى بنسبة 05%، ففي عام 1968 كان حجم تجارة البترول العالمية840 مليون طن، نقلت من مراكز التصدير الرئيسية إلى أسواق العالم في أوروبا الغربية واليابان وجنوب آسيا، وقد

ساهم البترول العربي بحوالي 445 مليون طن من هذه الكمية، وفي ذلك العام شكلت الصادرات العربية حوالي 75% من واردات أوروبا من الزيت الخام والتي بلغت في ذلك العام 297 مليون طن.

ومع مطلع السبعينات بدأت سوق البترول العالمية تشهد تحولات ما لبث مداها أن اتسع وظهر بوضوح منذ أواخر عام 1973، وتأثر وضع الإمدادات البترولية كنتيجة لحرب أكتوبر 1973 والقرارات العربية بحضر تصدير البترول إلى بعض الدول، وبخفض معدل الإنتاج العربي وظهور النظام الجديد للتسعير الذي تنفرد بموجبه دول الأوبك بإعلان أسعار صادراتها من البترول، مع ذلك لا زالت منطقة الشرق الأوسط تساهم بحوالي 41.4 من الصادرات العالمية، إلا أن وزن المنطقة قد تراجع وتراجعت حصة الأوبك من 80% من الصادرات العالمية عام 1979 إلى 75% عام 1980.

ويوضح الجدول التالي أهم مناطق تصدير و إستراد البترول.

الجدول رقم(04) : الواردات والصادرات في الفترة 1985-1990

الوحدة: مليون برميل يوميا

	1985	1986	1988	1989	1990	النسبة من العالم (%)
الواردات:						
لولايات المتحدة الأمريكية	8.41	6.74	4.99	5.08	6.05	23
أوروبا الغربية	13.08	11.83	8.27	8.37	8.86	33.7
اليابان	5.61	4.99	4.15	4.05	4.14	15.8
بقية بلدان العالم	8.26	8.29	6.56	6.65	7.22	27.5
إجمالي العالم	35.35	94.31	36.24	12.24	27.26	100
الصادرات:						
لولايات المتحدة الأمريكية	0.84	0.555	0.740	0.780	0.765	2.9
كندا	0.455	0.455	0.545	0.685	0.685	2.6
أمريكا اللاتينية	3.645	3.855	4.045	3.570	3.600	13.7
الشرق الأوسط	20.440	17.510	10.360	9.340	10.880	41.4
شمال إفريقيا	3.430	2.820	2.180	2.420	2.520	9.6
غرب إفريقيا	2.650	2.480	1.430	1.770	1.980	27.5
جنوب شرق آسيا	1.920	1.710	1.400	1.560	1.550	5.9
الاتحاد السوفياتي سابقا	1.740	2.010	2.660	2.920	3.020	11.5
بقية بلدان العالم	0.610	0.540	0.990	1.100	1.280	4.9
إجمالي العالم	35.350	21.940	24.360	24.120	26.270	100

المصدر : منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول ، مرجع سبق ذكره ، ص53.

من خلال الجدول أستنتج:

أولا : بالنسبة للواردات:

يتضح لنا من خلال هذا الإحصائيات أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وهي البلدان الصناعية الكبرى في العالم، أنها تقوم باستراد نصف النسبة من العالم أي ما يقدر بـــ 72% بينما بقية دول العالم لم تستورد حوالي 28% ، وهذا دليل على قوة القاعدة الصناعية في هذه الدول.

ثانيا : بالنسبة للصادرات:

من خلال هذه الإحصائيات يتضح لنا أن بترول الشرق الأوسط هو الأكثر تصديرا في العالم إذ بلغت النسبة 41% ثم تليها دول شمال وغرب إفريقيا، لما تتميز به من موقع جغرافي، بينما تقل النسبة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، إذ لا تتجاوز 05% بالنسبة للعالم.

المبحث الثالث: تطور الصناعة البترولية في الجزائر

عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا كبيرا منذ الاستقلال إلى الوقت الحاضر، فعندما تحصلت على الاستقلال السياسي، وجدت نفسها أمام اقتصاد مكبل بقيود ثقيلة ورثتها من عهد الاستعمار الفرنسي، إذ عمل هذا الأخير على عزل قطاع الصناعة البترولية عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونتج عن هذه السياسة نشوء ظاهرة اقتصادية في الجزائر أصبحت معروفة لدى الاقتصاديين، وهي ظاهرة الازدواجية الاقتصادية. و منذ استرجاع السيادة الوطنية، سعت بلادنا إلى انتهاج سياسة محكمة تهدف من خلالها إلى استعادة هذا القطاع الاستراتيجي.

المطلب الأول:مسح تاريخي عن قطاع البترول في الجزائر

أولا: تطور إنتاج البترول في الجزائر

يعود اكتشاف البترول في الجزائر إلى بداية القرن العشرين، وأول محاولة البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 1913م، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان وتم حـــفر بعض الآبار القليـــلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطـــح الأرض مثل بئـــر تليوانيت (جنوب غرب غليزان)، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان) هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

وفي عام 1946 اكتشفت شركة بترول (الصور الفرنسية) أول حقل بترولي في واد قطرني ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952، وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين (الشركة الفرنسية للبترول- الجزائر) والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر[1].

أما تاريخ إنتاج البترول في الجزائر والذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى في 1956م، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل (عجيلة) وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل (حاسي مسعود) وذلك في جوان 1956، ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958، إلى 20.7 مليون طن في سنة 1969، ويقدر إنتاج الجزائر لسنة 2007 حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول من البترول الخام 86.1 مليون طن سنويا.

وتتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة السوق الأوروبية والأمريكية.

---

[1] - كتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، سنة 2004 ، ص 107.

ثانيا : تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ومع احتكار الشركات البترولية لجملة الأنشطة البترولية، قررت الجزائر إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك بتاريخ 1964/12/3 وكانت من مهامها ما يلي:

- استعادة السيطرة على الثروة البترولية وبصفة تدريجية.
- القيام بجميع أنشطة التنقيب الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات.

هذه الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، واستطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر وإفريقيا وتحتل المرتبة 12 في مجال البترول عالميا، و المرتبة الأولى في إفريقيا ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي:

- خط أنابيب البترول الخام الذي من مصدره إلى سكيكدة.
- مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود.
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.

فشركة سوناطراك تسعى ضمن إستراتيجيتها، إلى فرض نفسها على المستوى العالمي، وضمن المجموعة التي تتحكم في قطاع البترول، ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي.

ثالثا: تأميم المحروقات

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، دون السماح
لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها.

ولقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميم قطاع المحروقات ومرت عملية التأميم بمراحل مختلفة.

تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 وكان هذا على النحو التالي:[1]

- تأميم شركة Bp British Petroleum في بداية 1967.
- تأميم شركة ESSO. MOBIL OIL في 24 أوت 1967.
- تأميم شركة شل SHELL في ماي 1968.

[1] - طيبوني أمينة ، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ،ص 111.

تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، وهذا بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل.

وكان ذلك في خطاب الرئيس الراحل **هواري بومدين** في 24-02-1971 والذي نص على ما يلي:

أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنـــتاج البترولي.

- التأميم الكامل لحقول الغاز.

- تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري وكرد فعل على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر وبأساليب مختلفة للتراجع عن هذا القرار ومنها ما يلي:

- رفض تعبئة البترول الجزائري كوسيلة ضغط وحفر فعلي، وتأكيدها على أن البترول الجزائري لا يمكن أن تجد له سوق خارج فرنسا.

– الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي تحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر.

ولقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخول إلى الأسواق العالمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول على إبرام عقود مع الجزائر مجاورة للموقف الفرنسي والتي هددت بنصف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر.

لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر، واعتبر ذلك مكسبا للجزائر أكد خروجها منتصرة من معركة التأميم، وفتح أبواب التأميم للعديد من الدول المصدرة للبترول.

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها دستوريا، أقرته الجزائر في كل دساتيرها، وهو حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني من موارد طبيعية في باطن الأرض، وكذا الميثاق الوطني نص على أن " الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع، والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية والطبيعية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات "[1].

[1] - بلمرابط أحمد ،البترول و مصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة جامعة الجزائر، سنة 1992-1993 ، ص 40 .

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أبريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي، ومن الموضوعات التي تناولتها ما يلي:

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحديد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.

- وبموجب هذه المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية، رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها (2.77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس 1971)، إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف، وبما أن الجزائر عضو في منظمة الأوبك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليه الحكومات الأعضاء في منظمة أوبك.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البترولية

تتطلع الجزائر أن ترسى لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية ، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات بترولية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق البترول الدولية، ولذلك فمن المفيد جدا معرفة الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات وحجم الإنتاج والتصدير من البترول.

أولا: الاحتياطي

إن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطات من البترول التي تؤدي إلى صيانة مصالح الأجيال القادمة أصبحت ضرورة لابد منها، فما تتمتع به الجزائر اليوم من احتياطات البترول والغاز قد لا يكون في المستقبل، حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في المستقبل إلا إذا قبلنا بالخطر الكبير من أجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الاستكشاف، وذلك لتحقيق اكتشافات جديدة تضاف

للاحتياطات الموجودة، وقد أصبح هذا ممكنا في ظل وجود وتطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات البترولية العالمية.[1]

ثانيا: الطاقة الإنتاجية والتصديرية

تعتمد الطاقة الإنتاجية لبلد ما على حجم الاحتياطات وعلى جهود الاستكشاف المبذولة من أجل التوسيع في حجم الاحتياطات، ولذلك فإن الجزائر فتحت قطاع الاستكشاف والإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية واقتصادية وجيوسياسية ، حيث أن أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاجية الآبار البترولية ومهما كانت الحقول البترولية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية، وللمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة، وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثرا في صناعة البترول بحيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول وتبرز أهميتها في الأسباب التالية:

– ضعف المدخرات الوطنية، وعدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام.

– إرتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والتنقيب.

- إحتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة خاصة في مراحل البحث والتنقيب.

وبناءا عليه فقد فتحت الجزائر هذا القطاع للشراكة ووفرت الضمانات الكافية ضد التأميم ومكانتها من تحويل أرباحها دون قيود، مما دفع الشركات البترولية لإقدام بسرعة نحو الاستثمار في الجزائر، وتدعمت علاقة الشراكة من خلال صدور القانون المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد لاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن الطاقة الإنتاجية للجزائر تقارب 1.5 مليون برميل في اليوم وتسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 02 مليون برميل، مع تنفيذ استثمارات في حدود 32.2 مليار دولار خلال الفترة 2006–2010 خصصت منها 8.6 مليار دولار للإنفاق خلال سنة 2006 ، وإن أحدث التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال إفريقيا في مجال الطاقة والمصدر الثالث للغاز في العالم والمركز الرابع عشر في مجال البترول، وأن الكمية المنتجة والمصدرة من البترول تتزايد من سنة لأخرى . كما وضحت في الشكل السابق رقم (02) .

[1]- بلمرابط أحمد ،البترول و مصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989، مرجع سبق ذكره ، ص55 .

الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبترول في الجزائر قد حققت تطورا كبيرا وسلكت اتجاها متزايدا وهذا بفضل زيادة عدد الحقول المكتشفة في إطار عملية الشراكة، وكذا للارتفاع غير المسبوق للأسعار نتيجة لزيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية، واستعمال التكنولوجيا الحديثة، كما أنه ينبغي الإشارة إلى ما يلي:

– العلاقة الطردية بين حجم الإنتاج وحجم الصادرات فالزيادة في الإنتاج موجهة أساسا للسوق الخارجية وليس للسوق الوطنية.

– قدرة الجزائر على الدخول في السوق العالمية وضمان تطور حصتها داخل منظمة الأوبك وهذا راجع إلى المميزات الجيدة للبترول الجزائري وقرب المسافة بينها وبين أكبر المستهلكين (أوروبا الغربية).

– رغم الأزمة التي عرفتها السوق البترولية سنة 1998 بانخفاض أسعار البترول إلى مستويات دنيا، إلا أن الجزائر قامت بزيادة صادراتها بـــ 176 ألف برميل في اليوم عن سنة 1997 وهذا ما يفسر أن الجزائر لا يمكنها التحكم في أساسيات السوق، وهدفها الأساسي هو الحصول على المداخيل الضرورية بالعملات الصعبة من أجل ضمان صيرورة الاقتصاد الوطني وتغطية الواردات .

– تطور الإنتاج في الأربع سنوات الأخيرة، حيث عرفت قفزة نوعية سنة 2004 فمن 942.4 ألف برميل سنة 2003 إلى 1.3114 مليون برميل سنة 2004 وإلى 1.3716 مليون برميل سنة 2007.

أما فيما يخص العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل مواجهة الطلب العالمي المتزايد تم في سنة 2006 حفر 61 بئر، منها 50 % في إطار عملية الشراكة وتم في 2007 اكتشاف 20 بئر منها 12 في إطار عملية الشراكة بين سوناطراك وبقية الشركات البترولية العاملة في الجزائر، وفيما يلي تطور إنتاج سوناطراك وشركائها.

المطلب الثالث: تنافسية البترول الجزائري

إن قيمة أي منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي الجودة، التكلفة ، الآجال أي المزايا التي تقدمها أو يتصف بها المنتوج وتتمثل فيما يلي:

أ- **مزايا تنافسية تتعلق بالجودة :** مثل تميز المنتوج عن غيره بانفراده بتقديم ميزة أو خدمة معينة، أو الخصائص التي تملكها المؤسسة مثل التصميم درجة الابتكار...الخ.

ب-**مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف:** فالمؤسسات الاقتصادية تبحث عن التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية المتعلقة أساسا بالأيدي العاملة والمواد الخام وتكاليف النقل.

ت-**مزايا تنافسية تتعلق بالمدة:** أي أجال تسليم المنتوج وإيصاله للزبون أو السوق.

بناء على هذا ومع ذكر أن منتوج البترول الخام لم يدخل عليه تحسينات معينة فان مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول، والتي

تدخل إلى جانب التكاليف والمدة في تحديد إحدى مكونات قوة التنافسية، ومن خلال هذه المحـــددات يمكن أن ألاحظ في البترول الجزائري الميزات التالية:

أولا: تنافسية البترول الجزائري من حيث ميزة الموقع الجغرافي

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يكسبها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن النقل يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، ونيجريا أو روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل لتسويق بترولها في غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة البنلوكس وشمال فرنسا).

حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوروبية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (44650 مليار متر مكعب في عام 2007 أي ما يساوي 25.2 % من الاحتياطات العالمية لروسيا الفدرالية وحدها بدون دول الاتحاد السوفياتي السابق)[1] ، ثم سهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوروبا، ويصبح أقل كلفة بسبب "تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية، ويعد البترول الليبي منافسا أيضا للبترول الجزائري وله أهميته بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية (إيطاليا)، وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل، وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما يعكس خفض تكاليف النقل .

يبين الجدول ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوروبية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بين 1410 كلم عن (لوهافر) فرنسا وبـــ 1540 كلم بالنسبة لانكلترا، وهي المناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000 كلم.

---

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مرجـــع ســـبق ذكره، ص 48.

أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن له أن ينافس بترول الممونين التقليديين لأمريكا، ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا وبترول الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانة في السوق الأمريكية.

ثانيا: تنافسية البترول الجزائري من حيث الجودة (نوعية البترول):

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـــ (صحاري بلند) يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته، فالبترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك والمشكلة لسلتها، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة، حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34 % غاز ، 32 % وقود التدفئة، 8 % زيت 01 % برافين، كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي ، وتعد من أجود أنواع البترول، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له، والجدول الموالي يبين مميزات الجودة للبترول الجزائري الخفيف مقارنة ببعض أنواع البترول لدول منظمة إلى الأوبك، خاصة فيما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت ودرجة الكثافة النوعية.

الجدول رقم (05) : مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول أوبك

الدولة	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية (API)	نسبة الكبريت%	النسبة النوعية للمنتجات البترولية%		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.0	35.0	29.0
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0

المصدر: محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ،مرجع سبق ذكره، ص13.

تتضح جودة البترول الجزائري مقارنة بالأنواع الأخرى خاصة ما يتعلق بالكثافة النوعية، تجعل البترول الجزائري من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها كما أنه

أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة، ومن حيث السعر يمكن كذلك مقارنة البترول الجزائري ببعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك.

الجدول رقم (06) : مقارنة بين سعر البترول الجزائري وبعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك عام 2007

البلد ونوع البترول	درجة الكثافة النوعية API	السعر دولار للبرميل
صحاري بلند الجزائري	44	62.36
السعودي الخفيف	34	55.94
السيدر الليبي	37	59.22
إيراني خفيف	34	56.28

المصدر : التقرير السنوي لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول ،2008، **ص 27.**

إن ميزة انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب الموقع الجغرافي، وميزة النوعية تجعلان البترول الجزائري ذو قدرات تنافسية كبيرة وستستمر كذلك، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين، وهذا يعني أن الإقبال على البترول الجزائري سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية، هذه القوة التنافسية إزاء المنتجين والمصدرين في الشرق الأوسط، وروسيا سيمكن الجزائر من تحسين مركزها في السوق الدولية وستستفيد من وضعيتها من :

- حصولها على عائدات مالية ، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي).
- تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن.

كل هذا يعطي للجزائر قوة تفاضلية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن أن أستنتج ما يلي:

-نظرا لمميزات البترول وخصائصه التي لا تتوافر في بدائله دائما، فإنه أكثر من مجرد مصدر للطاقة فهو سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة.

- تتركز أهم الاحتياطات البترولية في العالم في المنطقة العربية، وتعتبر دول الشرق الأوسط أكبر المنتجين على المستوى العالمي، ويعتبر البترول العربي من أجود أنواع البترول في العالم، بينما تعتبر الدول الصناعية الكبرى أكبر المستهلكين للبترول لافتقارها لهذه المادة أو لسعيها للحفاظ على مواردها البترولية من النفاذ.

-تتميز صناعة البترول بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات الأخرى،وأهم هذه الخصائص أنها صناعة متكاملة لمجالات النشاط المختلفة، حيث تبدأ بعمليات البحث، التخزين، التكرير، والتصنيع ثم النقل إلى أن تصل إلى المستهلك في صورة منتجات نهائية .

- الطلب من البترول يتمثل في الكميات المستهلكة مضافا إليها التغيرات في المخزون الاستراتيجي من البترول، أي أن الاستهلاك العالمي من البترول مضافا إليه التغيرات في المخزون الاستراتيجي، لا بد أن يتساوى مع العرض البترولي.

- القطاع البترولي في الجزائر مر عبر الزمن بمراحل عديدة في تاريخ الجزائر المستقلة ، فالبداية كانت باسترجاع السيادة الوطنية للمحروقات، التي انطلقت بتأسيس شركة سوناطراك، وقررت الحكومة الجزائرية منحها كل السلطة للتحكم في كل النشاطات البترولية.

- حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة البترولية، بفضل الشراكة التي أعطت نتائج ايجابية في مجال الاكتشافات، وزيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للجزائر.

- لقد بينت الإمكانيات البترولية الجزائرية وخاصة ما يتعلق بالموقع الجغرافي وجودة البترول، وحجم الاحتياطات من الغاز والبترول، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول المصدرة للبترول الأخرى والتي ستسمح لها مستقبلا من رفع حصتها التصديرية داخل منظمة الأوبك.

ولأن هدف الدولة من خلال رفع إنتاجها وطاقتها التصديرية البترولية هو زيادة المداخيل بالعملة الصعبة، هذا الهدف مرتبط أساسا باستقرار أسعار البترول كونه من أهم المتغيرات الاقتصادية وهذا ما سأتطرق إليه في الفصل الثاني.

مع تزايد أهمية البترول الحيوية على المستوى العالمي، سواء من قبل الدول المنتجة أو المستهلكة له، فقد احتلت أسعار البترول الخام مكان الصدارة في الكثير من المؤتمرات والمحافل الدولية والمؤلفات ووسائل الإعلام المعروفة، وفي الوقت نفسه كانت أسعار البترول العربي الخام خلال نصف القرن من الزمن غير متجانسة مع قيمة البترول الحقيقية كمورد ومصدر مهم وحيوي. فتسارعت الأحداث على الصعيد البترولي إلى درجة بات من الصعب استيعاب كل الحقائق والتطورات في آن واحد.

والسوق البترولية لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة و المنتجة للبترول كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين الطرف المنتج الذي يسعى لاستغلال ثروته البترولية و الاستفادة من عوائدها لأقصى حد ممكن، وبين الطرف المستهلك الذي يسعى للحصول على البترول بأرخص الأسعار .

و قضية الأسعار هي أكثر حساسية وأهمية في البنية الحالية لهذه الصناعة نظرا لأهمية أسعار البترول الخام في تحقيق المداخيل المرتفعة للدول المنتجة. وبرزت تغيرات جديدة لمستويات الأسعار تنطلق من فهم ديناميكي للتطورات الاقتصادية العالمية.

يتأثر سعر البترول بعدة عوامل في السوق العالمية البترولية، فبعدما كانت الشركات العالمية تسيطر سيطرة كاملة على هذا السوق، قبل عقد السبعينات لصالح الدول الصناعية المستهلكة، أصبحت الدول المنتجة تساهم في تحديد السعر البترولي حتى يتسن لها استغلال ثرواتها البترولية. بظهور منظمة OPEC أصبحت الدول المنتجة تطالب بحقوقها لحماية مواردها البترولية، وهو ما أوجد لها مكانة في السوق العالمية لكن بسبب تغليب المصالح الفردية على المصلحة الجماعية تراجع دور هذه المنظمة، وظهرت المنظمة الدولية للطاقة، كرد فعل لسيرة دول OPEC على السوق البترولية إذ تركز دورها في إحداث تغيرات هيكلية في الصناعة البترولية لصالح الدول المستهلكة.

لذا خصصت هذا الفصل لقضية أسعار البترول لما لها من تأثير عميق في مجرى الحوادث السياسية و الاقتصادية عربيا ودوليا، وذلك من خلال تطور السوق العالمية للبترول، وللتطور التاريخي لأسعار البترول ومن ثم لأهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول.

المبحث الأول: التطور التاريخي للسوق العالمية للبترول

تغيرت ملامح السوق البترولية العالمية منذ نشأتها ، فبعد أن كانت سوقا للمواد الأولية تطورت لتصبح أكثر ارتباطا بالعوامل الجيوسياسية[1]. وخاصة مع التطورات التكنولوجية المستمرة ، والتي لا تزال تعتمد على الموارد البترولية كأهم مصدر للطاقة، وفي هذا المبحث سأتطرق لأهم التغيرات التي طرأت على هذه السوق و المراحل التي جعلتها تأخذ طابعا استراتيجيا مهما .

المطلب الأول: أنواع السوق البترولية وطبيعتها

أولا:تعريف السوق البترولية

تنقسم الأسواق البترولية من حيث العقود التجارية التي تتم فيها إلى أسواق فورية وأسواق آجلة، وبالنظر إلى الأطراف المهيمنة على هذه الأسواق و المتمثلة في الشركات البترولية الكبرى والشركات المستقلة التي ظهرت بعدها يمكننا أن نعتبر بأن أسواق البترول عبارة عن سوق احتكار القلة كما سأوضح لاحقا.

ثانيا: أنواع الأسواق البترولية

بعد ما تطورت الصناعة البترولية وانتشرت في أنحاء العالم، تطورت بذلك سوق البترول العالمية فحل محل عقود الامتياز التي كانت قائمة بين الدول المنتجة و الشركات البترولية الكبرى عقودا طويلة الأجل، خاصة بعد الأزمة البترولية الأولى في سنة 1973، إذ لم تكن تمثل السوق الفورية جانبا كبيرا من حجم التعاملات، لكن بعد الأزمة الثانية في 1979-1980 تطورت الأسواق الفورية وأصبحت سببا في تحديد سعر البترول الخام ومختلف الموارد البترولية الأخرى.

1- الأسواق الفورية (السوق الآنية أو الحرة) Spot market

السوق الفورية عبارة عن سوق حرة يتم فيها التبادل اليومي للسلعة البترولية خارج إطار العقود الطويلة الأجل، وذلك للتخلص من الفوائض البترولية ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب فعندما يرتفع الطلب ترتفع الأسعار وعندما يرتفع العرض تنخفض الأسعار[2] .وقد ظهرت هاته الأسواق منذ نشأة الصناعة البترولية، ويكون فيها التبادل عن طريق التفاوض لشراء أو بيع عدد مختلف من المنتجات أو السلعة الخام فتتم هذه المبادلات عن طريق الهاتف أو شبكة الانترنت، ويتم الاستعانة بعاملين مختصين يلعبون دور الوسط (Traders) في هذه السوق وتوجد شركات كبرى متخصصة في

[1] – أي أنها مرتبطة بالعوامل الجغرافية والسياسة للبلدان .

[2]– CHITOUR Chems Eddine " La politique et le nouvel ordre pétrolier international" OPU , Alger , 1993, P120

القيام بهذه الوساطة[1]، ولم تكن الأسعار المتداولة في الأسواق الفورية تؤثر تأثيرا محسوسا على الأسعار الرسمية (الأسعار المعلنة) غير أن الاختلال الذي طرأ على الأسعار منذ منتصف الثمانيات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للبترول، مما دفع إلى تزايد أهمية هاته الأسواق، وصارت الأسعار سببا في عدم استقرار السوق البترولية وذلك لأنها سريعة التذبذب، ويعتبر سوق روتردام من أهم الأسواق الفورية نظرا لقدمه ولحجم المبادلات التجارية فيه، وتتم هذه المبادلات عن طريق شبكات الاتصال، بالإضافة إلى وجود العديد من مصانع تكرير البترول به ووحدات تخزين هامة، وتمنح فيه تسهيلات للمتعاملين، وهذا ما سهل إلى حد كبير من عملية المبادلات التجارية، وتتم عملية البيع و الشراء للشحنة الواحدة عدة مرات فيستفيد المشترون من فروقات السعر للبيع و الشراء كما توجد سوق فورية أخرى في أوروبا (لندن) وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

(نيويورك) ، وآسيا (سنغفورا)، وتحدد الأسعار في الأسواق بمعادلة مرتبطة بالزيوت التي يتم تداولها مثل زيت دبي وعمان في شرق آسيا ، وزيت برنت في أوربا، وزيت غرب تكساس الوسيط في أمريكا .

2-السوق الآجلة :(أو السوق المستقبلية) Forword market

تعد الأسواق الآجلة من الأسواق المالية (البورصات)، ويتمثل دورها في القيام بعمليات الحماية من أخطار تذبذب الأسعار وتحسين الأداء في تسيير المخزونات و تسهيل عمليات التبادل، فهي توفر الحماية ضد التقلبات اليومية لأسعار البترول، ويتم التعامل فيها عن طريق عقود آجلة في شكل أسهم مالية، فيتم تسليم السلعة البترولية عند سعر ثابت بتاريخ محدود ومكان معين وبكمية معطاة، ويتم التعامل اليومي في البراميل الورقية بما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في البراميل الحقيقية، ومن أهم الأسواق الآجلة في العالم سوق نيويورك للتبادل التجاري، وسوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا، وسوق سنغافورة النقدي العالمي، ولا يتم التعامل في هاته الأسواق بالبترول الخام فقط ، بل يتم أيضا تداول المشتقات البترولية، وهي عبارة عن عقود بالمشتقات أو منتجات البترول، ويتم تداولها في البورصات الرسمية أو خارجها، وقد جرى استخدام هذا الأسلوب باقتباسه مباشرة من الأسواق المالية، وتحتل بورصة نيويورك مركز الصدارة في التعامل بالعقود الآجلة للبترول الخام و للمشتقات البترولية في العالم خاصة في البترول الخام الخفيف (Western Texas Intermed WTI). حين تعتمد بعض حقوقه إلى4 أو5 سنوات.

[1]- DUROSSET Maurice , Le marché pétrolier, Edition : Elipes , Paris 1999 ,p 120.

أما المعاملات خارج البورصة فيمكن القول بأنها قائمة منذ زمن بعيد، وأي عقد لأجل مرتبط بتسليم بضاعة بترولية يمكن اعتباره عقد مشتقات ويعتبر عقد برنت(Brent) لأجل مدته 15 يوم من أهم العقود الآجلة في الصناعة البترولية[1]، وقد ساهمت السوق الآجلة في تفادي التطورات و التغيرات المفاجئة والأخطار السياسية، وكذا عدم استقرار أسعار الصرف، والحماية من أخطار تقلبات الأسعار، وتنظيم عمليات تبادل المواد البترولية و تحسين الأداء في تسيير المخزون من البترول الخام و المنتجات المشتقة[2].

المطلب الثاني: تطور السوق العالمية للبترول من عام 1859 حتى عام 1969

يمكن تقسيم هذه المرحلة التاريخية بدورها إلى عدة مراحل.

أولا : المرحلة الأمريكية للبترول (1859-1911)

منذ نشأة السوق البترولية والشركات الأمريكية تتحكم في تحديد سعر البترول الخام، حيث كان بئر الكولونيل دريك ينتج 25 برميلا في اليوم بسعر 20 دولار للبرميل أي أن إيراداته قد بلغت 500 دولار يومياً، مما أدى الاندفاع للبحث عن البترول واستخراجه لما كان الطلب لا يزال ضعيفا فقد انخفضت الأسعار بسرعة حتى وصلت إلى 03 دولار عام 1860 و02 دولار عام 1861، حتى وصلت إلى 10 سنت عام 1862.

ثانيا : مرحلة تدويل الصناعات البترولية (1911-1928)

تميزت بداية القرن العشرين باستخدام المحركات، وتقدم البترول ليحتل مكان الصدارة كوقود لهذه المحركات، وتراجع كل من الفحم حتى الكهرباء لمدة قرن كامل تقريبا.

وهكذا عمل كل من المازوت والبنزين والكيروسين على تطور الصناعة البترولية بمعدل متسارع 20 مليون طن عام 1900 إلى 97 مليون طن عام 1920، ثم إلى 197 مليون طن عام 1930 وبدأ تنقل الإنتاج .

وفي نفس الفترة بدأ ظهور البترول في الشرق الأوسط، واستطاع ويليام نوكس دارس* أن يحصل على امتياز في إيران يغطي جميع أراضي البلاد ولمدة وصلت إلى 60 سنة وأسس في عام

---

[1] – FAVENNAC Jean Pierre " Exploitation et gestion de la raffinerie " , Publication de l'institue français du pétrole , Paris , 1999, P 95.

[2] –لباني يسمينة، انعكاسات تغيرات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة تخرج ماجستير في الاقتصاد ، غير منشورة ، جامعة الجزائر2008-2009 ، ص 46 .

*- مهندس ورجل أعمال البريطاني الاسترالي وليام **نوكس دارسي** يحصل من الشاه مظفر الدين (مظفر شاه) على امتياز للتنقيب عن النفط

1908 شركة أنجلو إيرانيان أويل Anglo Iranian Oil حاليا،(بريتيش بتروليوم British Petroleum) التي قامت بناء أكبر معمل للتكرير في العالم حينذاك في عام 1913. في هذه الفترة كانت الشركات السبع الكبرى The seven majors ، و التي كونت فيما بعد الكارتل العالمي للبترول، أثبتت فعلا سيطرتها على السوق العالمية للبترول وهذه الشركات تعرف باسم السبعة الكبار وهي[1] :

1- جرس ستاندار Jersy standard

2- بريتيش بتروليوم British petroleum

3- مجموعة رويال دتش شل Royal dutch schell group

4- جلف أويل Gulf oil corporation

5- تكساكو Texaco corporation

6- موبيل أويل Mobil oil company

7-وتضاف أحيانا الشركة الفرنسية للبترول Companie française de pétrole

وقد تميزت أيضا هذه الفترة سيطرة هذه الشركات على العرض العالمي للبترول وهذا ما سأعرضه في النقطتين التاليتين:

1- العوامل التي أدت إلى سيطرة الشركات السبع الكبرى على العرض العالمي للبترول :

هناك في الواقع عاملين أساسيين مكنا الشركات من السيطرة على العرض العالمي للبترول .

أ-القوى الاقتصادية و السياسية للشركات العالمية للبترول :

كانت هذه الشركات شركات كبرى فعلا قبل بدأ الحصول على امتيازات في هذه المناطق، فلقد كانت تعمل في الولايات المتحدة وأوروبا سواء في إنتاج أو نقل أو تكرير أو تسويق البترول، منذ بدأ ظهور البترول في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت قد كونت ثروات ضخمة أسبقت عليها قوة اقتصادية كبيرة قبل أن تبدأ في البحث عن البترول واكتشافه في المناطق المحتمل وجوده فيها مثل الشرق الأوسط والبحر الكاريبي والشرق الأقصى، وبتضخم أهمية هذا العامل من معرفتنا بتميز الصناعة البترولية بكثافة رأسمالية عالية وأدى تكامل هذه الشركات إلى اكتساب قوة كبيرة .

[1] – منى البرادعي ، مذكرات في اقتصاديات البترول، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة 2008، ص 62.

ب- نظام الامتياز:

كانت جميع دول الشرق الأوسط عند بدء ظهور هذا المورد الضخم، دولا متخلفة بمعنى الكلمة، وكان من نتيجة ذلك أن جاءت عقود الامتياز الأولى التي تمت بين هذه الشركات وبين الدول المضيفة والتي أرست نظام الامتياز مجحفة بحق هذه الأخيرة. ومكنت في نفس الوقت الشركات العالمية من السيطرة الفعلية ولسنوات طويلة على إنتاج ونقل وتسويق وتكرير البترول وبالتالي التحكم في عرضه، فقد تمت هذه العقود والامتيازات بين الدول المضيفة وشركات البترول تحت ضغوط خارجية ومن جانب واحد تقريبا هو جانب شركة البترول وهذا وضع طبيعي بالنظر إلى قوة هذه الشركات وضعف هذه الدول المتخلفة في ذلك الوقت، فالقوة التفاوضية لم تكن متساوية إطلاقا من الجانبين.

2- مرحلة الصراع بين الشركات

وقد تميزت العشرينات من القرن الماضي بالصراع بين الشركات العالمية من أجل السيطرة على مكامن البترول وعلى إقتسام سوقه مما أدى إلى :

أ- التنافس من أجل السيطرة على الاحتياطات

في هذه المرحلة من الحرب التنافسية تمتعت الشركة الأمريكية بمركز مسيطر، وكان الصراع أساسا من أجل السيطرة على الاحتياطات وبالذات في الشرق الأوسط .

ب- الحروب التخفيضية في الأسعار :

كانت هذه الحروب مجرد خطر محتمل قد يتحقق بين لحظة أو أخرى تحت تأثير أي ظروف تساعد على تحققه ، حتى سنة 1927، بدأت الحروب التخفيضية في الأسعار بين شركتين من الشركات الكبرى (شركة شل ، ستاندر)، وكان من الطبيعي أن تنتقل عدوى المنافسة التخفيضية إلى الشركات البترولية الأخرى في أجزاء أخرى من السوق العالمية مما أصاب جميع الشركات بالضرر.

وفي ظل هذه الظروف بدأت حركة إقامة الكارتل الدولي للبترول منذ عام 1928 حتى 1939 وقد قاد هذه الحركة ثلاث من الشركات العالمية الكبرى وهي: شل أنجلو الإيرانية وستاندرجرسي وهي الشركات التي كانت تحتل المركز الأول في الصناعة العامية للبترول في الفترة ما بين 1914 و 1939 سواء من ناحية الإنتاج أو التسويق أو التوزيع ، معنى ذلك أنها هي ستكون المتضرر الأكبر في حال ترك السوق دون تنظيم .

ثالثا: مرحلة التنظيم الاحتكاري أو الكارتل العالمي للبترول (1928-1950)

بدأت بالفعل منذ عام 1928 وكان هذا التنظيم الاحتكاري يهدف إلى تحقيق هدفين أساسين :

1- استبعاد المنافسات التخفيضية في الأسعار .

2- الاشتراك في توسع السيطرة على الاحتياطات خاصة في الشرق الأوسط .

وقد سبقت الإشارة إلى الظروف المباشرة التي هيأت الوضع لقيام هذا الكارتل و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- اكتشاف احتياطات بترولية كبيرة في كل من الشرق الأوسط وفنزويلا .

- قيام المنافسة التخفيضية للأسعار في سنة 1927 بين شركتي شل وستاندر أوف نيويورك في السوق الهندية وامتداد أثرها إلى الأسواق و الشركات الأخرى.

-وهكذا بدأ التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول (الكارتل) والذي أقيم بمقتضى اتفاقيات بين الشركات، بعضها اتفاقيات عامة وضعت أسسه ومبادئه الرئيسية وأخرى اتفاقيات إقليمية، وكانت أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية الخط الأحمر واتفاقية أكنكاري ، وظلت هذه الاتفاقيات نافذة المفعول حتى 1948 وكانت لها أثار هامة على الصناعة البترولية ، كطريقة تحديد الأسعار العالمية للبترول (وتنظيم الإنتاج).

نهاية الكارتل العالمي :

كشفت لجنة تحقيق رسمية في السويد أن الكارتل كان لا يزال يعمل حتى سنة 1948، أي أن الحرب العالمية الثانية لم تكن في الواقع نهاية للكارتل على الأقل في بعض البلاد ولكن الكارتل وسياسته لم ينبذا نهائيا، ففي الكثير من الحالات قد لا يكون من الضروري لمعرفة وجود كارتل أن يكون هناك اتفاق مكتوب وصريح بين الأطراف ينص على ذلك، بل يكفي أن يكون سلوك الأطراف مماثلا تماما لها كان يمكن أن تكون عليه الحال لو كان هناك اتفاق كارتيلي صريح ومكتوب وهذا هو حال سلوك الشركات الكبرى في السوق البترولية في الواقع ابتداء من بعد الحرب العالمية الثانية.

رابعا: مرحلة الاتفاق الودي (1950-1969)

شهدت هذه المرحلة استمرار الشركات في التعاون و التنسيق فيما بينها كما لو كان هناك اتفاقا كارتيليا مكتوبا، فقد كان هناك تماثل في الأسعار المعلنة للزيت الخام (تبعا للكثافة الرأسمالية).

كما لم يكن رفع أو خفض للسعر المعلن من جانب أي شركة منفردة ، وذلك رغبة حقيقية في تجنب الأضرار التي يمكن أن تأتي بها المنافسة في الأسواق .

وكانت هناك عدة عوامل ساعدت الشركات الكبرى على تنسيق مواقفها وسياستها الاقتصادية في تلك الفترة، وهي ما يمكن تسميته " بأدوات التنظيم الاحتكاري و التي مكنتها من السيطرة على السوق البترولية وهي :

- الإنتاج المشترك وقد نجح في حل مشكلة التنافس الذي تقوم به الشركات .
- إسناد عدة مديريات في مجالس إدارات شركات فرعية مختلفة إلى شخص واحد.
- تعاون الشركات في العمليات اللاحقة، كالنقل، التكرير والتسويق.
- أدى التكامل الرأسي للشركات إلى تعزيز القبضة على الأسواق.

و من هذا العرض التاريخي المختصر لتطور السوق البترولية في الفترة من سنة 1928 إلى 1970 يمكن استخلاص بعض الخصائص التي ميزت هذه السوق.

الخصائص المميزة للسوق العالمية خلال فترة التنظيم الاحتكاري (1928-1969)

تميزت السوق العالمية للبترول طوال فترة التنظيم الاحتكاري لهذه السوق أي منذ سنة 1928 إلى سنة 1969 بخصائص معينة ميزتها عن غيرها من الأسواق و هي:

1- إحتكار القلة:

اختلفت سوق البترول الخام عن أسواق السلع الأولية الأخرى في هذه المرحلة بكونها " سوق لاحتكار القلة" أو ما يعرف أيضا " بسوق منافسة القلة" " Competition Among " أي إن قلة من المنتجين (المشروعات) يتنافسون في الإنتاج[1] .

يتصف احتكار القلة بقلة عدد المنتجين، أي أن السوق يسيطر عليها عدد قليل من المنتجين كل منهم يستطيع التأثير على السوق ،ويؤدي ذلك إلى ظهور ما يسمى بالتعبئة المتبادلة، وهذا يعني أن المنتج عليه أن يقوم بدراسة و تحليل آثار وردود فعل المنتجين الآخرين حين يقوم باتخاذ قرار ما (برفع البيع أو تخفيضه)، وتنقسم سوق احتكار القلة تبعا لتجانس المنتجات إلى نوعين، فعندما تكون المنتجات متجانسة (متشابهة) يسمى ذلك باحتكار القلة الكامل كصناعة الاسمنت والمنتجات البترولية

[1] - . منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .

أما عندما تتمايز المنتجات فيسمى ذلك باحتكار القلة غير الكامل كصناعة الصابون والسيارات مثلا، ويترتب عن ذلك وجود الدعاية والإعلان كأداة للتنافس بين المنتجين.

ويحاول المنتج دائما في سوق احتكار القلة معرفة ردود فعل المنتجين الآخرين فيما يتعلق بمنتجاتهم وأسعارهم حتى يتمكن من إتخاذ القرار المناسب لتغيير حجم إنتاجه أو سعره، أي أن السياسات أو القرارات يتخذها أحد أطراف الإحتكار تؤثر على السوق، مما قد يؤدي إلى الأخذ بعين الاعتبار ردود فعل المنتجين المنافسين الآخرين في السوق عند التخطيط الاستراتيجي. ويوجد نوع آخر من التعامل بين المؤسسات التي تتنافس فيما بينها في هذه السوق و ذلك بأن تتفق على أن تحدد حصص الإنتاج لكل مؤسسة[1] ،وفي هذا الوضع يتم الاتفاق على تحديد السعر والكمية المنتجة اللذان يعظمان النوع لهذه المؤسسات (كما هو الحال في منظمة الأوبك).

2- التركز الاحتكاري:

و يقصد به سيطرة عدد قليل من المشروعات على نسبة كبيرة من الإنتاج الكلي في الفرع الإنتاجي الذي توجد به. وقد شمل التركز الاحتكاري للسوق العالمية للبترول جميع مراحل الصناعة من إنتاج وتصدير وتكرير وتسويق المنتجات، وإرتفع بصفة خاصة في عقدي الخمسينات والستينات على النحو التالي:

أ- **التركز الاحتكاري في إنتاج البترول:** بلغ نصب الإجمالي للشركات السبع الكبار من إنتاج البترول 54.4 % عام 1949 وارتفع إلى 64.4 % عام 1969.وحتى عام 1969 كانت الشركات الثلاثة الكبار تملك نحو ثلث الإنتاج العالمي، وهو ما يؤكد استمرار قوة الاحتكار في الحفاظ على مراكزها لمدة طويلة.

ب- **التركز الاحتكاري في التصنيع والتسويق:** تجدر الإشارة إلى أن مرحلتي التكرير و التسويق هما من أهم المراحل في طريق التكامل نحو المستهلك النهائي، حيث أن الشركات العالمية الكبرى كانت تسيطر سيطرة شبة كاملة على مصادر البترول الخام، ولم تكن تبيع من البترول الخام إلا جزءا يسيرا على أن يستوعب الجزء الأكبر منه في مصافيها وتبيع المنتجات المكررة في شبكات التوزيع التي تملكها و تديرها شركات متفرعة عنها وكان انتقال هذا البترول من البئر إلى المستهلك عبر مراحل متعددة يجري بأسعار محددة إداريا من قبل مجالس إدارات البترول.

[1] – لباني يسمينة،انعكاسات تغيير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3- الاتجاه نحو التكتل أو التنظيم الاحتكاري:

يلاحظ من جهة أخرى أن هذه الشركات وبعد الدخول في محاولات جادة تهدف إلى التكتل ضمن اتفاقيات كارتيلية مكتوبة، مثل اتفاقية أكنكاري عام 1928 وإتفاقية الخط الأحمر سنة 1928 عمدت إلى الاتفاق الودي بعد ذلك، أي التعاون والتشاور في المجالات الحيوية كالأسعار وتوزيع الأسواق وما إلى ذلك بدون الدخول في اتفاقيات كارتيلية مكتوبة.

خامسا: تأثير خصائص السوق البترولية على الصناعة البترولية

كان الامتزاج احتكار القلة وللتكامل الرأسي مع نظام الامتياز آثاراً بعيدة المدى على صناعة البترول ويمكن تلخيص تلك الآثار فيما يلي:

1- إن عملية الاستثمار في البحث والاستخراج كانت مرتبطة إرتباطا وثيقا بالاستثمار في العمليات اللاحقة.

2- وجود الكونسورتيوم في كل مناطق الإنتاج بالإضافة إلى كونه مملوكا لنفس الشركات كان يعطيها الوسائل التي تمكنها في الواقع العملي مع عدم احترام سيادة الدولة على أراضيها عند اتخاذ قرارات الاستثمار. مما كان يقتصر دور الدول المصنعة هو تحمل أعباء الضرائب[1] .

3- ترتب على الدخول الجماعي للشركات في عمليات الاستخراج في الدول المنتجة أن مخاطر الاستثمار كانت تقسم بين الشركات. ففشل استثمار في منطقة ما يعوضه النجاح في مناطق أخرى من العالم وكان ذلك كبير في تقليل مخاطر الاستثمار وتقليل النفقات مما ساعد الشركات على زيادة أرباحها على مستوى العالم.

4- أدى نظام الامتياز وجود الكارتل في عمليات الإستخراج التي تمكن الشركات من تخطيط وبرمجة إنتاج الخام في المناطق التي تغطيها الامتيازات. وكان الهدف الأول بالطبع هو تجنب أي فائض أو عجز في التوازن الإجمالي بين العرض والطلب على البترول على مستوى العالم.

5- لم يكن نظام الامتياز يتضمن التزاما خاصا من قبل صاحب الامتياز للاستثمار في استخراج أو إنتاج البترول .كما أنه يحدد حداً أدنى للنفقات الإنمائية في الدول المنتجة أي أن الشركات كانت تتبع السياسات الاستثمارية، التي تسمح فقط بالإنفاق الضروري على استثماراتها العالمية بصرف النظر على احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول المنتجة.

[1] - منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، مرجع سبق ذكره، ص 104 .

سادسا: بداية تآكل سيطرة الكارتل العالمي

ظلت الاتفاقيات بين الشركات وكذلك جميع أعمال الكارتل، سراً لم يفصح عنه إلا بعد 1945 عندما بدأت التحقيقات الحكومية تكشف عنه، وتدريجيا بدأت كل من الدول المستهلكة والمنتجة للبترول في محاولة الحصول على نصيب في الفائض أو الأرباح التي تحققها الشركات.

وهكذا بدأت سيطرة الكارتل في التآكل ما بين عامي 1950-1970 فمن ناحية ، بدأت الشركات الجديدة التي كونتها الدول المستهلكة في الحصول على مصادر جديدة للإمدادات البترولية خارج نطاق الدائرة المغلقة للكارتل، ومن ناحية أخرى بدأت الدول المنتجة للبترول في المطالبة بنصيب أكثر في الفائض البترولي.

1- المستثمرون الجدد و انخفاض الأسعار:

أشار نشر تلك التقارير الإدارية عن الكارتل، قلق حكومات الدول المستوردة للبترول بشأن إمداداتها الإستراتيجية من البترول من ناحية وبشأن تبعيتها للكارتل من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن المستثمرين الجدد قد ساهموا في خفض الأسعار إلا أن إنتاجهم كان أضعف مما أوجب تحويل السوق من سوق احتكار إلى سوق منافسة، فطالما أن الشركات الكبرى كانت ومازلت مسيطرة على إنتاج الشرق الأوسط، فقد ظلت مسيطرة أيضا على السوق .

2- مطالب الدول المنتجة ونشأة منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك) :

قامت الشركات العالمية الكبرى بترك استثماراتها في عدد محدود من الدول المنتجة للبترول وأقامت على أساسها السوق العالمية للبترول، لكن هذه الاستثمارات في الواقع كانت منعزلة تماما عن اقتصاديات الدول المنتجة وامتدادا في الواقع للاقتصاد الرأسمالي العالمي، فلقد نشأت صناعة البترول في معظم الدول المنتجة كصناعة أجنبية، يمكن اعتبارها في الواقع مراكز أمامية أو قطاعات أجنبية مقلقة في هذه الدول نتيجة لتخلف البلدان المنتجة تدريجيا وببطء شديد ولأسباب مختلفة، في أمريكا اللاتينية أولا ثم في الشرق الأوسط .

نشأة منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك OPEC):

استمر السعر العالمي للبترول الخام في الانخفاض بين عامي 1954 و 1960 فلقد أدى تناقص النفقات بالإضافة إلى دخول الشركات الجديدة في السوق البترولية، إلى تزايد مصلحة الشركات الكبرى في زيادة مبيعاتها في الأسواق.

وكان هذا هو السبب المباشر وراء إنشاء منظمة الأوبك، لكي تحمي الدول المصدرة نفسها ضد إجراءات الشركات تجاه الأسعار المعلنة وتحمي بالتالي إيراداتها من البترول .

المطلب الثالث: الصدمتان البتروليتان وتحول السوق البترولية (1971-2009)

شهدت العشر سنوات، ما بين عامي 1970 وعامي 1980 تطورات خطيرة في السوق العالمية للبترول قلبت موازين القوى في هذه السوق، بل يمكن القول أن الساحة البترولية قد انقلبت رأسا على عقب، وتنعكس هذه التطورات بالنسبة لعدد كبير من الرأي العام، أزمة في الطاقة على المستوى الدولي، بدأت بالصدمة البترولية الأولى أي بعد حرب أكتوبر 1973 ولكن الواقع أن العوامل التي أدت إلى تحول السوق البترولية، وسوق الطاقة بعد ذلك ترجع إلى صيف 1970.

أولا : بداية التغيير صيف 1970

تميز عام 1970 بظهور اختلال فجائي بين العرض والطلب العالمي للبترول، وعلى الرغم من الطبيعة المؤقتة لهذا الاختلال، إلا أنه كان وراء عاملين هيكليين كان السبب في التحولات العميقة في السوق البترولية وهما اتجاه النفقات إلى التزايد وتدهور وضع الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية .

1- الاختلال المؤقت بين العرض و الطلب :

من ناحية العرض توقف إنتاج البترول عبر خط التالبلين إثر حادث في الأراضي السورية أعطب الأنابيب و استغرق إصلاحه سنة كاملة تقريبا، وأدى هذا إلى انخفاض تدفق الإمدادات البترولية إلى أسواق الاستهلاك العالمية .

إغلاق قناة السويس مما ترتب عنه الدوران حول رأس الرجاء الصالح لنقل البترول، مما أدى إلى عجز ناقلات البترول وترتب عنه ارتفاع أسعار النقل.

أما **من ناحية الطلب** ، فقد كان الارتفاع فيه أكثر من المعتاد، ولبناء المخزون بعد شتاء قارس والالتجاء إلى إحلال البترول محل الفحم و ازدهار صناعة السفن(نتيجة لأسباب عديدة من ضمنها ارتفاع الطلب على الناقلات).

2- الانتقال من النفقات المتناقصة إلى النفقات المتزايدة :

بدأت الشركات الكبرى في محاولة لتلبية الطلب، في استغلال مناطق جديدة مثل ألاسكا وبحر الشمال، وعلى الرغم من تميز هذه المناطق من ناحية أنها توفر إمدادات مستقرة، إلا أنها لم تكن كذلك من الناحية الاقتصادية حيث أنها كانت تقع في وسط طبيعي شديد الوعورة مما جعلها مرتفعة التكلفة.

3- وضع الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية:

في عام 1970 كان وضع الطاقة في الولايات المتحدة في اختلال للعرض والطلب العالمي ، لـذا اضطرت إلى المحافظة على السعر المحلي مرتفع، وفي هذه الظروف كان ارتفاع الأسعار العالمية هو الحل الوحيد لإعادة التوازن في وضع الطاقة المتدهور.

ثانيا : أزمة الطاقة أو الصدمة البترولية الأولى (1973-1979)

أدت الأحداث التي شهدتها السوق العالمية للبترول منذ 1970 إلى تحول هذه السوق من سوق للمشتري إلى سوق للبائع، وبدا للعالم أن عصر الطاقة الرخيصة والوفيرة قد انجلى إلى غير رجعة، وحتى هنا تظهر بوادر ما عرف خلال السبعينات باسم " أزمة الطاقة " فأزمة الطاقة أو في قصور موارد الطاقة عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك العالمي.

وظهر مصطلح أزمة الطاقة في أعقاب حرب أكتوبر 1973 عندما اتخذت منظمة الأوبك قرارين كان لهما الفضل في تقرير مجرى صناعة البترول العالمية، **كان أول** هذه القرارات المنظمة بتسعير البترول المنتج في أراضيها بعد إن ظل كارتل " الشقيقات السبع" يقوم بهذه المهمة لمدة تقرب خمسين عاما .

أما القرار الثاني فهو الذي اتخذه وزراء البترول العرب بخفض وقطع إمداداتهم البترولية عن الدول التي ساندت إسرائيل في حرب أكتوبر وقد أدى تزامن هذين القرارين إلى تحول هيكلي في السوق العالمية للبترول.

1- حرب أكتوبر والصدمة البترولية الأولى (1973- 1974)

في 16 أكتوبر 1973 اتخذ وزراء البترول العرب المجتمعون في أكتوبر قرارا بخفض إمداداتهم البترولية بنسبة 5 % فوراً ، و 5% إضافية كل شهر حتى يتم التحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ثم فرض حضر على الصادرات البترولية لكل من الولايات المتحدة وهولندا وهي الدول التي ساندت إسرائيل في الحرب .

وقد ترتب على هذين القرارين ذعر حقيقي في العالم كله بالنسبة لإمدادات الطاقة وتغير ميزان القوى تغيرا جذريا. حتى أصبحت الدول المصدرة هي التي تفرض شروطها، وتم تحويل السوق من سوق للمشتري إلى سوق للبائع .

2- الأزمة البترولية:(1974-1979)

أحدثت أزمة الطاقة التي أعقبت رفع أسعار البترول عام 1973 هزة عنيفة على السوق العالمية للبترول فقد تغيرت تغيرا جذريا خلال هذه الفترة فقد تعذر العاملون في السوق من شركات كبرى، إلى شركات مستقلة إلى شركات وطنية للدول المنتجة إلى وسطاء وسماسره، كما تعددت الأسعار لنفس النوعية من الخام فكان هناك سعر الحصول على الخام طبقا للامتياز والسعر الرمزي وسعر العقود بالإضافة على سعر السوق الفورية.

أما منذ 1974 فقد انتقلت وظيفة تأمين الإمدادات إلى الأوبك التي كان عليها أن تواجه مناطق السيطرة عليها مثل ألاسكا والمكسيك وبحر الشمال، وهكذا الإنتاج من خارج الأوبك يتوقف على إنتاج الأوبك منذ عام 1978.

ثالثا: الصدمة البترولية الثانية (1979-1981)

تمثلت الصدمة البترولية الثانية في سلسلة من ارتفاعات في الأسعار التي طرأت ما بين ديسمبر 1978 وسبتمبر1981.

أثرت الإضطربات السياسية التي بدأت في إيران في 1979 على الإنتاج الإيراني من البترول، وبالتالي انخفض الإنتاج وأدى إلى زيادة الأسعار في السوق. وقد صاحب الصدمة البترولية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء تنظيم الأسعار بواسطة حكومة الرئيس الأمريكي إلى المستوى العالمي، ولكن هذه الزيادة في الأسعار حدثت في وقت بدأ الاقتصاد الأمريكي في موجة من الكساد وترتب على ارتفاع الأسعار خفض الطلب مما أدى بدوره إلى خفض سعر البترول في السوق الأمريكية منذ منتصف 1981. ويفسر هذا الانخفاض في سعر البترول في السوق الأمريكية انخفاض السعر العالمي إبتداءا من عام 1982، لقد كانت الصدمة البترولية الثانية ضرورية بدون شك لإعادة التوازن إلى السوق ولكنها كانت أقوى من اللازم .

رابعا : الصدمة العكسية (1981-1982)

انتهزت الدول الإفريقية الأعضاء في الأوبك وهي الجزائر وليبيا ونيجيريا فرصة الوضع الذي علقته الثورة الإيرانية برفع سعر بترولها فأصبحت قائدة للسعر في هذه المرحلة بعد أن كانت المملكة العربية السعودية قائدة للسعر خلال المرحلة الأولى التي عقبت الصدمة البترولية الأولى.

وفي بداية 1981 فوجئت دول الأوبك، بالإنخفاض الضخم والفجائي في الطلب على بترولها مما كان يمثل صدمة بترولية في الاتجاه العكسي.

وهكذا بدأت مرحلة تحول فيها السوق لصالح المشتري مرة أخرى، وبدأت تتناسب مع الطلب فقد أدى تأثير عدد قليل من أعضاء الأوبك إلى تغير السوق البترولية الدولية تغيرا جذريا.

ولم يكن هذا الانخفاض فجائيا وإنما كان مخططا تخطيطا دقيقا ومعلنا منذ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة والتي حققت هدفها في إحداث تغيرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول المستهلكة، ولقد كانت هذه التغيرات الهيكلية في جانب كل من الطلب والعرض في السوق البترولية

هكذا أصبحت الدول الأعضاء في المنظمة غير قادرة على الاتفاق، أو على الالتزام بحصص الإنتاج، بل حاولت بعض الدول الأعضاء التنافس عن طريق السعر للحفاظ أو على زيادة نصيبها في السوق. وفشلت الدول الأخرى الأعضاء على الأوبك في إدراك الحافز لأي منتج على حماية الأسعار بسرعة عندما يبدأ حجم صادراته في الاتجاه نحو الصفر، وهذا هو ما حدث فقلد تخلت السعودية عن القيام بدورها في السوق كمنتج موازن، وفي ديسمبر 1985 أعلنت الأوبك أيضا أنها غيرت هدفها من حماية أسعار البترول إلى الاحتفاظ بنصيبها في السوق.

وبدأت حرب الأسعار منذ ذلك الوقت واستمرت حتى شهر افريل عام 1986، عندما انخفض سعر برميل البترول إلى نحو ستة دولار، قررت أوبك بعدها وقف الحرب، واستعادت السوق تماسكها النسبي وإن ضلت تعاني من وفرة في العرض وعدم سيطرة الأوبك على السعر نتيجة لانخفاض نصيبها النسبي في السوق.

ترتب على الصدمة العكسية تفويض قوة الأوبك في السوق البترولية بصفة عامة نتيجة لانخفاض نسبة إنتاجها إلى الإنتاج العالمي وإضعاف الدول العربية، وإضعاف الدول العربية على المسرح السياسي الدولي بصفة خاصة.

وربما كان الأثر الايجابي الوحيد الذي ترتب على انخفاض أسعار البترول، في دول الأوبك هو تخفيض معدل استنزاف البترول فيها.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول

شهدت أسعار البترول تطورات ملحوظة على مر الزمن، تبعا للتغيرات الاقتصادية بصفة خاصة والتغيرات السياسية في مختلف مناطق العالم، حيث أن الدول المنتجة للبترول تحاول في كل مرة بيع كمياتها عند سعر مرتفع يتناسب مع احتياجاتها ومتطلباتها خاصة الدول المنتجة و الدول المستهلكة للبترول. وسعر البترول له أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي لما له من آثار على اقتصاديات مختلق الدول وعلى توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية خاصة في الوقت الحاضر الذي يتزايد فيه الطلب العالمي على البترول نتيجة النمو الاقتصادي المتسارع الذي تعرفه بعض الدول، وخلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى عرفت أسعارالبترول مستويات متدنية نتيجة تطبيق اتفاقية (Achanacarry) التي كانت تهدف إلى إلغاء جميع الفروقات لأسعار البترول رغم اختلاف أنواعه ومكان تواجده، حيث اعتبر سوق نيويورك السوق الوحيد الذي على أساسه تحدد أسعار البترول العالمية في أي مكان (Standard oil) بمعنى أن سعر البترول في أي مكان كان يساوي سعر البترول في نيويورك، إضافة إلى نفقات النقل، لكن مع تطور آبار البترول في تكساس خلال السنوات العشرينات باكتشاف حقول جديدة أصبح خليج المكسيك مركز التجارة العالمية للبترول، وبقي هذا النظام ساري المفعول إلى غاية سنة 1960 غير أنه لم يمنع من تدني الأسعار العالمية للبترول .[1]

تعريف السعر البترولي

يعتبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومناخية وسياسية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.[2]

وتختلف طرق تحديده و مختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إلى الربح المتوسط وتتغير طبيعة السوق بتغير مفهوم السعر ليصبح احتكاريا تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى، وفي الستينات، أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، و بعد تغير ميكانيزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب [3] فقد مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى ووضع القرارات فيها، وقد صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد تسعير البترول.

---

[1] – Pierre Maillet et Martine Cossette, 1989, L'énergie, 7ed DAHLAB ALGIRIE P 210.

[2] –Ayoub Antoine,Perce Bois Jacques 'Pétrole Marché et stratégies', Economica, Paris 1987, p 3.

[3] - نواف الرومي ، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي ، الدر الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، ليبيا 2000، ص50 .

المطلب الأول: أنواع أسعار البترول

يتم استخدام عدة مصطلحات سعرية في السوق البترولية فهي تستخدم كأداة تقييمية لسعر السلعة البترولية في حالاتها المختلفة و في ما يلي سنذكر أهمها و أبرزها:

أولا: السعر المعلن Posted price

بدأ استخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعلنه الشركات البترولية عند آبار الإنتاج، ثم انتقلت عملية الإعلان إلى موانئ التصدير، وكان من أهم الأسعار المعتمدة في النظام العالمي لتسعير البترول حتى الحرب العالمية الثانية، فكان تحديد هذه الأسعار باعتبار أن البترول يأتي من دول خليج المكسيك بغض النظر عن المورد الأساسي لتصديره [1].

وفي نهاية الخمسينيات و بداية الستينيات من القرن الماضي ظهرت شركات بترولية مستقلة إلى جانب الشركات الاحتكارية وأخذت تبيع بترولها الخام بتقديم تخفيضات، فانخفضت الأسعار المعلنة وأصبحت غير معبرة عن السوق البترولية وحل محلها مفهوم جديد وهو السعر الحقيقي.

ثانيا: السعر الحقيقي Actuel price

بدأ العمل بهذا السعر في أواخر الخمسينيات عندما انخفضت الأسعار المعلنة بسبب ظهور الشركات البترولية الوطنية، والتي كانت تقدم تخفيضات متنوعة للمشترين.

و يعبر السعر الحقيقي عن الشراء الحقيقي، ويسمى أيضا سعر التحويل أو سعر التوقف وقد يكون سعر الشراء المتفق عليه بين الطرفين المنصوص عليه في العقد والمدفوع فعلا، أو يعبر عن السعر المحاسبي، وذلك عندما تتنازل شركة لشركة أخرى عن كمية من البترول الخام والسعر المدفوع مقابل ذلك يسمى سعر التنازل، وتشير إلى أن السعر الحقيقي لا ينتشر أبدا للرأي العام بل يبقى لدى الشركات البترولية .

ثالثا: السعر المرجعي أو سعر الإشارة Reference price

هو سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الفعلي، ويحدد هذا السعر بعد إضافة العلاوات المتعلقة بالكثافة وضعف احتواء الكبريت، وتكلفة الحمولة إلى السعر المعلن وتم العمل بهذا السعر بين الدول البترولية المنتجة، والشركات البترولية العالمية، وعلى أساسه تحسب حصيلة الجباية البترولية واقتسام العوائد فيما بينها.

---

[1]- Chitour Chems Eddine, "La politique et le nouvel Ordre Pétrolier International"alger1998, p 114.

رابعا: سعر الكلفة الضريبية Tax cost price

يتم العمل بهذا السعر مع الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان البترولية، المنتجة حيث تقوم باستخراج البترول ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة والمتمثل في الضريبة، وتتحرك الأسعار الأخرى وفقا لهذا السعر في السوق البترولية.

خامسا:السعر الفوري Spot price

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في الأسواق البترولية وقد ظهر هذا السعر بظهور السوق الحرة، ويمكن اعتباره سوقا غير مستقر بسبب ارتباطه بمستوى الاختلال بين العرض والطلب، ويعود سبب بروز هذا النوع من الأسعار إلى الاختلال بين العرض والطلب في نهاية السبعينات. وحسب الاقتصادي Ayoub Antoine *، فان السوق الفورية كانت تحدد منذ 1973 مستوى أسعار البترول الخام، وكانت الأسعار الرسمية لمنظمة الأوبك تتبع نفس تغيراتها لكن بفترة تأخير معينة فيمكننا اعتبار أن السوق الفورية عبارة عن مكان تلتقي فيه قوى العرض والطلب لتحديد سعر السلعة البترولية، فترتفع الأسعار عند زيادة الطلب على العرض وتنخفض عند زيادة العرض على الطلب[1] .

المطلب الثاني: تطور الأسعار البترولية العالمية

أولا: أسعار البترول بين 1946 و 1960

بعد السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، توجهت معظم دول العالم خاصة الصناعية إلى رفع استهلاكها من البترول، و تقليص الكميات المستهلكة من الفحم الذي لم يعد يتلاءم مع احتياجات الصناعة الحديثة لكن رغم هذا فإن أسعار البترول شهدت مستويات متدنية وتدهورا مستمرا من سنة لأخرى نظرا لعدة أسباب حيث بلغ سعر بترول الخليج العربي في حدود 1.05 دولار للبرميل، ليعرف زيادة ضئيلة سنة 1947 نتيجة ارتفاع سعر البترول الأمريكي إلى حدود 2.75 دولار.

و قد بلغ السعر المعلن للبترول العربي الخفيف حوالي 2.18 دولارا للبرميل الواحد سنة 1947 ليعرف تراجعا أين بلغ 1.8 دولار سنة 1960، و الذي بقي ثابتا طيلة سنوات الستينات غير أن السعر عجل ارتفاعا محسوسا وصل إلى 2.18 دولار للبرميل في فيفري 1971، ذلك نتيجة تطبيق اتفاقية طهران بين شركات البترول الكبرى و دول الأوبك[2] .

---

[1]– Chitour Chems Eddine, "La politique et le nouvel Ordre Pétrolier International", p120.

* - وهو خبير في قضايا البترول في السوق العالمية في السوق العالمية.

[2] - Pierre Maillet et Martine Cossette, L'énergie, 7e Ed. Dahlab Algérie 1989, p: 210.

و بصفة عامة فإن أسعار البترول بقيت متدنية في جميع مناطق العالم بسبب تحكم الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى في السعر والإنتاج. والجدول التالي يوضح تطورات الأسعار المعلنة .

الجدول رقم (07) : تطورات الأسعار المعلنة لكل من البترول العربي الخام والبترول الأمريكي الخام خلال الفترة 1945 -1960

الوحدة : دولار للبرميل

السنوات	البترول الخام العربي في الخليج العربي	البترول الخام الامريكي في الخليج المكسيكي
1945	1,05	1,36
1950	1,75	2,76
1952	1,75	2,76
1954	1,97	3
1956	1,97	3
1958	2,12	3,25
1960	1,8	3,14

المصدر:نواف الرومي ، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي ، مرجع سبق ذكره ،ص 85.

من خلال الجدول يلاحظ أن البترول الخام في الخليج العربي لم يتجاوز 2 دولار، خلال الفترة المدروسة، بينما البترول الخام الأمريكي تجاوز 3 دولار للبرميل خلال الفترة من 1956 إلى 1960. لكنها كانت مستقرة .

ثانيا: أسعار البترول بين 1970 و1985

شهدت أسعار البترول تطورات ملحوظة لم تكن متوقعة منذ بداية السبعينات، بعدما كانت تعرف مستويات جد متدنية خلال السنوات السابقة، حيث بلغ سعر البترول العربي الخفيف 2.1 دولار للبرميل سنة 1971 وهذه الأسعار لم تبق عند هذا الحد بل واصلت ارتفاعها إلى منتصف الثمانينات، و هذا ما يوضحه الجدول رقم (07) ، و يشير إلى أن خلال هذه الفترة عرف العالم أزمتين بتروليتين نتيجة عدة عوامل أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي ، فالأزمة الأولى كانت في سنة 1973 أين بلغت سنة زيادة أسعار البترول 60% مقارنة سنة 1971 ، أما الأزمة البترولية الثانية فكانت في سنة 1979 أين فاقت كذلك نسبة الزيادة 50 % مقارنة بسنة 1978.

الجدول رقم (08) : الأسعار المعلنة و الأسعار الفورية للبترول العربي الخفيف من (1971 إلى 1986)

الوحدة: بالدولار للبرميل الواحد

السنوات	1971	1973	1974	1978	1979	1980	1981	1982	1986
السعر المعلن	2.1	3.4	11.2	12.9	19	31.5	34.0	35.0	13.0
السعر الفوري	2.2	7.9	11.7	14.7	31.0	33.7	34.0	31.0	9.6

المصدر: البيان الإحصائي السنوي للأوبك 1986.

وما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (08) أن الأسعار الفورية للبترول قد عرفت مستويات متدنية أكبر من الأسعار المعلنة في كل السنوات.ماعدا سنة 1982حيث أن السعر الفوري Spot price تتحكم فيه عوامل العرض و الطلب، والتي نذكر منها العوامل السياسية التي تعمل على تحديدها ولهذا يقال بأن الأسعار الفورية قد ساهمت بقسط كبير في رفع الأسعار المعلنة، أي أن هذه الأخيرة أصبحت تتأثر بالأسعار الفورية فبالرجوع إلى الجدول (08) يتضح بأن الأسعار الفورية 1979 قد ارتفعت بنسبة قاربت 50% مقارنة بسنة 1978، كذلك هو الشأن بالنسبة للأسعار المعلنة التي قاربت هذه النسبة، أما خلال سنة 1981 نجد أن الأسعار الفورية قد سجلت زيادة ضئيلة و نفس الشيء بالنسبة للأسعار المعلنة ،وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الأسعار الفورية و المعلنة تتأثر ببعضها البعض. أي أن زيادة أو انخفاض إحداهما يؤدي في غالب الأحيان إلى زيادة أو انخفاض الآخر .

الشكل رقم (07): التمثيل البياني للأسعار المعلنة و الأسعار الفورية

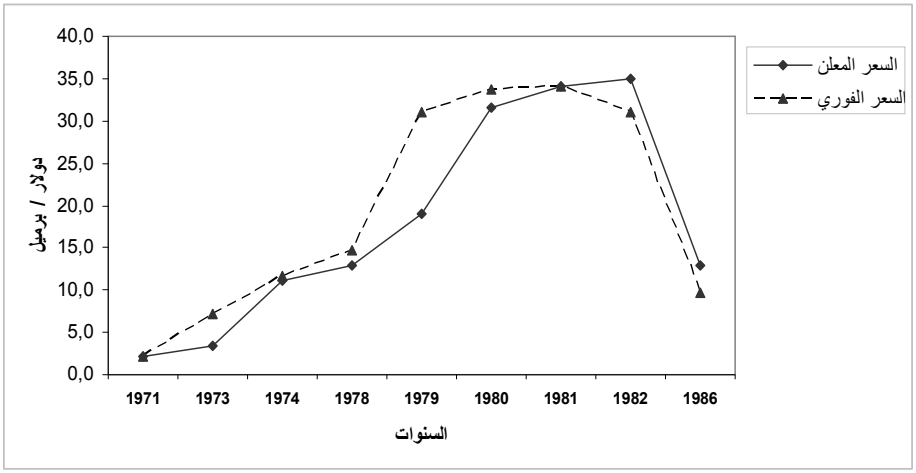

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (08)

يوضح الشكل درجة ارتباط السعر الفوري بالسعر المعلن ، حيث كلما ارتفع احدها ارتفع الآخر و العكس عند الهبوط

خلال مرحلة الثمانينات من القرن الماضي عرف الإنتاج العالمي زيادة دول أخرى خارج الأوبك ، و بشكل خاص في بحر الشمال ، مما أدى إلى تراجع دور المنظمة كمسيطر على السوق البترولية العالمية ، خاصة و أن حجم المخزون الإستراتيجي من البترول المخصص لمواجهة اختلالات انقطاع الإمدادات ، قد تجاوز حده الأعلى لدى بلدان وكالة الطاقة و شركات البترول الاحتكارية ، من جهة أخرى تراجع الطلب العالمي على البترول بسبب الركود الاقتصادي سنوات 1981-1985 مما دفع دول المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار ، إلا أن بعض هذه الدول لم تلتزم بحصصها الإنتاجية التي تم إقراره في اجتماع أوت 1981 ، فاضطرت الأوبك غالى إصدار قرار جماعي سنه 1983 يقضي بتخفيض سعر البترول ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل، واستمر هذا التخفيض حتى بلغ مستوى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985[1].

ثالثا: أسعار البترول بين 1990 و 2000

عرفت أسعار البترول خلال حرب الخليج الثانية ارتفاع نتيجة للتوقف التام لصادرات البترول العراقي و الكويتي، حيث وصل سعر البرميل 22.3 دولار سنة 1990 ، لتشهد هذه الفترة تذبذب في أسعار البترول في ظل عدم تقيد دول الخليج بحصصها سنوات 1993 و1994، مما أدى إلى انهيار الأسعار سنة 1994 حيث سجلت 15.5 دولار للبرميل ، لتشهد انتعاشا سنة 1996ببلوغها 20.3 دولار للبرميل. انهارت أسعار البترول سنة 1998 مسجلة 12.3 دولار للبرميل كمتوسط ، وذلك لما قامت به دول الأوبك من رفع إنتاجها دون دراسة مسبقة ، في ولقد ساهمت فيه الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا إلى تراجع الطلب العالمي على البترول ، غير أن المنظمة تداركت الأمر في أفريل من سنة 1999 و قامت بتخفيض الإنتاج كما ساندتها في هذا التخفيض بعض الدول الغير أعضاء في المنظمة مثل المكسيك وروسيا مما ساهم في الارتفاع النسبي للأسعار حيث بلغ 26.2 دولار للبرميل سنة 2000 .

رابعا:أسعار البترول بين 2001 و 2010

تراجعت أسعار البترول سنة 2002 نتيجة الانعكاسات السلبية لأحداث 11 سبتمبر 2001 و التي أثرت سلبا على المناخ الاستثماري، و قد بينت المؤشرات الاقتصادية تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0.4% ، مع العلم أن أسعار البترول عرفت بعد هذه الأحداث ارتفاعا فوريا نتيجة عمليات المضاربة التي تلت الأحداث مباشرة ،مما دفع منظمة الأوبك في 10-10-2002

[1] - محمد محروس إسماعيل ، دراسات في الموارد الاقتصادية ، مؤسسة دار الشباب ، الإسكندرية ،1999 ،ص 216.

إلى تخفيض 1.5 مليون برميل يوميا من إجمالي إنتاجها ، فاخذ سلة خامات أوبك في الارتفاع ن لتستقر سنة 2003 عند معدل 28.2 دولار للبرميل .

سجلت أسعار البترول إبتداءا من 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاع مستمر فقد انتقل معدل سعر البرميل خلال هذه السنة من 36 دولار للبرميل إلى 145 دولار للبرميل في جويلية 2008 ساهم في ذلك عوامل عديدة من أهمها :

- المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات البترولية، نتيجة توتر كلا من فنزويلا و منطقة القبائل في نيجيريا .
- زيادة الطلب العالمي على البترول نتيجة لتراجع المخزون التجاري من جهة و ارتفاع الطلب على المنتجات البترولية من جهة أخرى في ظل تحسن مستويات النمو العالمي ، خاصة مع ازدهار الصناعة البترولية ، لتستقر الأسعار عند معدل 70 دولار للبرميل سنة 2009 .لتشهد هبوطا أوائل 2010 حيث وصل البرميل إلى 40 دولار .

الجدول رقم (09) : تطور أسعار البترول الخام خلال الفترة 1991-2010

السنوات	دولار/للبرميل	السنوات	دولار/للبرميل
1991	18,6	2001	23,1
1992	18,4	2002	24,3
1993	16,3	2003	28,2
1994	15,5	2004	36
1995	16,9	2005	50,6
1996	20,3	2006	75
1997	20,3	2007	73
1998	18,5	2008	147,3
1999	12,3	2009	70
2000	27,6	2010	75

المصدر:نور الدين هرمز، فادي خليل، دريد العيسى، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد (29)، ص10.

الشكل رقم (08): التمثيل البياني لتطور أسعار البترول الخام خلال الفترة 1991-2010

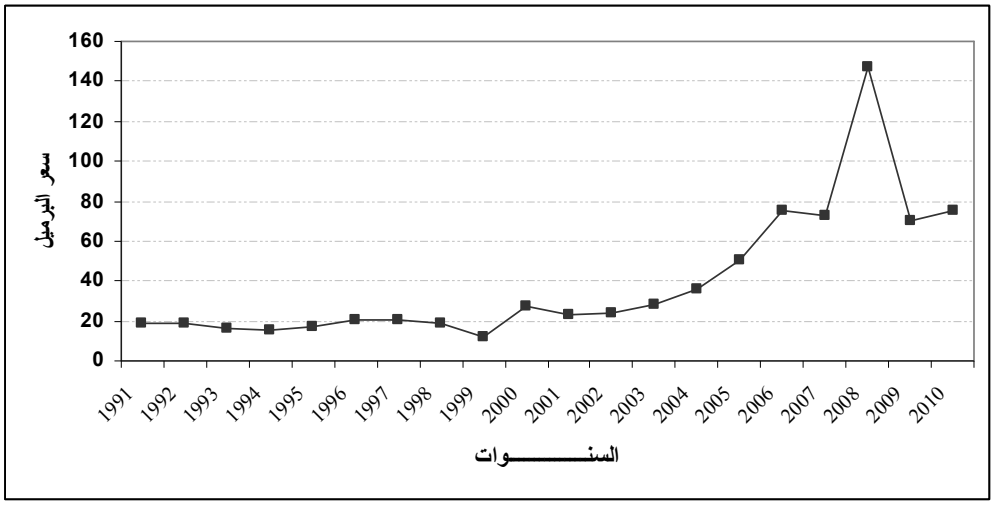

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (09)

من خلال الشكل رقم (08) يتضح لنا الأسعار كانت في حالة استقرار في فترة التسعينات، لكن ابتداءا من سنة 2000 بدأت في التصاعد إلى أن وصلت إلى 147.3 دولار للبرميل.

المطلب الثالث: طرق تسعير البترول ومراحل تطور سعره

مرت طرق تسعير البترول في الأسواق العالمية بعدة مراحل مختلفة، فبعد أن كانت الدول المتطورة تتحكم في السوق العالمية للبترول عن طريق الشركات البترولية الكبرى، أصبحت الدول المنتجة تتحكم في هذه السوق بعد ما قامت بتأميم محروقاتها وإنشاء منظمة الأوبك، كما أن الدول المستهلكة تساهم في تحديد سعر البترول و خاصة بعد إنشائها للوكالة الدولية للطاقة.

أولا: مرحلة احتكار الشركات البترولية العالمية للسوق البترولية

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر المواضيع إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، وترتبط طرق تحديده بالعوامل السياسية والاقتصادية وكذا بطبيعة السوق السائدة حينها، فمع التغيرات المتلاحقة التي طرأت على الصناعة البترولية في مراكز القوى وصنع القرارات فيها، صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد ومعاملات تسعير البترول الخام وقد كانت الشركات البترولية العالمية تعتبر بأن إنفرادها بالتسعير من أحد أهم أعمدة استمرارها وتطورها وأهم دعامات أحكام سيطرتها على الصناعة البترولية[1] . ويمكن تقسيم مراحل تطور السعر البترولي في هذه المرحلة إلى:

[1] -محمد صديق عفيفي، تسويق البترول، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر2001 ، ص 270 .

1- مرحلة نقطة الأساس الواحدة حتى سنة 1939: منذ نشأة السوق البترولية و الشركات البترولية العالمية تتحكم في تحديد سعر البترول الخام وخاصة الشركات الأمريكية، التي ظهرت بعد تفكك شركة Standard oil سنة 1896 إلى شركات عديدة اندمجت فيما بعد شركات كبرى Socal, Exon, Texaco, Gulf oil, Moubi oil وغيرها[1]. وعليه ظلت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية أكبر منتج للبترول في العالم وكانت أيضا أكبر مصدر له، ويبدو طبيعيا أن أسعار البترول تأثرت خلال هذه المرحلة بنواياها وسياساتها ومصالحها، فكانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك، وهذا ما يسمى بنقطة الأساس الواحدة وقد كرست اتفاقية أكناكاري في سبتمبر 1928، والتي انبثق عنها كارتل الشركات الكبرى للتأكيد بأن أسعار البترول في أي مكان تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو تكاليف نقله، ويرجع اختيار هذه المنطقة إلى المكانة التي تحتلها القارة الأمريكية كأكبر منتج ومصدر في نفس الوقت إذ بلغ إنتاجها عام 1938 حوالي 66% من الإنتاج العالم.

أما عن تغيرات أسعار البترول الخام في هته الحقبة فقد تميزت بالاستقرار نوعا ما، ففي بداية الصناعة البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية كان سعر البرميل في ارتفاع مستمر فقد ارتفع سعر وسط غرب تكساس Western Texas Intermediate أو"WTI" من 1.05 دولار للبرميل سنة 1862 إلى 8 دولار سنة 1864.

و ذلك بسبب الاحتكار المطلق لشركة Standard Oil لكن سرعان ما انخفضت الأسعار تدريجيا لتصل إلى مستواها الأول، وذلك بسبب التنافس الشديد بين الشركات الاحتكارية بعد انقسام شركة Standard oil إلى عدة شركات أخرى، وكانت تتراوح الأسعار بين 0.67 دولار للبرميل إلى 1.8 دولار للبرميل و كانت في سنة 1938 تعادل 1.13 دولار للبرميل [2].

2- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة 1939-1945: أثناء الحرب العالمية زاد استهلاك الطاقة البترولية في أوروبا، وارتفعت الأسعار بسبب زيادة الطلب، فتدخلت الحكومة البريطانية لممارسة الضغط على الشركات البترولية التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج كنقطة أساس آنية لتسعير البترول، ولم يمض وقت طويل حتى ضغطت الحكومة الأمريكية على الشركات لتقبل تحديد سعر البترول في منطقة رأس التنورة بالمملكة العربية السعودية في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك .

---

[1]-Durousset Mourisse , OP, CIT, p 83.

[2]- BP .sstistical review. World energy 200. p 05.

ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس في خليج المكسيك وفي الخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين، وكان معنى ذلك أن من صالح الأسواق في الشرق من إيطاليا (خط الاستواء بين الخليجين) أن تستوفي احتياجاتها البترولية من الشرق الأوسط، في حين كان من صالح الأسواق في الغرب من إيطاليا أن تشتري احتياجاتها البترولية من نصف الكرة الغربية، وتميزت أسعار وسط غرب تكساس Western texas intermediate في هذه المرحلة بإستقرار بين 1.02 دولار للبرميل إلى 1.20 دولار للبرميل [1].

ج – مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة 1946-1950: بعد الحرب العالمية الثانية شرعت أوروبا في إعادة بناء ما دمرته الحرب، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مهمتها هي خفض السعر في أوربا، حيث كانت تتحمل نفقات طائلة طبقا لمشروع مارشال فقامت بالضغط على الشركات للوصول إلى حل وسط حيث سمح بموجبه لبترول الشرق الأوسط بأن ينخفض قليلا إلى مستوى 1.75 دولار للبرميل في رأس التنورة بالمقارنة بيع سعر 2.75 دولار للبرميل في خليج المكسيك، وبذلك يكون خط الاستواء وهو نيويورك لعام 1950 وهكذا ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية حماية صناعتها البترولية محليا، وأتيحت الفرصة للشركات الأمريكية لتحقيق المزيد من الأرباح وذلك بزيادة إنتاج البترول الرخيص في الشرق الأوسط وتسويقه في أكثر الأسواق نموا في ذلك الوقت حيث يتم احتساب سعر البترول الخام انطلاقا من سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل، وكانت تقدر قيمة أسعار البترول العربي الخفيف في رأس التنورة في سنة 1950 بحوالي 1.71 دولار للبرميل بعدما كانت تقدر بحوالي 1.12 دولار للبرميل في سنة 1946[2].

ثانيا: مرحلة تراجع الشركات البترولية العالمية وظهور منظمة الأوبك (1950-1980)

أصبحت أسعار البترول الخام في الخليج العربي مستقلة في كيفية تحديدها من السعر في خليج المكسيك، فبدأت المناطق البترولية العالمية تنفصل تدريجيا عنه، وذلك بسبب ظهور الشركات البترولية الكبرى، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل زمنية:

1-تراجع الشركات العالمية الكبرى في السوق البترولية (1950-1960)

في بداية هذه المرحلة كان يتم الاعتماد على البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك لتحديد الأسعار المعلنة للبترول غير الأمريكي من مختلف الأسواق الأخرى.

---

[1] - محمد صديق عفيفي ، تسويق البترول ، مرجع سبق ذكره ، ص 252 .

[2] – محمد صديق عفيفي، تسويق البترول، مرجع سبق ذكره، ص254.

وكانت أسعار البترول في الخليج العربي، أقل من مستوياتها الحقيقية وأقل أيضا من سعر البترول في خليج المكسيك، ولم يكن ذلك في صالح الولايات المتحدة والشركات البترولية الكبرى وإلى حد ما الدول المستقلة التي لم تكن راضية في الخمسينات عن هذا الترتيب للأسعار وكانت تأمل في تخفيض جديد لسعر البترول الوارد إليها فكان ذلك متعارضا مع مصالح الشركات الكبرى التي كانت تعتمد على سعر عال للبترول الخام، غير أن القوى المحركة كانت أقوى من هاته الشركات في الحكومة الأمريكية فقد قللت من تزايد الإيرادات البترولية والشركات المستقلة زاد إنتاجها، وهيكل السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى بدأ في الضعف قليلا، كما دخل الإتحاد السوفياتي-سابقا- إلى السوق منافسا، واستمرت الدول الأوربية في ضغطها لانخفاض الأسعار وكانت النتيجة أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية قيودا على الواردات البترولية في مارس 1959. وتم السماح لسعر البترول في الشرق الأوسط بأن ينخفض مرتين عام 1959 و 1960 على التوالي، وكانت كل هاته العوامل تتجاهل إلى حد مطلق مصالح الدول المصدرة للبترول التي كانت تحسب عائداتها بالنسبة للسعر المعلن الذي كان قد يتحدد وفقا للسعر البترول الخام الأمريكي في سوق خليج المكسيك، وأي خفض في هذا السعر كان يعني انخفاض في عائداتها .

فقد كان يستخدم لاحتساب واقتسام العوائد البترولية بين الدول المنتجة والشركات الاحتكارية البترولية الكبرى، والتي كانت تسعى لتحقيق مصالحها ومصالح الدول المستهلكة دون أي اعتبار لمصالح الدول المنتجة التي أصبحت عديمة التأثير على الأسعار، لكن بعد إنشاء منظمة الأوبك.

الجدول رقم (10) : تطور أسعار البترول الخام خلال الفترة 1949-1960

السنة	1949	1950	1953	1955	1957	1959	1960
بترول امريكي	2,75	2,75	2,75	3	3,25	3,14	3,14
بترول عربي خفيف	1,75	1,75	1,75	1,97	2,12	1,94	1,84
الفرق السعري	1	1	1	1,03	1,13	1,2	1,3

المصدر : محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الإقتصاد البترولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 219.

من خلال الجدول يلاحظ الفرق السعري بين البترول الأمريكي، والبترول العربي الخفيف، حيث وصل الفرق سنة 1957 إلى 1.13 دولار، وهذا هو السبب الذي أدى إلى تضافر جهود الدول المنتجة للبترول و توحيدها لمنع تدهور الأسعار والحد من آثار السيطرة و الاستغلال الإحتكاري، فأنشئت منظمة الأوبك عام 1960.

والمنظمة تهدف إلى التحكم في استقرار أسعار البترول وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة البترولية من أجل ضمان المصالح الفردية والجماعية وإستغلال أمثل للثروة البترولية و الدفاع عن حقوق المنتجين، وقد عملت في هذا الإطار للتأثير على حجم الإنتاج البترولي ومستوى الأسعار حسب تطورات السوق البترولية العالمية وما تقتضيه مصالح أعضائها. وتعتمد المنظمة في تسعير البترول على سعر البرميل لسلة الأوبك والتي كانت تضم سبعة أنواع من البترول الخام* وهي مزيج صحاري الجزائر44، خام ميناس الاندونيسي 34، بترول بوني خفيف النيجيري 37 عربي خفيف السعودي 34، بترول دبي 39، تياجوانا الفنزويلي 13، أستيموس المكسيكي 33، وفي 2005 أصبحت تضم 14 نوعا من الخامات البترولية هي : عربي خفيف سعودي ، مزيج صحاري الجزائر، بترول البصرة العراقي الخفيف 36، السدرة الليبي 37، موربان الإماراتي 39، قطر البحري 40، الخام الكويتي 31، الخام الإيراني الثقيل، خام بي سي أف الفنزويلي، بوني خفيف النيجيري، وميناس الإندونيسي وهي تركيبة – تعكس معدل نوعية أنواع البترول الداخلة في هذه السلة، التي تبلغ درجة API فيها 32.7 وهي ذات محتوى كبريتي يقدر ب1.77 %.

* - تشير الأرقام أمام كل نوع إلى درجة الكثافة النوعية للبترول الخام API، التي تعكس جودته

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار البترول:

لم تكن أسعار البترول[1] قبل عام 1973 تخضع لعوامل العرض والطلب، إذ أن الأسواق كانت تحتكرها قلة، وخضعت سياسة الأسعار لمشيئة الولايات الأمريكية المتحدة التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق العالمية كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول الخام بسبب سيطرتها على جميع مراحل صناعة البترول العالمية، وفي ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفتقد المعنى الاقتصادي لمفهوم " السعر" إذ أنه كان سعرا وهميا الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة، ولم تكن هذه العوائد في أحسن حالاتها تشكل إلا جزءا يسيرا مما كانت تحصل عليه الشركات من أرباح نتيجة عمليات إنتاج ونقل وتكرير وتسويق البترول.

و لقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بالتسعير للبترول الخام عن الآتي[2]:

1. لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع البترول ولكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترول.
2. لم تكن الأسعار تأخذ في حسابها التكاليف الحديّة لحقول البترول الصعبة (أي يستخرج البترول منها بصعوبة)، ويقتصر الأمر عند حساب التكاليف على متوسط عالمي.
3. لم تكن أسعار البترول تأخذ في اعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج، ولقد أدى ذلك إلى زيادة حصة البترول في إجمالي استهلاك الطاقة وهو الأمر الذي يعمل على سرعة نضوبه.
4. لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D).
5. أدى الانخفاض الكبير في أسعار البترول – قبل عام 1973– إلى ما يلي[3]:

– الإسراف في استخدام الطاقة بصفة عامة والبترول بصفة خاصة.

– تعرض صناعة الفحم في الدول الأوروبية للتدهور بسبب انخفاض استهلاكه وبالتالي إنتاجه. وقد أدى ذلك إلى الإضرار بالمناطق الصناعية التي تعتمد اقتصادياتها على صناعة الفحم.

---

[1]– المقصود هنا هو الأسعار المعلنة Post prices .

[2] – محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، 1986، ص 3.

[3] - ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2004 ، ص 40.

- عدم وجود حافز لتطوير بدائل البترول سواء من مصادر الطاقة المتجددة أو غير متجددة لأن هذه البدائل، حتى عام 1973، كانت غالية الثمن، إذا ما قورنت بالبترول.

– عدم تشجيع الدول النامية على القيام بالبحث في أراضيها عن مصادر الطاقة.

– التهديد المستمر للدول الصناعية المستهلكة، التي وصل استهلاكها من البترول إلى حوالي 4/3 استهلاكها من الوقود بصفة عامة، بانقطاع أو انخفاض الإمدادات من البترول لأي ظرف من الظروف.

ومنذ أن أخذت منظمة الأوبك – في أكتوبر 1973– زمام المبادرة في تحديد سعر البترول الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية فإنها تحاول – من ناحية – الوصول إلى سعر عادل 'بترول الإشارة' البترول السعودي العربي الخفيف الذي كثافته 34° يأخذ في اعتباره دائما حركة المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد العالمي. كما أنها أي –المنظمة– تحاول من ناحية أخرى، تنظيم هيكل الأسعار العام في سوق البترول العالمية بشكل يحافظ على القدرة التنافسية بجميع أنواع البترول التي تنتجها الدول الأعضاء ويحول دون المنافسة الضارة فيما بينها. وبمعنى آخر، فهي تحاول تحديد القيم النسبية لبقية أنواع البترول الخام بعد حسم مسألة تحديد سعر البترول الإشارة.

وعليه سأتناول بالتحليل للعوامل المحددة لأسعار البترول الخام في الفترة القصيرة (و ربما المتوسطة) ثم أتناول ثانيا تحليل العوامل المحددة هذه الأسعار في الفترة الطويلة محاولة أن أوضح العوامل المقرِّرة للسعر الموضوعي 'العادل' للبترول.

المطلب الأول: العوامل المحددة لأسعار البترول الخام في الفترة القصيرة

لا شك أنه يوجد فائض في طاقة الإنتاج لدى المنظمة في عام 1983 حوالي 32 مليون برميل يوميا في حين كان إنتاجها الفعلي حوالي 16 مليون برميل يوميا و معنى ذلك أن الطاقة الفائضة تعادل الإنتاج الفعلي وبمعنى آخر فإن المنظمة تنتج فقط بنصف طاقاتها الإنتاجية [1] .

ومن هذا الفائض في طاقة الإنتاج يوجد حوالي 44% في السعودية، 11% في كل من الكويت و الإمارات العربية .4% في كل من العراق وإيران، والباقي و قدره 26% يتوزع على بقية دول منظمة الأوبك.

[1]– محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، مرجع سبق ذكره، ص 7.

إن وجود قدر معين من الفائض في طاقة الإنتاج قد يعد أمرا ضروريا بسبب الحاجة المستمرة إلى مواكبة الزيادة التي قد تحدث في الطلب، إلا أن الزيادة الكبيرة في الفائض تعبر عن وضع غير طبيعي يواجه عملية الإنتاج.

وهذا الوضع الحالي للبترول حيث تعود الزيادة الكبيرة في فائض الطاقة الإنتاجية لدول الأوبك حيث لا يبدو أن الدول المنتجة خارج الأوبك لديها طاقة إنتاجية فائضة إلى عاملين أساسين هما:

1- انخفاض الاستهلاك العالمي من البترول، أي انخفاض استهلاك دول الوكالة الدولية للطاقة عام 1973 بنسبة 5% تقريبا على مستوى الاستهلاك في عام 1982، وبنسبة 7% على مستوى الاستهلاك في عام 1981.

2- وجود طاقات إنتاجية كبيرة خارج منظمة أوبك، وذلك بسبب الاكتشافات التي تم العثور عليها في أوائل السبعينات، كالمملكة المتحدة، النرويج، كندا.

وعلى وجه العموم فلقد برز الدور الهام للدول المنتجة عن الأعضاء في أوبك ولم تعد دول الأوبك هي التي تمد العالم بمعظم احتياجاته من البترول، ففي عام 1982 بلغ إنتاج الدول خارج الأوبك حوالي 22.2 مليون برميل يوميا 40% من الإنتاج العالمي، في حين أن إنتاج الأوبك في نفس العام بلغ 18.5 مليون برميل يوميا، ولقد تزايد إنتاج مجموعة الدول خارج الأوبك في عام 1983 حيث وصل حوالي 23 مليون برميل يوميا لزيادة قدرها 5.5 مليون برميل يوميا عن إنتاج أوبك 41.5 من الإنتاج العالمي.

وعلى ضوء ما سبق، فيمكن القول أن العوامل التي ستحدد سعر البترول في المستقبل هي عوامل العرض والطلب على البترول، و في ما يلي سأتناول بالتحليل للعوامل المحددة لكل من الطلب على البترول والعرض منه.

أولا: العوامل المحددة للطلب من البترول

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة على أسعار للبترول، فنلاحظ أن التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار المستقبلية للبترول تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل وتشير إلى الطلب الدولي على البترول يختلف عن طلب أي سلعة، وذلك نظرا لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع و لاحظت سابقا بأنه إذا زاد الطلب البترولي فإن الأسعار ترتفع و العكس صحيح، علاوة على ذلك فإن الدول الصناعية تقوم بتخفيض الكميات المستهلكة من البترول إذ عرفت الأسعار

مستويات عالية، وعلى كل حال فإن العلاقة بين الطلب البترولي والأسعار هي علاقة طردية مثل جل السلع[1] .

و مع فرض استبعاد حدوث انتفاضات سياسية أو عسكرية تؤدي إلى انخفاض إنتاج البترول فيمكن القول إجمالا، أن الطلب عليه في السوق الدولية سيتوقف بصفة رئيسية على النمو الاقتصادي العالمي وسياسات الطاقة في أمريكا، وتطوير المصادر الأخرى للطاقة مثل الفحم والطاقة النووية.

وفيما يلي عرض مختصر لكل عامل من هذه العوامل:

1- نمو الاقتصاد العالمي:

إن النمو الاقتصادي في الدول الصناعية هو العنصر الأساسي والفاعل في الطلب على البترول، فلكي ينمو الاقتصاد العالمي ينبغي استهلاك الطاقة بنفس النسبة، و يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالطلب البترولي والعلاقة بينهما هي علاقة طردية، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح بكميات الطلب بالتقلص.

و هذا كله من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، فإذا عرفت أي دولة من العالم نمو اقتصادي أو ترغب في نسبة كبيرة في نموها خاصة الدول الصناعية فإن هذا يدفعها إلى زيادة استهلاكها من البترول، وبهذا العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الآخر، وفي الوقت الحاضر فإن دول العالم تتنافس فيما بينها للحصول على معدلات نمو جيدة بالخصوص بين كل دول آسيا، وأوروبا والولايات الأمريكية المتحدة والعلاقة بين النمو الاقتصادي والعالم، والتي كانت في حدود الواحد (01) أي أن لكل واحد من النمو الاقتصادي 1% من الزيادة في الاستهلاك البترولي[2]. إذا أخذنا أمثلة على أرض الواقع فإننا سوف نتمكن من الكشف على العلاقة بين هذين العاملين فعلى سبيل المثال فإن النمو الاقتصادي العالمي عرف زيادة بلغت 4% في سنة 1994، بينما معدل النمو انخفض إلى 23% و في سنة 1998، و هذا ما نتج عنه انخفاض في الطلب البترولي والذي عرف نسبة زيادة تعتبر منخفضة بلغت 0.32 مليون برميل يوميا أي نسبة 0.43%، وهي نسبة ضئيلة مقاربة بسنة 1994 والتي بلغت 1.48% [3] .

---

[1] -جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط و تأثيراتها على الواردات ، دراسة حالة الجزائر 1970- 2007 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، جامعة الجزائر 2007، ص 35.

[2]- Oel Maurice, prix du pétrole .PAO, Paris 2001, P 16.

[3] -جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات، مرجع سبق ذكره، ص 36.

2-سياسات الطاقة في أمريكا والصين:

نظرا للطلب الكبير على الطاقة قي هذه الدول، التي تعتبر أكبر أسواق الاستهلاك في العالم، فإن السياسات التي ستتبعها في مجال الطاقة ستكون حاسمة الأثر في توازن الطاقة على المستوى العالمي، ومن غير المنتظر أن تصبح الصين من الدول المستوردة للبترول نظرا لانخفاض مستوى استهلاكها حاليا ونظرا للتوقعات البترولية الضخمة فيها. ومن المرجح أن تصبح هذه الدولة مصدرة للبترول (بلغ إنتاجها في عام 1973 ، 2.1 مليون برميل يوميا وبلغ استهلاكها 1.7 مليون برميل يوميا) [1] .

وفيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فإن كمية البترول التي تستوردها بلغت حوالي 700 مليون طن سنويا، وهنا فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل سيتمكن من إقناع الرأي العام، و السلطة التشريعية بالاستثمار في المشروعات التي تقتصد في استهلاك الطاقة ثم تنفيذ هذه المشروعات بعد ذلك؟ و فيما يبدو أن ذلك سيكون ممكنا لأن عدم القيام بذلك قد يكون له تأثيره على قيمة الدولار الأمريكي، وعلى الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي، والدليل على ذلك أنها –أي الولايات المتحدة– قد وضعت العديد من الحلول لهذه المسألة وجرى تقييمها بالتفصيل.

3- تطوير بعض مصادر الطاقة التقليدية بخلاف البترول:

بالنسبة لمطلب معين على الطاقة، فإن كمية البترول المطلوبة للسوق العالمية ستتوقف على إنتاج الطاقة النووية أو الفحم، فحتى عام 1990 كان المجال الرئيسي لتصريف الفحم هو توليد الكهرباء.

وعلى ذلك فإنه يتعين على غالبية الدول أن تدفع بالعملة الصعبة ثمن الفحم ذي المحتوى الكبريتي العالي الذي يحتاج استخراجه إلى استخدام مكثف للأيدي العاملة، ومعنى ذلك يستخدم فقط كبديل للكهرباء المولدة من الطاقة النووية مشاكل اجتماعية يتعذر حلها. حيث أن الفحم يحتاج إلى فترة تتراوح بين 5 إلى 7 سنوات يمكن البدء بإنتاجه بالإضافة إلى ما تنطوي عليه عملية الإنتاج والنقل والاستخدام من استثمارات ضخمة، فمن غير المنتظر أن يتزايد الدور والذي يقوم به الفحم في السنوات القادمة.

بالإضافة إلى ما سبق ممكن أن تتوجه الدول المصنعة في المستقبل إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة، كونه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم و بكميات هائلة.

[1] – محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن العالم سوف يزيد استهلاكه للغاز الطبيعي بنمو سنوي يصل إلى 23% (من 2002 إلى 2020)، كما سيعرف العالم زيادة مئوية تقدر بـــ 2%

وعلى هذا الأساس فإن الغاز الطبيعي و الفحم حسب الوكالة الدولية للطاقة سيصبحان المصدران الرئيسيان للطاقة في المستقبل ويعول عليهما كثيرا من طرف الدول الصناعية الكبرى، ولكن ما يجب أن نعرفه فإنه لا يوجد مصادر طاقوية بديلة أحسن وأفضل من البترول، فهذا الأخير يحتوي على منتجات و مشتقات لا يمكن أن نجدها في أي مصادر أخرى بحيث تستخدم هذه المنتجات في مجالات عدة، (الزراعة، الصناعة...) واستهلاك الأفراد، ولهذا فإن دول العالم لا يمكنها الاستغناء عن البترول والذي أصبح أكثر من ضرورة.

الجدول رقم (11) : تقديرات الطلب العالمي على الطاقة خلال الفترة (2002 – 2020)

نوع الطاقة	فعلي		توقعات		نمو سنوي
	1999	2002	2010	2020	2002-2020
إجمالي الطلب العالمي	8516	10055	13521	15747	2
البترول	3322	3894	5145	5946	1,9
نصيب من الإجمالي %	39,1	38,7	38,1	37,8	-
الغاز الطبيعي	1832	2326	3234	3960	2,3
نصيب من الإجمالي%	21,5	32,1	23,9	25,1	-
الفحم	2211	2396	3332	3813	2
نصيب من الإجمالي %	26	23,8	24,6	24,2	-
الطاقة النووية	496	675	774	833	1
نصيب من الإجمالي %	5,8	6,5	5,7	5,3	-
الطاقة المائية و المتجددة	645	784	1036	1195	1,9
نصيب من الإجمالي%	7,6	7,8	7,7	7,6	

المصدر : نقلا عن المجلة السياسية الدولية ، 2006العدد 164 ، ص 04.

يلاحظ من خلال الجدول، أن البترول مصدر حيوي لا يمكن الاستغناء عنه سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل، حيث بلغ نصيبه من الإجمالي العالمي الفعلي في الفترة 1999–2002، 39.1 % مقارنة بالفحم والغاز والطاقة المائية المتجددة.

بينما توقعات الطلب العالمي على البترول في الفترة 2010 –2020 لن تتراجع حيث سجلت التوقعات نسبة 37.8% في 2020.

ثانيا:العوامل المحددة للعرض من البترول

شهدت سوق البترول منذ بداية الثمانينات انخفاض في العرض العالمي من البترول. حيث بلغ هذا العرض خلال 1973 حوالي 55 مليون برميل يوميا بانخفاض قدره 11% بالنسبة لعام 1980وحوالي 5% بالنسبة لعام 1981.

ويمكن القول إجمالا أن العرض العالمي من البترول سيتوقف أساسا على الإنتاج في شبه الجزيرة العربية، والإنتاج في دول الأوبك الأخرى، وكذا الإنتاج في الدول الصناعية الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، والإنتاج في الدول النامية غير الأعضاء في منظمة الأوبك.

وفي ما يلي عرض مختصر لكل عامل من هذه العوامل:

1- الإنتاج في شبه الجزيرة العربية:

تعتبر شبه الجزيرة العربية و هي المصدر الرئيسي للإمدادات العالمية من البترول، و من المحتمل التغير في الإنتاج يتوقف في الواقع على القرار السياسي، لأن السلطة السياسية تفضل إطالة عمر الموارد الفردية أو الاحتفاظ بالعوائد المالية البترولية في الخارج والإسراع بعملية التنمية الداخلية.

2- الإنتاج في بلدان الأوبك الأخرى:

إن متطلبات خطط التنمية الاقتصادية من شأنها أن تدفع بدول مثل نيجيريا، الجزائر، فنزويلا واندونيسيا، وهي دول مكتظة بالسكان، إلى إنتاج البترول بأقصى ما لديها من طاقة، والعراق يحاول زيادة إنتاجه بتمويل الحرب ودفع عجلة التنمية، ومعنى ذلك أنه ليس من المرجح أن يكون هناك فائض في الإنتاج.

3- الإنتاج في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تعقد الآمال بصفة أساسية على بحر الشمال، حيث من المقدر أن يرتفع الإنتاج وإن كانت الآمال منعدمة بالنسبة إلى كندا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت في الاعتماد على السوق العالمية للبترول في محاولة لتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ومن المعروف أن الإنتاج من المناطق المغمورة سيستغرق فترة زمنية طويلة وعلى ذلك فإن النظرة المتفائلة لنتائج التنقيب الشامل الذي يجري أو سيجري في دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا يستطيع أن يضيف إلى الإنتاج المتوقع من بحر الشمال أكثر من 100 مليون طن تأتي من مناطق أخرى في دول المنظمة.

4- الإنتاج في الدول النامية من غير الأعضاء في منظمة الأوبك:

للإنتاج في هذه الدول، عنصر عدم التأكد يكون كبيرا. فالمكسيك على ما يبدو لن يزيد إنتاجها، أمّا البرازيل والأرجنتين والهند ومصر وماليزيا فقد يكون ممكنا زيادة إنتاجها بشكل كبير إذا ما أتت نشاطات التنقيب التي تبذلها هذه الدول بثمارها المرجوة[1]. و على ذلك يبدو في ضوء هذه الاتجاهات أن يتطور الوضع في السوق العالمية للبترول خلال السنوات القليلة القادمة إلى الآتي:

أ-زيادة الطلب على البترول: من المرجح أن تبذل الحكومات جهودا كبيرة لمعالجة مشكلة البطالة وتشير تقديرات العديد من الاقتصاديين في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى ضرورة تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 4.5% سنويا لتخفيف نسبة البطالة في هذه الدول. وذلك يعني احتمال زيادة الاستهلاك من الطاقة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن الفائض المالي في إمدادات الطاقة يؤدي إلى زيادة الطلب على البترول وذلك بسبب تراجع السياسات الرامية إلى الاقتصاد في الاستهلاك.

ب- ثبات مستوى العرض الحالي للبترول أو نموه بشكل بطيء: برغم أن الاستكشافات البترولية كثيرة إلا أن معظمها حقول صغيرة الحجم، يصعب الوصول إليها واستغلالها. ومعنى ذلك أنها لن تضيف إلى العرض الكلي للبترول سوى القليل، كما أن جزءا من الزيادة السنوية في الاحتياطي العالمي الثابت (حوالي50 % في عام 2000)، و يضاف إلى ذلك ما يلي:

- تتركز جهود التنقيب عن البترول على المستوى العالمي في الدول الصناعية، إلا أن الدول الصناعية لا يوجد فيها سوى 20% تقريبا من الاحتياطي العالمي من البترول، في حين يوجد أكثر من 50% من هذا الاحتياطي في الدول النامية، لأن هذه المجموعة الأخيرة من الدول (أي الدول النامية) لا تتلقى إلا حوالي 30 % من ميزانيات الصرف على التنقيب على المستوى العالمي، كما أن أقل من 10% من الآبار الاستكشافية يجري الحفر فيها، وأقل من 40% من بوارج الحفر في المناطق المغمورة تعمل في المياه الإقليمية لها.

- عدم كفاية الاستثمارات العالمية في مجال تقييم الاكتشافات السابقة.

- قيام بعض الدول المنتجة ذات الكثافة السكانية الخفيفة، وخاصة في شبه الجزيرة العربية بمحاولة الاحتفاظ بالبترول في باطن الأرض انطلاقا من أن الاحتفاظ بالبترول في باطن الأرض يظل محتفظا بقيمته في المدى البعيد، وقد تؤدي محاولة هذه الدول إلى تباطؤ نمو إنتاج البترول، ومن الطبيعي أنه إذا ارتفعت أسعار البترول بصورة كبيرة، فإن ذلك سيوفر لمجموعة من الدول عوائد مالية كبيرة قد

[1]- محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، مرجع سبق ذكره، ص 16.

يترتب عليها أزمة في النمو الاقتصادي العالمي بما في ذلك الدول المنتجة والمصدرة للبترول. هذه باختصار هي النتائج الممكن الوصول إليها إذا ما قررت الحكومات الاعتماد كليا على اقتصاديات السوق في حل مشكلة الطاقة.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار البترول الخام في الفترة الطويلة

النتائج التي قد تترتب على الاعتماد كليا على اقتصاديات السوق في حل مشكلة الطاقة هي ذاتها التي يمكن أن تؤدي على المدى البعيد، إلى وضع لا تقرر فيه أسعار البترول الخام عن طريق المنافسة في الطلب على الإنتاج الذي يأتي من استثمارات تمت على أسس تقليدية. ومعنى ذلك يمكن تزويد العالم باحتياجاته من البترول فلا بد من زيادة الاستثمارات لتوسيع المصادر الأساسية للإنتاج إلى ما هو أبعد من السبل المطروحة في الوقت الحالي. إذ هذه الزيادة في الاستثمارات تتدخل فيها اعتبارات سياسية واقتصادية، وفي أي مجال من مجالات الطاقة إلا أن هذه الأمور جميعها هي التي في ضوئها سيستقر السعر الموضوعي 'العادل' للبترول، ولذا فإن الأمر يتطلب قيام نوع من التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول في سبيل الوصول إلى هذا السعر الذي سيكون مرشدا في تحديد أسعار البترول ، وذلك حتى يتم الانتقال من مرحلة اقتصاديات السوق إلى مرحلة وضع سياسة عالمية لإمدادات الطاقة.

وعليه سأحاول أولا أن أكتشف إمكانية تأثير مصادر الطاقة الجديدة في تقرير أسعار البترول ثم تلي ذلك بتبيان العوامل التي يمكن أن تسهم في السعر الموضوعي 'العادل' للبترول.

أولا: أثر مصادر الطاقة البديلة في تقرير أسعار البترول

تنقسم مصادر الطاقة حسب قدمها أو حداثتها إلى مصادر تقليدية ومصادر جديدة، وتشمل المصادر التقليدية على الفحم والبترول والغاز الطبيعي والطاقة النووية والكهرباء، المساقط المائية، أما المصادر الجديدة فتشمل على الطاقة الشمسية والهوائية والجوفية، وأمواج المحيطات وصخور الزيت ورمال الزيت والقطران والوقود المشتق من الفحم (في شكل غاز أو سائل).

و يمكن القول بصفة عامة أن معظم مصادر الطاقة الجديدة (البديلة لمصادر الطاقة التقليدية) لن يكون لها تأثير أساسي في تقرير أسعار البترول إلا في الفترة الطويلة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي من أهمها:

1- لا يمكن توفير معظم هذه المصادر إلا بتكاليف استثمارية كبيرة.

2- سيظل البترول على الأرجح هو المصدر الأساسي للطاقة في العالم حتى عام 2020[1] كما وضحت سابق في الجدول رقم (11) .

3- التطور المتوقع في كل من سوق الطاقة و سوق البترول.

ثانيا: العوامل المحددة للسعر الموضوعي "العادل" للبترول

تقرر النظرية الكلاسيكية أن أسعار البترول الخام يجب أن تحدد وفق قوى العرض والطلب، وأن التكلفة الحدية للإنتاج تلعب في الفترة القصيرة وربما المتوسطة دورا كبيرا في تحديد الأسعار. أما في الفترة الطويلة، فإن التكلفة الحدية لمصادر الطاقة البديلة للبترول تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال.

وباختلاف النظريات الخاصة بالبترول قد نهضت على أساس بيانات قد تكون مختلفة كثيرا عن الواقع، يضاف إلى ذلك أن هناك اعتبارات أخرى كثيرة يجب أن يتقرر في ضوئها السعر الموضوعي للبترول الخام ومن أهم هذه الاعتبارات:

1- لا يمكن التوسع توسعا كبيرا في العرض من، أو الطلب على، إنتاج دولة ما عند أي سعر في الأجل القصير كما هو الحال في ظل المنافسة التامة، وحتى بالنسبة إلى الصناعة ككل، فلا يمكن زيادة العرض عندما ترتفع الأسعار إلا في حدود طاقة الإنتاج، ولا يمكن بالطبع توسيع هذه الحدود إلا بعد فترة زمنية قد تصل إلى بضع سنوات. ومن ناحية أخرى فإن البترول ليس سلعة متجانسة تماما نظرا للاختلاف بين الحاجيات التي ترجح كثافتها النسبية، ومحتواها الكبريتي والخواص الأخرى بخلاف الموقع.

2- لا يتساوى سعر الخام مع التكلفة الحدية والإيراد الحدي عند نقطة تقاطع منحنى الإيراد الحدي مع منحنى التكلفة الحدية، فقبل 1973 كان هناك فارق كبير بين سعر البرميل وتكلفة إنتاجه حيث كانت شركات البترول الأجنبية هي التي تحدد السعر لنفسها، إذ كانت تهيمن أفقيا ورأسيا على صناعة البترول، وبعد 1973 أصبح التباين بين السعر والتكلفة الحدية وأيضا المتوسطة أكبر بكثير مما سبق، ونفسر ذلك بما يلي:

أ- إن السعر حاليا يأخذ في اعتباره عوامل أخرى عديدة بخلاف تكلفة الإنتاج وبمعنى آخر، فإن تكلفة الإنتاج تؤلف حصة صغيرة من السعر.

ب- إن هيكل صناعة البترول بفرض وجود هذا الفارق حيث يتألف هذا الهيكل من حكومات تحاول أن تنسق فيما بينها بقدر الإمكان.

---

[1]- محمد يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول، مرجع سبق ذكره، ص22.

ج- الطبيعة الإستراتيجية للبترول حيث أنه سلعة غير قابلة للتجدد، وتستنفذ بسرعة وتتمتع بمرونة و خواص تختلف عن أي مصدر من مصادر الطاقة.

3- علاقة السعر بالعرض، والطلب على البترول هي أضعف، فالطلب على البترول هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية المكررة وهذا يؤثر على الطلب، كما أنه مورد مستنفذ وغير قابل للتجديد وهذا يؤثر على العرض، كما أن سلعة البترول تتمتع بخاصية لا تشاركها فيها العديد من السلع الأخرى سواء كانت طبيعية أو مصنعة، و تتمثل هذه الخاصية في تعدد استعمالات البترول بسبب خواصه التقنية التي تميزه عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى من ناحية استخدامه في النقل.

وبالإضافة إلى ذلك فهناك عوامل معينة – بخلاف السعر- تؤثر في جانب العرض، وعوامل أخرى تؤثر في جانب الطلب.

إن السعر العادل للبترول يتعين أن يأخذ في اعتباره أنه يجب أن تتحمل المنتجات المكررة التكاليف الضرورية لإنتاجها ونقلها وتخزينها أما مسألة الضرائب – من حيث إضافتها أو عدم إضافتها- فيجب أن تترك للمستهلكين في الدول المستوردة وحكوماتهم، ولا ينبغي تحميل المنتجين مسؤولية السعر النهائي الذي يضطر المستهلك النهائي في الدول المستوردة لدفعه.

و من أهم العوامل التي قد تساعد على تحديد السعر العادل للبترول ما يلي:

1-تكاليف إنتاج البترول:

يقصد بها التكلفة المتوسطة، أي حصة كل برميل من التكاليف الثابتة الناجمة عن استكشاف و تطوير حقول البترول إلى بداية الإنتاج، بالإضافة إلى حصة – أي البرميل- من التكاليف المتغيرة و جدير بالذكر أننا أخذنا التكلفة المتوسطة وليس الحدية إذ أن الأخذ بهذه الأخيرة يعتبر مضللا لأنها تغطي فقط نصيب البرميل الحدي المنتج من المدخلات المستخدمة مباشرة في إنتاجه.

2-الصفات الخاصة للبترول:

فاتساع مدى استخدامات البترول، إذا ما قورنت بمصادر الطاقة البديلة، تبرر إدخال عنصر إضافي إلى السعر يساعد نسبيا في لجم استهلاك البترول كوقود، ويحافظ بقدر الإمكان على الاحتياطات البترولية للاستخدامات التي لا يمكن استخدام مصادر الطاقة الأخرى فيها بنفس القدر من الكفاءة.

3- أسعار المصادر البديلة للبترول:

سبق أن ذكرنا معظم مصادر الطاقة الجديدة (البديلة لمصادر الطاقة التقليدية) ولن يكون لها تأثير أساسي في تقرير أسعار البترول حتى يقارب البدائل.

4- التعويض من التضخم المالي وتقلب أسعار العملات:

لقد اتضح مما سبق أن الزيادات التي حدثت في أسعار البترول قد هدفت جزئيا إلى تعويض الدول المنتجة، من التضخم الذي تصدره الدول الصناعية المتقدمة، والمحافظة بقدر الإمكان على القدرة الشرائية لعوائدها من البترول التي تحصل عليها بالدولار الأمريكي. وفي الواقع، فإن التضخم وتقلب أسعار العملات قد كلف البترول كثيرا بمعيار تآكل القوة الشرائية لاحتياطاتها [1] وعلى ذلك فهذه الدول لا ترى داعيا للتوسع في إنتاجها إلى حد تراكم الفوائض المالية البترولية ثم بعد ذلك نجد أن هذه الفوائض قد انخفضت قيمتها الحقيقية بسبب التضخم وانخفاض قيمة العملة. بالإضافة إلى التمييز في أسعار البترول يبرر في نظر منتجي ومصدري البترول أن تتوازى أسعار البترول مع أسعار وارداتهم من دول المنظمة (O.E.C.D).

5- تأمين احتياجات التنمية:

يتطلب السعر العادل للبترول أن يؤمن هذا السعر العوائد المالية، التي تحتاجها التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للبترول، على أن يكون تحقيق هذه التنمية خلال فترة زمنية لا تتجاوز الموارد البترولية المتاحة في هذه الدول. و معنى ذلك أن أسعار البترول يجب أن تكون من الارتفاع بحيث تسمح بتراكم العوائد المطلوبة للتنمية آخذا في الاعتبار طول عملية التنمية، ومحدودية عمر البترول واعتماد معظم الدول المصدرة للبترول على هذه العوائد كمحرك للتنمية.

إن من شأن السعر العادل للبترول أن يتيح البحث النشط عن مصادر الطاقة البديلة وتطويرها مما يستوجب مشاركة معظم الدول لتجنب أزمة في الطاقة، كما أن هذا السعر يؤدي إلى الانضباط في الاستهلاك البترول محليا وخارجيا، هذا بالإضافة إلى أن السعر العادل يحقق نوعا من الأمن الاقتصادي للدول المصدرة ويجنبها مغبة الاعتماد المفرط على الدول الصناعية.

المطلب الثالث: علاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية

لسعر البترول علاقات متشابكة مع الكثير من المتغيرات الاقتصادية، سأركز على بعضها في هذا المطلب لأهميتها في هذه الدراسة.

---

[1] – جامعة الدول العربية في الخارج، الوثيقة رقم 7/2 القاهرة 11، يونيو 1990.

أولا :سعر البترول والتضخم

تقلبات أسعار البترول تعمل على تعقيد مهام واضعي السياسات الاقتصادية في كل الدول، فارتفاع التضخم خلال سنوات السبعينات يرجع في جانب منه إلى الارتفاع السريع في أسعار البترول، والانخفاض الطويل في معدلات التضخم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تزامن بدوره مع الانخفاض في أسعاره، ومن ثم يتضح مدى الارتباط بين تغيرات أسعار البترول والتضخم، ورغم أن معظم الأمثلة على هذه العلاقة ذات طبيعة تاريخية، إلا أنه لا يمكن إهمال تأثيرها أسعار على التضخم.

ولشرح كيفية تأثير تغيير أسعار البترول على النشاط الاقتصادي، فهناك مجموعة من الآليات المحتملة لهذا التأثير، عن طريق زيادة تكاليف المدخلات، وزيادة عدم اليقين في الاستثمار، والتي هي بمثابة صدمة لمستوى الأسعار الإجمالية.

وعموما فإن العلاقة بين أسعار البترول والتضخم هي علاقة طردية ، فهذه الأخيرة تنعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي على أسعار المنتجات النهائية، وبالنسبة للدول التي تستورد هذه المنتجات فإنها تستورد معها التضخم، مما يؤدي إلى التأثير على المستوى العام للأسعار، لأن البترول يدخل كمادة أولية في الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات وتعتبر أسعاره تكاليف بالنسبة لإنتاج هذه القطاعات ومن جهة أخرى يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للعوائد البترولية التي تتلقاها الدول المصدرة لهذه المادة.

ثانيا : سعر البترول والدولار

يقوم سعر البترول في كل دول العالم بالدولار الأمريكي، والعلاقة بينه والدولار معقدة، ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار البترول، يسهم ارتفاعه في تخفيض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات البترول الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، كما أن فك هذه العلاقة يتطلب إما تسعير البترول بغير الدولار، أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على البترول وكلا الحلين غير وارد في المستقبل المنظور (حتى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين)، حيث أن هذه العلاقة هي علاقة عكسية[1] ،لا يمكن فصلها لأن الحلول المتمثلة في تسعير البترول بغير الدولار أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على البترول غير ممكنة حاليا.

وعلى المدى القصير، يسهم انخفاض الدولار في تشجيع المضاربين على دخول أسواق البترول والذي يسهم بدوره في ارتفاع سعره وزيادة ذبذبته، وعلى المدى الطويل يسهم انخفاض الدولار في

[1] - أنس بن فيصل الحجي، "في سبيل ثقافة نفطية: العلاقة بين الدولار والنفط"، موقع إيلاف الإلكتروني يوم 6 نوفمبر 2007، من خلال الرابط الإلكتروني:www.elaph.com/economics ، أطلع عليه بتاريخ 6 -11- 2010.

تخفيض نمو الإنتاج البترولي بينما يسهم في زيادة النمو على الطلب على البترول، الأمر الـذي ينـتج عنه ارتفاع أسعار البترول، وهذا الإرتفاع لا يعني بالضرورة أن يكون نافعا للدول المنتجة لأن الهدف من ذلك هو ما يمكن أن تشتريه عوائد البترول، وليس ارتفاع سعر البرميل.

والشكل 2-1 يوضح تطور سعر البترول الحقيقي مقارنة بتطور سعر صرف الدولار خـلال الفتـرة 1973-2007 وتتضح فيه العلاقة العكسية بين المتغيرين في معظم هذه الفترة.

الشكل (09) : تطور سعر البترول الحقيقي والقيمة الحقيقية للدولار خلال الفترة 1975-2005

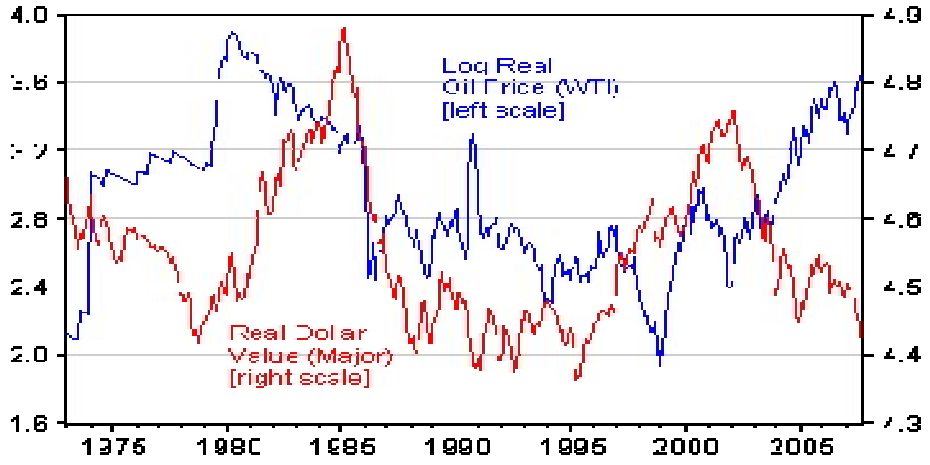

المصدر: عن موقع موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية:http://en.wikipidia.org/wiki/image:oildollar3.jpg

من خلال الشكل اتضح لي أن العلاقة بين سعر البترول الحقيقي و تطور سعر صرف الدولار ، علاقة عكسية في أغلب هذه الفترة ، أي أنه كلما ارتفع سعر البترول انخفضت قيمة الدولار لذا اقترحت الدول المصدرة للبترول بتغيير عملة تسعير البترول من الدولار إلا عملة أخرى .

ثالثا :علاقة سعر البترول بالذهب

يرتبط الحديث عن أسعار الذهب في الغالب بالحديث عن تأثيره وتأثره بأسـعار البتـرول، رغـم الفارق الكبير بينهما من جميع النواحي، فالذهب كان العملة السائدة حتى تم استخدام العملات الورقيـة في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وإن فقد الذهب وظيفته كعملة متداولة، إلا أنه أصبح يحـتفظ بـه كإستثمار ويستخدم في المضاربة، أما البترول فهو وقود الحضارة البشرية المعاصرة وقد سمي بالذهب الأسود لأنه أصبح مصدر الثروة والدخل للعديد من دول العالم التي تصدره.

وبما أنهما مصدران للثروة، نشأت بين الذهب والبترول علاقة وثيقة وإن كانت عكسية[1]، فمن الملاحظ بصفة عامة، أنه كلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت أسعار الذهب والعكس صحيح، بالرغم من أنهما ليستا سلعتين مكملتين لبعضهما وليستا بديلتين، وإنما هما سلعتان مستقلتان عن بعضهما تماما، والعلاقات بين أسعار السلع تتحدد عادة على أساس إما لأنهما بديلتين، حيث يزداد الطلب على إحداهما عندما يرتفع سعر الأخرى والعكس صحيح، وإما لأنهما مكملتين لبعضهما، فيزداد الطلب على إحداهما عندما يزداد على الأخرى، أما إذا كانتا مستقلتين عن بعضهما كما في حال الذهب والبترول، فمن المتوقع ألا تكون هناك علاقة بينهما، وأكثر الأفكار قبولا لتفسير هذه العلاقة هي أنه عندما ترتفع أسعار البترول تنخفض أسعار الذهب لأن الدول الصناعية المستوردة لهذه السلعة وهي التي تمتلك احتياطي كبير من الذهب، تبيع جزءا منه كي تتمكن من شراء ما تحتاجه من البترول فيزداد العرض من الذهب مما يقلل سعره، وعندما تنخفض أسعار البترول تصبح تلك الدول في موقف يمكنها من شراء الذهب لزيادة احتياطاتها منه مما يزيد الطلب عليه وبالتالي ترتفع أسعاره، ولكن انخفضت أسعار الذهب في أواخر التسعينات من القرن المنصرم بالرغم من انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة لأن العديد من الدول ومن أهمها بريطانيا صاحبة أكبر احتياطي من الذهب، قررت أن تبيع نصف احتياطها منه لحماية قيمة الجنيه الإسترليني،كما أعلنت سويسرا بيع جزء كبير من احتياطها، وكذلك قرر صندوق النقد الدولي أن يبيع 10% مما لديه من الذهب لتمويل البرامج التي يعتزم تنفيذها لتخفيض ديون الدول النامية، وكل ذلك زاد من عرض الذهب بدرجة كبيرة مما قلل أسعاره في وقت كانت فيه أسعار البترول تنخفض أيضا.

إلا أنه مع توجه أسعار البترول نحو الإرتفاع بين 2003-2007، كانت أسعار الذهب تتجه نحو الإرتفاع أيضا، وهنا تصبح هذه العلاقة طردية بما يعرف بمصيدة الذهب، حيث تعمل الدول الصناعية التي تملك الذهب على طرحه في الأسواق العالمية مع الضغط لإبقاء أسعاره مرتفعة لإمتصاص الفوائض المالية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول [2].

رابعا: علاقة سعر البترول بالتنمية الاقتصادية

من الناحية النظرية كلما زادت الثروة البترولية لبلد ما زادت ثروة المجتمع وقدرته الإنتاجية ونصيب الفرد من الدخل الوطني، لأن حجم الناتج المحلي الإجمالي دالة في عنصر العمل، رأس

[1] د.محمد حامد عبد الله حامد، " ما الذي يجمع الذهب الأصفر والذهب الأسود" مجلة عالم الاقتصاد عدد رقم 143 الصادر يوم 1-12-2003، من خلال الرابط الإلكتروني الموالي الذي أطلع عليه يوم 11-12-2010:
=home www.ecoword-mag.com/detail.asp?Inissuno=143&InsecyionID=1249&Intenplatekey

[2] – عبد الخالق فاروق، "النفط والأموال العربية في الخارج"، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية مصر 2002، ص 81.

المال، التطور التكنولوجي ودالة متزايدة كذلك في عنصر الأرض (التي يدخل ضمنها البترول)، كما أن عمليات التنمية الاقتصادية تعتمد على الاستخدام المكثف للطاقة والمعادن بما فيها البترول [1] ، لذلك فكلما كان البلد منتجا للبترول أصبحت عملية التنمية الاقتصادية فيه أيسر من غيره، سواء من خلال الإعتماد عليه ومشتقاته في مشاريع التنمية أو من خلال توظيف عوائده لتمويل برامج التنمية فيه، وهنا يتضح أنه كلما ارتفعت أسعار البترول تتوفر لدى الدولة الموارد المالية اللازمة للقيام بالتنمية الإقتصادية، لكن من الناحية العملية تشير الدراسات الميدانية إلى أن التنمية في البلدان غير البترولية أسرع بأربعة أضعاف منها في البلدان البترولية التي تعتبر أكثر هشاشة من الناحية الإقتصادية مما يجعل العلاقة بين وجود الثروة البترولية والتنمية الاقتصادية سلبية[2]، لأنها ترتبط بسوء تخصيص العوائد البترولية لبرامج التنمية وتراجع القطاعات الإقتصادية المنتجة رغم ارتفاع أسعار البترول بما يعرف بالمرض الهولندي*، حيث أن البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية تنمو بوتيرة أبطأ من غيرها [2]، وكمثال على هذا في نيجيريا رغم الثروة البترولية الكبيرة إلا أن نصيب الفرد من الدخل الوطني فيها يحتل المرتبة 209 عالميا .

وتوجد قاعدة تعرف بقاعدة هارولد هوتلينج ** توضح العلاقة بين سعر البترول والرفاهية الإقتصادية، و تنص على كيفية توزيع إنتاج الكمية الموجودة من الثروة الناضبة (ويقصد بها في هذا الإطار البترول) على فترات زمنية مختلفة بحيث تتحقق أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة، وخلاصة ما توصل إليه هو أنه يوجد لأي كمية محددة من المورد الناضب جدول زمني أمثل للإستخراج، هو ذلك الجدول الذي يضمن ارتفاعا منظما لسعر المورد بمعدل سنوي يعادل سعر الفائدة، وهذا المعدل سوف يتحقق تلقائيا بفعل قوى السوق وسيضمن تحقيق الكفاءة ويعظم الرفاهية الاقتصادية فيكون جدول الإنتاج الأمثل من وجهة نظر هوتلينج هو الذي يحقق المعادلة:

$$P_t = P_0 . e^{rt}$$

---

[1] BOUADAM Kamel, "La rente pétrolière entre malédiction et bénédiction" , , مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة أيام 7-8 أفريل 2008 بجامعة فرحات عباس بسطيف.

[2] سيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة ، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2007، ص 31.

*– المرض الهولندي ظاهرة اقتصادية رصدت لأول مرة في هولندا عندما اكتشف فيها الغاز بكميات كبيرة في بحر الشمال، مما رفع من قيمة عملتها المحلية وأصبحت سلعها أقل تنافسية أمام السلع الأخرى مما زاد من الواردات وأدى في النهاية إلى شبه شلل في الصناعة الهولندية رغم غناها بالموارد الطبيعية، ويشار بالمرض الهولندي إلى كل دولة تملك موارد طبيعية كبيرة لكن أداء اقتصادها ضعيف مقارنة مع ما يدره عليها ذلك المورد الطبيعي.

**– يعتبر هوتيلينج أول من طور مفهوم أسعار الثروات وخاصة البترول من خلال مقال نشره سنة 1931 تحت عنوان اقتصاديات الموارد الناضبة.1044

بحيث:

- P_t هو سعر المورد الناضب في الزمن t.
- P_0 هو سعر المورد الناضب في الزمن الابتدائي $t = 0$.
- e أساس اللوغاريتم الطبيعي.
- r سعر الفائدة.
- t الزمن.[1]

التوقعات المستقبلية لأسعار البترول:

إن التوقع المستقبلي لأسعار البترول تعتبر في غاية الأهمية لكل دول العالم التي يمكنها من أخذ احتياطها والتدابير اللازمة حتى المستقبل القريب والبعيد، فالدول الصناعية الكبرى التي تهدف إلى توفير الكميات المستهلكة من البترول عن السعر الذي يتناسب مع مصالحها الاقتصادية للمحافظة خاصة على مستوى نموها الاقتصادي، أما الدول المنتجة فهي تحاول معرفة الأسعار في المستقبل التي تمكنه من جهة على إتخاذ التدابير المتعلقة بعملية البحث والتنقيب عن البترول، ومن جهة أخرى يمكنها من تحديد امداداتها البترولية بالمحافظة على السعر الذي يتماشى مع حاجيات المجتمع، خاصة الدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على نسبة كبيرة من البترول.

فعلى المدى الطويل فإن التقديرات تشير إلى أن أسعار البترول سوف تلتهب نظرا لمعدلات النمو، التي من المحتمل أن تعرف زيادة سريعة والتي تسمح بدورها إلى رفع كمية الطلب العالمي على العرض البترولي، فهذا النمو يمكن أن يتمركز في المستقبل في الصين والدول المجاورة نظرا لتراكم رؤوس الأموال في هذه المنطقة.

و حسب معلومات الوكالة الدولية للطاقة (I E A) فإن تنبؤاتها تشير إلى أنه بحلول عام 2020 سوف تكون أسعار البترول عند حدود 35 دولار للبرميل (سعر متوسط) مقيمة بدولارات ثابتة لعام 2003، أي أن السعر الاسمي يصل إلى 60 دولار للبرميل في 2020، وحسب نفس التقديرات فإنه من الممكن أن السعر الاسمي يصل إلى 60 دولار للبرميل في 2020، وحسب نفس التقديرات، فإنه من الممكن أن تلعب دورا كبيرا في التحكم بأسعار البترول نظرا لامتلاكها لاحتياطي كبير من البترول حيث يفترض أن تلعب أوبك الدور المكمل (RESIDUCAL PRODUCTER) عن طريق رفع طاقاتها الإنتاجية إلى أقصى الحدود في حال ما إذا انخفضت الأسعار، والعكس صحيح (معاكس للمنطق الاقتصادي) .

[1] - لمزيد من التفاصيل انظر: كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، ص20 وما بعدها.

أي أن أوبك هي التي تغطي العجز في الإمدادات البترولية. أما منتجي الدول الأعضاء في أوبك يقومون برفع الإنتاج كلما ارتفعت الأسعار والعكس صحيح [1].

و لقد كان للارتفاع غير المتوقع لأسعار البترول دور كبير في تحقيق استقرار اقتصاديات الدول المنتجة للبترول، وفي مقدمتها دول الأوبك نتيجة حصولها على موارد مالية هامة مكنتها من ذلك أين عرفت نسبة نمو مرتفعة نذكر على سبيل المثال الجزائر التي بلغ فيها نمو الناتج الداخلي الخام 6.8% في سنة 2003، لكن رغم هذا الارتفاع الملحوظ إلا أن المديونية اتجاه العالم الخارجي عرفت زيادة معتبرة بلغت 445.4 مليار دولار سنة 2003 مقارنة بـ 390.9 مليار دولار سنة 1998، حيث إجمالي هذه الدول أن الجزائر و إيران هما الدولتان اللتان تراجعت مديونيتهما.

كان الهدف من وراء هذا المبحث هو تحليل أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في تقرير أسعار البترول مستقبلا. وعلى ذلك قد تناول البحث لتحليل أهم العوامل التي في ضوءها يتحدد سعر البترول في المدى القصير وربما المتوسط، ثانيا تناول العوامل المحددة لأسعار البترول في الفترة الطويلة أي الفترة التي ستهيمن فيها الاستثمارات محاولا في ذات الوقت إلقاء الضوء على العوامل المحددة للسعر الموضوعي "العادل" للبترول.

[1] – حسن عبد الله، أزمة النفط الحالية...تداعياتها و مستقبلها" في السياسة الدولية، ، الأهرام، العدد164، القاهرة ، أفريل، 2006 ، ص 34.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل استنتجت مايلي:

تغيرت ملامح السوق البترولية العالمية منذ نشأة الصناعة البترولية، فبعدما كانت تسيطر عليها الشركات البترولية الكبرى للدول الصناعية المستهلكة، ظهرت منظمة الأوبك التي سيطرت على السوق في فترة السبعينات ثم برزت المنظمة الدولية للطاقة كرد فعل على ذلك، فاستكملت ملامح السوق البترولية .

ومع طبيعة الأسواق البترولية مكانيا وزمانيا، ظهرت آليات تسعير جديدة وخامات مرجعية متنوعة حسب المكان الذي تتواجد فيه السوق، و مع كل هذه المعالم التي أصبحت تميز السوق البترولية بقي تسعير البترول الخام مرتبطا في طرق تحديده بالعوامل السياسية والاقتصادية. والبلدان عامة، وبلدان منظمة الأوبك سعت جاهدة من أجل إيجاد سعر بترولي عادل يتناسب مع مكانة وأهمية البترول كمصدر للطاقة وكمادة صناعية واقتصادية وكذلك إستراتيجية.

فاستطاعت منظمة الأوبك أن تحفظ حقوق أعضائها من خلال تأثيرها على السوق البترولية، وخاصة خلال السبعينات لكن مع بروز البلدان الأخرى المنتجة للبترول خارجها، بدأت المنافسة الشرسة في الإنتاج، فأدى ذلك إلى حدوث أزمة بترولية عام 1986. تعتبر الأسوء في حياة هذه المنظمة لكن مع ظهور الاستراتيجيات المعاكسة من طرف الدول الصناعية الكبرى ،وهي بناء مخازن للبترول جعلت الأسعار تنخفض عام 1998 ومع تزايد الطلب العالمي وخاصة من بلدان آسيا تحسنت هذه السوق وبدأت الأسعار في الارتفاع أدى ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للبترول.

سعر البترول يتحدد بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر وذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي ومعنى هذا أنه توجد علاقة طردية بينهما، ومن خلال هذا الفصل اتضح لي بأن السعر البترولي عبارة عن حصيلة لعدة عوامل في السوق البترولية، لذلك يمكن اعتباره كمتغير خارجي يؤثر على اقتصاديات الدول النامية التي مازالت الإيرادات البترولية تشكل المورد الأساسي لتمويل نفقاتها العمومية، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري و الذي سأتطرق إليه في الفصل الرابع.

تعد دراسة العلاقة التي تربط صادرات دولة ما بالأسعار التي يمكن البيع بها من الأمور التي تشغل جانبا لا بأس به من الفكر الاقتصادي بصفة عامة، وتوليها السلطات الحكومية اهتماما كبيرا بصفة خاصة، حيث أن هذه العلاقة تعتبر ركيزة أساسية في حل مشكلات اقتصادية متعددة.

ونظرا لاختلاف السعر الذي يمكن بموجبه، بيع نفس السلعة في الأسواق المحلية عنه في الأسواق الخارجية، فإن التحليل الاقتصادي في هذا المجال يختلف بدوره، تبعا لاختلاف الفرضيات الخاصة بالأسعار، فالتحليل يختلف إذ افترضت أن الدولة المصدرة لها القدرة على التأثير في الأسواق العالمية، من خلال سياستها التصديرية مثال الدول المنتجة والمصدرة للبترول. وأنها لا تملك هذه المقدرة بحيث تعتبر الأسعار بالنسبة لها من المتغيرات المعطاة في السوق مثال على ذلك الدول الغير منتجة المستهلكة.

فقد كان للتغيرات التي حدثت في أسعار البترول العالمية، مجموعة من الآثار المختلفة على موازين مدفوعات العالم، فبينما نجد خلال الفترة 1986-1998 عند انخفاض أسعار البترول أدى ذلك إلى عجز في ميزان مدفوعات الدول المصدرة للبترول والتي يحتل فيها نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية، بينما نجد أن ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010 أدى إلى فائض في هذا الأخير، ونتج عن هذا زيادة حصيلة الصادرات، وتطور الاحتياطات الخارجية الرسمية لهذه الدول. وأصبح سعر البترول أحد المتغيرات الكلية الرئيسية في الاقتصاد الوطني وأثرت التغيرات في سعره تأثيرا كبيرا على ميزان مدفوعات الدولة ونمو الأداء فيها، وعلى توزيع الدخل الوطني، حيث أدى الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 1988 إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات الجزائري و الميزان التجاري الوطني، مما أدى إلى تطور المديونية . أما السنوات العشر الأخيرة بداية من سنة 2000 ارتفع فائض ميزان المدفوعات، وبالتالي سجل ارتفاع في الميزان التجاري الجزائري وذلك راجع إلى الارتفاع الغير مسبوق في أسعار البترول.

وعليه يتضمن هذا الفصل على دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات وذلك من خلال ثلاثة مباحث. المبحث الأول خصص لعرض ميزان المدفوعات وتجلياته الاقتصادية، المبحث الثاني يعرض انعكاسات التغيرات في أسعار البترول على ميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث خصص لعرض ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول: ميزان المدفوعات وتجلياته الاقتصادية

تشكل بيانات المعاملات والتدفقات المالية بين بلد ما والعالم الخارجي ميزان المدفوعات الأساس الذي يقوم عليه أي تحليل للوضع الخارجي للاقتصاديات، كونه مؤشر ذو دلالة كمية وكيفية على مدى الحاجة كالتصحيح وإعادة النظر في السياسات المتبعة.

لذلك سأحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المتغيرات المتـــعلقة بميزان المدفوعات ومكوناته فضلا عن أوضاعه الاقتصادية المختلفة مع التركيز على مفاهيمه كأدوات للتحليل الاقتصادي.

المطلب الأول: ميزان المدفوعات بين المفهومين المحاسبي والاقتصادي

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه، سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[1] وهو عرض منسق لمجموع الصفقات الاقتصادية .

وينبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي:

1- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها وسواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات عاجلا أو آجلا أو حتى كانت بدون مقابل، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

2- يعتبر الوطنيون المقيمون عادة على إقليم الدولة، يعني أن الأشخاص الذين يقيمون عرضا على أرض الدولة لا يغيرون الوطنيين، مثل السائحين من الأجانب، وعلى العكس فإن الإقامة العارضة للوطنيين في خارج الدولة لا ترفع عنهم صفة الوطنية ولذلك، فلا يغير أعضاء البعثات الدراسية أو الدبلوماسية، رغم وجودهم في الخارج، مقيمون في الدولة التي يتواجدون فيها إذ أنهم يخضعون لتوجيه ورفاهية الدولة التي أوفدتهم.

3- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبعيين والاعتباريين (بنوك، شركة، مؤسسة...الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة. بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها،

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2007، ص.ص، 163-165.

والعبرة في ذلك هو خضوع هؤلاء الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة التي تمنحهم حمايتها عند الضرورة، فنشاطهم هو تنسيق الصلة باقتصاديات هذه الدولة عن غيرها من الدول.

4- الإقامة وليست الجنسية هي التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دوليا فيندرج في ميزان المدفوعات، ومالا يعتبر كذلك فلا يندرج فيه، فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين الأشخاص يقيمون في الدول مختلفة حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة، وعلى العكس فلا تعد المعاملات دولية إذا عقدت بين الأشخاص يقيمون في دولة واحدة رغم انتمائهم إلى جنسيات مختلفة.

5- لا توجد قاعدة محددة في تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، فإلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير وتنهيها في نهاية ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية أبريل من كل عام لتنتهي في آخر شهر مارس من العالم التالي، بالإضافة لكل ذلك، فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة شهور مثلا)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة مقيمة الوضع الاقتصادي الخارجي وثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

ثانيا: عناصر ميزان المدفوعات

حتى يتسنى لنا الوقوف على هذا الهيكل ومكوناته يستحسن البدء بشرح مختلف البنود الظاهرة في الجدول (12) بندا بندا، ثم سأحاول بعد ذلك ردها إلى ما اعتاد الفكر الاقتصادي لاستخدامه في هذا الصدد من تقسيمات لم يأخذ بها نموذج صندوق النقد وذلك على الرغم من دخولها لغة الاقتصاد .

الجدول رقم (12) : عناصر ميزان المدفوعات

البيان	قيود دائنة	قيود مدينة
1- **الحساب الجاري:** أ- **السلع والخدمات:** – **الخدمات:** • النقل • السفر • الخدمات الحكومية • خدمات أخرى ب- **الدخل:** – تعويضات العاملين		

– دخل الاستثمار ومنه الفائدة على الدين الخارجي ت- **تحويلات جارية:** 2- **الحساب الرأسمالي والمالي:** أ- **الحساب الرأسمالي:** – تحويلات رأسمالية – اكتساب التصرف في الأصول غير المالية وغير منتجة. ب- **الحساب المالي:** – صافي الاستثمارات المباشرة – صافي استثمار الحافظة – مشتقات مائية – صافي استثمار آخر – قروض وائتمانات تجارية – استخدام ائتمانات الصندوق وقروض من الصندوق. **أصول احتياطية:** – الذهب النقدي – حقوق السحب الخاصة – وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي – نقد أجنبي – مستحقات أخرى.	**قيود دائنة**	**قيود مدينة**

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، 1993.

ثالثا: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات الدولية من أهم المصادر الموثقة للحسابات الخارجية لأي بلد وذلك لما يحتويه هذا السجل من قيم للتعاملات الاقتصادية مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن عجزه أو فائضه أو تقلب مكوناته الرئيسية، ينعكس على مقبوضات البلد المعنى ومدفوعاته من العملات الأجنبية، وتتمثل هذه الأرصدة فيما يلي:

1- **الحساب الجاري:**

ينقسم الحساب الجاري إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- **الميزان التجاري:**

يسجل التجارة المنظورة أي التجارة في السلع المصدرة أو المستوردة.

ب- **ميزان التجارة غير المنظورة:**

أي صادرات وواردات الخدمات ونستطيع أن نرى أن الميزان التجاري وحده يمثل نوعا معينا من المعاملات الجارية وهي مبادلات السلع، فإذا ما زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائضا في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري، وليس من الصحيح دائما القول: أن تكوين فائض الميزان التجاري في صالح البلد أو أن تكون العجز في الميزان التجاري في غير صالحه قبل أن نعرف الأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض أو العجز، ونستطيع أن نرى أن هناك بنودا أخرى من الصادرات والواردات غير النشاط السياحي أو على أداء بعض أنواع الخدمات مثل النقل البحري إلى البلاد الأخرى، ونستطيع أن نقف على أمثلة واقعية لبلدان اعتمدت في جانب كبير من نشاطها الاقتصادي الخارجي على السياحة أو على ما تملكه من أسطول تجاري كبير للنقل البحري أو ما تدره لها استثماراتها بالخارج من إيرادات كبيرة ومنتظمة.

وفي هذه الحالات نجد أن فائض ميزان التجارة غير المنظورة يمكن أن يساهم بقدر كبير في تغطية بعض أو كل العجز الذي قد يتمون في الميزان التجاري، وعموما فإن عمليات الميزان التجاري في مثل هذه الحالات لن تتخذ نفس القدر من الأهمية الذي تتخذه في حالة البلدان التي تعتمد بصفة رئيسية على التجارة المنظورة، وقد تخطئ بعض هذه البلاد التي تعتمد على التجارة غير المنظورة بصفة أساسية إن حاولت إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق الفائض التجاري، فهذه السياسة لن تكون في صالحها لأنها قد تلجأ في سبيل تنفيذها وتحقيق المستهدف من ورائها تقييد الواردات من السلع الأجنبية وتشجيع صادرات بعض السلع التي لا تستطيع أن تتنافس في السوق العالمي، وإذا تحقق هذا فإنه يتم على حساب النشاط التجاري غير المنظور الذي تتميز فيه البلد نسبيا وتستدر منه مكسبا عاليا، وبالتالي يحدث سوء توزيع للموارد الاقتصادية وتتعرض رفاهية المستهلك للتناقض ، والنقطة الثانية التي يجب أن ينبه إليها تختص بالظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض أو العجز في الميزان التجاري فإذا تحقق الفائض التجاري (ونفس المناقشة تنطبق على ميزان التجارة غير المنظورة) في ظروف

اقتصادية ملائمة فإنه يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، وتتمثل هذه الظروف عموما إلى الاتجاه نحو التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية في أفضل الاستخدامات الممكنة وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف وإتباع سياسة تجارية حكيمة تعمل على تنمية الصادرات التي تتميز بها البلدان نسبيا "حاضرا أو مستقبلا إن كانت الصادرات في مرحلة نشأتها الأولى" أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة أو بإتباع سياسة تجارية تعمل على تقييد الواردات وضغطها بغض النظر عن رفاهة المستهلك، وحماية الإنتاج المحلي البديل أو إعانته ماليا بغض النظر عن مسألة الكفاءة النسبية لهذا الإنتاج حاضرا أو مستقبلا، فإن مثل هذا الفائض لا يدل على شيء آخر من نجاح البلد في تحقيق سياسة معينة قصيرة النظر غالبا ما تؤدي إلى مزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي.[1]

2- حساب رأس المال:

يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة مع التمييز ما بين المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل، ويقصد بالمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل تلك التدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو بالعكس والتي تطول فترتها عن العام الواحد و تضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها، والاستثمار الدولي المباشر وهو ذلك الاستثمار التي يديره أصحابه بصفة مباشرة ويتحملون مسؤولياته ويحققون أرباحه أو خسائره لأنفسهم، ولقد انتشر هذا النوع من التدفقات الرأسمالية انتشارا كبيرا خلال القرن التاسع عشر واتخذ شكلا كاد أن يكون واحد في جميع الحالات ألا وهو شكل التدفقات الرأسمالية الخاصة من بعض الدول الاستعمارية المتقدمة اقتصاديا مثل انجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا إلى مستعمراتها وتوابعها السياسية في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، أما خلال القرن الحالي فإن هذا النموذج من التدفقات الرأسمالية الاستعمارية طويلة الأجل قد انتشر كثيرا بسبب استغلال المستعمرات ثم بسبب التعرض للمصادرة أو للتأميم أو لمشاركة باهظة من الحكومات المستقلة الوطنية في الأرباح المحققة بالإضافة إلى الضرائب المرتفعة التي تخلصها هذه الحكومات من أصحاب الاستثمارات، وفي الثمانينات ثم في التسعينات من القرن 20 إزداد تيار الاستثمار المباشر مرة أخرى على مستوى العالم، ونالت الدول النامية نصيبا من هذا الاستثمار، ولكن معظم الاستثمار المباشر على مستوى العالم كان بين الدول المتقدمة بعضها ، أما القروض طويلة الأجل فهي تمثل الشكل الغالب، في العصر الحديث، التدفقات الرأسمالية الدولية طويلة الأجل، وهي إما مصادر خاصة أو مصادر حكومية، أي عامة أو من منظمات تمويلية دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD

[1] – عبد الرحمان أحمد سري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 202، 203.

والمؤسسات التابعة له، وبعد أن تعرفنا على الأنواع والأنماط الرئيسية لرؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل وجب التأكد من الطريقة التي تقيد بها، فالقروض الرأسمالية الأجنبية، وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية بالخارج وكذلك الاستثمارات لإقامتها برؤوس أموال ومباشرة تسجل جميعها في الجانب الدائن في حساب رأس المال لأنها تمثل أرصدة من العملات الأجنبية تتدفق في داخل البلد والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من جانب المواطنين أو الحكومة وكذلك الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها المواطنون من الأفراد أو الشركات في دول أجنبية، فجميع هذه التدفقات الرأسمالية إلى خارج البلد تقيد في الجانب المدين في ميزان حساب رأس المال.

وينبغي الإشارة إلى الخطأ الشائع مثلا أن الأصح هو أن تقيد القروض الأجنبية التي يحصل عليها المواطنون من الأفراد أو الشركات أو الحكومة في الجانب المدين حيث أنها تزيد مديونية البلد تجاه العالم الخارجي، وأن تقيد القروض الوطنية للأجانب في الجانب الدائن في حساب رأس المال حيث أنها تمثل عناصر دائنة في المعاملات الدولية، ومن الممكن شرح خطأ هذا المنطق تفصيلا على أساس عمليات القيد المزدوج التي تتم في خلفية ميزان المدفوعات، ولكن القاعدة العامة البسيطة التي تم البدء بها هي أن أي معاملات يترتب عليها تحقيق متحصلات أو مقبوضات من الخارج تقيد في الجانب الدائن، ومثال هذه الصادرات أو القروض الأجنبية إلى البلد، بينما أيه معاملات يترتب عليها القيام بمدفوعات إلى الخارج تقيد في الجانب المدين، ومثال هذا الواردات أو القروض الوطنية للأجانب.

والقسم الثاني من حساب رأس المال يخص المعاملات الرأسمالية أو تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، التي تتم بصفة تلقائية وذلك تميزا لها عن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، والتي سوف يتم ذكرها في الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة وتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى البلد تقيد في الجانب الدائن أما تلك تأخذ طرقها إلى خارج البلد فتقيد في الجانب المدين، وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عدة منها:

أ-التهرب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة في بلد ما. مثل ظروف التضخم الشديد أو الظروف السياسية المضطربة أو الحرب، والملاذ ببلد آخر يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية أفضل.

ب-الرغبة في تحقيق دخل آخر، مثلا بشراء أصول أجنبية قصيرة الأجل(مثل أذونات الخزانة والأوراق التجارية) أو بإيداع رأس المال بفترة قصيرة في أحد البنوك الأجنبية. حيث يرتفع سعر الفائدة نسبيا وذلك لتحقيق عوائد أكبر مما يمكن أن يتحقق من الاستثمارات قصيرة الأجل المماثلة داخل البلد.

ث- لغرض المضاربة، ويحدث عند توقع تغيرات ملموسة في القيمة الدولية للعملة الوطنية لأحدى البلدان لأسباب عديدة، وقد تكون اقتصادية ومن ثم يتسارع المضاربون بتحويل أموالهم للبد المعني لشراء مقادير من عملته قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي. ثم يبادروا ببيع هذه المشتريات عند تحقيق توقعاتهم المتفائلة، ويمكن أن يحدث العكس فتتسرب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من بلد من البلدان بسبب توقع حدوث هبوط ملموس في القيمة الخارجية لعملته الوطنية.

3- صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة:

يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات فإنهم يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للعملات الجارية والرأسمالية معا، فيتحقق عجز في ميزان المدفوعات حينما يكون مجموع الجانب المدين في ميزان المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما، ويتحقق الفائض في الحالة العكسية.

وبعد إجراء التسوية الحسابية للعجز أو للفائض بواسطة التحرك في عناصر الاحتياطات الدولية، يصبح ميزان المدفوعات متوازيا من الناحية الحسابية أي يحدث تكافؤ أو تعادل حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والعناصر المدينة في ميزان المدفوعات ومثل هذا "التوازن الحسابي" يجب أن يفرق تماما عن التوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يمكن أن يتحقق لو تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية من مجموع الجانب الدائن فيهما، فالتوازن الحسابي هو "توازن حتمي" لابد أن يتم، إما التوازن بالمفهوم الاقتصـــادي فله ظـــروف خاصة يتحـــقق فيها، فإن لم تتـــوافر هذه الظروف فلن يتحـــقق.

وخلاصة القول أن التحركات في الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات أي تستخدم بغرض تحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.

والاحتياطات الدولية تضم العناصر الآتية:

أ- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (وزارة الخزانة، البنك المركزي أو صندوق الصرف الأجنبي) ويجب تمييز الذهب النقدي عن الذهب الذي يمتلكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له ويتم التعامل فيه بغرض البيع والشراء والذهب بالمعنى الأخير- أي الذهب غير النقدي- يعامل على أنه سلعة عادية وتقيد صادراته في الميزان التجاري مثل أي صادرات وواردات سلعيه.

ب- رصيد العملات الأجنبية والودائع التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها، لدى البنوك الأجنبية.

ت- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (مثل أذونات الخزانة الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة) لدى السلطات النقدية والتي يمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة عند الضرورة وتزداد أهمية هذا العنصر (03) والعنصر السابق (02) كلما أمكن الحصول على عملات صعبة أو قابلة للتحويل عن طريقها.

ث- الأصول الوطنية قصيرة الأجل لأذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية، التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.

ج- الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية وهذا العنصر (05) والعنصر (4) يمثلان الالتزامات لأجل قصير تجاه الدولة الأجنبية والتغيرات فيهما تستخدم أيضا لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

ح- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية، أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها.

خ-موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقية.

د- أية قروض تنظم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز من ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

إن التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها، فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة، وهي تلك التي تتم لذاتها، وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب الذهب

للأغراض التجارية فقط، ويعرف الثاني بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية وتترتب على العمليات الأولى، فهي لا تجري لذاتها وإنما تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل، في شكل قروض، أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية.[1]

وعلى ذلك فإن التوازن أو الاختلال، يقصد به التوازن أو الاختلال الاقتصادي والذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها.

فيعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب، بل المنطقي أن يحدث من عام لآخر اختلال بين جانبي الميزان، تارة بالزيادة وأخرى بالنقصان، بحيث أن الفرق بين جانبي الدائنية والمديونية يتلاشى على فترة طويلة نسبيا أو يكاد يعوض خلالها الفرق الموجب، الفائض، الفرق السالب، العجز، عندئذ يمكن القول أن ميزان المدفوعات في حالة توازن خارجي، فالتوازن الحقيقي يسمح بدرجة من الاختلال بتأرجح في ميزان المدفوعات حول نقطة التوازن وهي تعادل جانبي الدائنية والمديونية تعادلا لاستلزم دفع "مدفوعات موازنه" بالمعنى الذي رأيناه وعلى الرغم من أن التوازن السنوي في ميزان المدفوعات حالة مثالية نظرية بحته لا تتحقق، خاصة في مجتمعات الحركة والديناميكية والتنمية إلا أن الهدف مطلوب وإن لم يتحقق وتبدوا أهميته في أن الانحراف عنه مقياس دقيق للحالة الاقتصادية الخارجية والداخلية أيضا، لكل دولة خصوصا، إذا عرفنا حجم هذا الانحراف فائضا أو عجزا، ثم الأسباب التي أدت إلى حدوثه، وكيف تمت معالجته.

وعلى ذلك يجب التفرقة بين الاختلال المؤقت والاختلال الدائم في ميزان المدفوعات، فالأول لا يثير مشكلات كبيرة لأنه لابد وأن يختفي ولا يدعو إلى اتخاذ أي إجراء خاص لمكافحته، أما الثاني فإنه يدعوا إلى اتخاذ إجراء ما للحد منه وإزالته كلية، ويرجع السبب في هذا إلى أن مثل هذه الاختلال إنما يعني نقصا، أو زيادة مستمرة في أصول الدولة قصيرة الأجل، وزيادة أو نقصا في خصومها من هذا النوع.

[1] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، جامعة الإسكندرية، 2004، ص. ص،69-70.

أولا: أسباب الاختلال وأنواعه

قد يحدث أن تمر بالدولة أو بالخارج ظروف معينة من شأنها إحداث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز أو فائض هذا الاختلال يتخذ صورا مختلفة، بحسب مصدره والأسباب التي ينشأ عنها والتي من أهمها:

1- عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا والاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول كاكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغني كليا أو جزئيا عن طلبه من المواد الأولية الطبيعية الوطنية، أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض الصادرات أو كليهما معا، وتغير الظروف والعوامل السياسية كقيام الحروب وما نسبته من زيادة الطلب على الموارد الأولية والأسلحة المختلفة، أو اضطراب الأحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل أسواقا خارجية هامة لصادرات دول أخرى ...الخ.

2- عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسات النقدية والمالية، كالتضخم ، أو الانكماش الذي يصيب دولة ما يؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات منها والواردات إليها، وأيضا التضخم والانكماش الذي يصيب دولة أخرى وتنتقل آثاره عن طريق مضاعف التجارة الخارجية من بلد لآخر، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

3- إقدام الدول المختلفة على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيراد الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبيا، وتمويلها قروض طويلة الأجل معقودة مقدما، وهنا يختلف الحال حسب التعريف الذي يتبناه الاختلال في ميزان المدفوعات وعموما يتأثر طابع ميزان المدفوعات للدولة، وبصفة خاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد المختلفة وانتقاله من مرحلة اقتصاد متخلف إلى مرحلة اقتصاد متقدم، وهذا يتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي صورة خاصة لميزان المدفوعات الدولية.

3- سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الأثمان الوطنية في الدول المختلفة، فإذا كان سعر صرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وعلى العكس من ذلك إذ تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية

عنـــد مستوى أقل مـــما يتفـــق مع مســـتويات الأثمـــان الـــسائدة في الداخل في علاقتـــها بالأثمان في الخارج أدى هذا إلى ظـــهور فائض في ميزان المدفوعات.

4- التغير في ظروف كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد وتوزيع الموارد بين مختلف فروعه مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية، مثال تحول الطلب من النترات الطبيعي إلى النترات الصناعي أصاب تجارة شيلي بعجز شديد، كذلك ظهور البترول في عدد من الدول العربية الأمر الذي أتاح لها تحقيق فائض في ميزانها الخارجي، أو تدهور الدولة من حيث إنتاجية فروعها الصناعية في الأسواق العالمية، وكذلك تدهور قدرة الدولة على المنافسة الخارجية لارتفاع نفقات الإنتاج نتيجة لانتهاجها سياسة اجتماعية تغالي في رفع الأجور أو على العكس، ازدياد تلك القدرة نتيجة انخفاض في النفقات يعتمد على سوق مرن للقوى العاملة ولمواجهة تلك الاختلالات الهيكلية قد يتطلب الأمر إعادة توزيع موارد الدولة ونقلها من الفروع الكاسدة إلى فروع جديدة أو تجديدا شاملا لطاقتها الإنتاجية تدعيما لقدرتها على المنافسة أو تغييرا في سياستها الاجتماعية كل بحسب نوع الاختلال الهيكلي ذاته.

ثانيا: توازن المدفوعات الدولية:

إذ حدث اختلال في ميزان مدفوعات دولة ما أمكن تعويض ذلك بكفالة التوازن الحسابي، عن طريق العمليات الموازنة التي تتحقق من انتقالات الذهب والعملات الأجنبية أو رأس المال قصير الأجل، والقصور الرئيسي في نظام النقد الدولي الحالي هو أن الدول ليست على استعداد لقبول وسائل الموازنة التي يفضي بها هذا النظام.

فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج، أو التقليل من آثارها، مما ينتج عنه استمرار الاخـــتلال و خاصة العجز ، لمدة أطول و السؤال الذي يطرح نفسه هو :كيف يمكن معالجة هذا الاخـــتلال ؟و هـــل هناك قوى تلقائية من شأنها إعادة التوازن ؟ أو الأمر يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجـــراءات الطارئـــة التي يتم تحديدها بالنسبة لكل دولة على حدا ؟

و التوازن الخارجي ليس في حد ذاته هدفا مستقلا و إنما هو في الحقيقة شرط لتحقيق أهـــداف داخليـــة على جانب كبير من الأهمية، فالغاية الكبرى لكل دولة هي تحقيـــق التـــوازن الخـــارجي و الأهـــداف الداخلية في نفس الوقت وبصفة مستمرة ، ولكن لا بد من الناحية العلمية ،من قبول الاختلالات بشـــرط ألا تدوم وقتا طويلا و في الأجل القصير ، قد يسهم عدم التوازن الخـــارجي فـــي تحقيـــق هـــدف أو مجموعة من الأهداف الداخلية إذ يساعد وجود عجز خارجي في ميـــزان الســـلع و الخـــدمات علـــى امتصاص ضغوط تضخمية عابرة ، كما أن تحقيق فائض في ذلك الميزان قد يتحول دون تدرج البطالة

الدورية في أوقات الكساد . و هذا الاختلال ممكن معالجته عن طريق حركة رؤوس الدولية طويلة الأجل على أنه لما كانت هذه الحركات مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي فقد ميز الاقتصاديون بين مجموعة مختلفة من المراحل التي تمر بها الدول المقترضة لرؤوس الأموال منذ أن تشرع في تمويل عمليات التنمية .و هذه المراحل هي :[1]

1- مرحلة الدول حديثة العهد بالاقتراض:

و تتميز هذه المرحلة بوجود عجز في كل من الميزان التجاري بالمعنى الضيق و ميزان الخدمات وبالتالي في ميزان المعاملات الجارية ، ووجود فائض في ميزان المعاملات الرأسمالية ، إلى جانب قيام الدولة باستيراد الآلات و المعدات اللازمة للتنمية ، فإنها تضطر إلى دفع فوائد القروض التي سبق وأن حصلت عليها (فهي تقترض ولا تقرض) و من شأن ذلك أن يؤدي إلى عجز ميزان العمليات الجارية ، و لأن الدولة تلجأ إلى اقتراض رؤوس أموال طويلة الأجل من الخارج يؤدي إلى عجز ميزان العمليات الجارية فسيكون هناك رصيد موجب في ميزان المعاملات الرأسمالية .

2- مرحلة الدول المقترضة المتقدمة :

تتميز هذه المرحلة بوجود عجز في الميزان التجاري ، حيث أن الدولة تكون قد استخدمت القروض السابقة في تنمية قواها الإنتاجية ، الأمر الذي يترتب عليه أنها لا تستطيع أن تصدر للخارج (التي غالبا ما تكون من المواد الأولية) و لأن هذا الفائض في الميزان التجاري لا يمكن الدولة من سداد فوائد القروض التي تسبق و أن حصلت عليها في الفترات السابقة و كذا أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فإن ميزان العمليات الجارية في مجموعه يكون في حالة عجز ولكي تستطيع الدولة تسوية هذا العجز يترتب عليه رصيد موجب في ميزان المدفوعات الرأسمالية .

3- مرحلة الدول الحديثة العهد بالإقراض:

تتميز هذه المرحلة بما يلي :

-فائض في الميزان التجاري، لأن الدولة بسبب الاقتراض الدولي تكون قد توصلت إلى تنمية جهازها الإنتاجي، و لذا فهي تصدر أكثر مما تستورد.

- رصيد موجب لميزان المعاملات الجارية، هذا الرصيد بعضه يصدر إلى الخارج في صور قروض لدول أخرى، بينما يستخدم البعض الآخر في سداد ما سبق و أن حصلت عليه الدولة من قروض.

-رصيد سالب لميزان المعاملات الرأسمالية، لأن الدولة تكون قد بدأت في إقراض الدول الأخرى.

[1]- محمود يونس ،اقتصاديات دولية ، كلية التجارة ، الإسكندرية 2007 ، ص.ص ، 262 -264.

4- مرحلة الدول المقرضة المتقدمة:

و تتميز هذه المرحلة بالآتي :

- عجز في الميزان التجاري ، بسبب : الاستيراد أكثر من التصدير.
- فائض في دخول الإستثمارات بسبب تصدير رأس المال إلى الخارج ، هذا الفائض يغطي عجز الميزان التجاري و يجعل رصيد المعاملات الجارية في مجموعه موجبا .
- عجز في ميزان العمليات الرأسمالية ، إذ أن الدولة تصدر رأس المال إلى الخارج .

أخيرا، فإن هذه المراحل ما هي إلا اتجاهات عامة قد تتحقق في بعض الحالات وقد لا تتحقق في البعض الآخر. فهذه المراحل مثلا لا تطبق على الدول المتخلفة التي مازالت رغم الاستثمارات الأجنبية فيها منذ زمن بعيد أسيرة التخلف مصدرة للمواد الأولية ولم تنتقل إلى مرحلة أخرى.

قياس العجز والفائض في ميزان المدفوعات :

إن حقيقة ميزان المدفوعات يكون دائما متوازن في المعنى المحاسبي لا يعني أن البلد لا يواجه أبدا صعوبات المدفوعات. على العكس تماما الرصيد الأجنبي للميزان يستلزم تساويا ليس للمجموع الكلي للبنوك المدينة والدائمة وإنما لفئات معينة من البنوك. فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعات معينة من البنوك التي تفصل عن الاسم الرئيسي لميزان المدفوعات باعتبار أنها في بعض النواحي المهمة.

إن ميزان المديونية الدولية يعكس صافي تحركات رؤوس الأموال بالداخل أو الخارج، كما تسجل في حساب رأس المال بميزان المدفوعات، هل هذا يعني أن حساب رأس المال الكلي هو المقياس الصحيح للرصيد؟ إطلاقا، ميزان المديونية هو حساب رصيد مشابه لميزانية إحدى الشركات، إنه يصمم ليبين مركز الدائنية- والمديونية الدولية للبلد عند نقطة زمنية معينة- بالزيادة والنقص لصافي الأصول الوطنية وميزان المدفوعات نفسه هو فكرة مشابهة لحساب الدخل (الأرباح والخسائر) إنه يصمم ليبين ما يحدث للعلاقات الاقتصادية الدولية الجارية للبلد على مدى فترة من الزمن.

بهذا الشكل فان اختصاصه الأساسي يكون ليس بالاعتبارات وإنما بالسيولة بالزيادة أو بالنقص في الأصول والالتزامات الأجنبية السائلة (بما فيها الأصول الاحتياطية الرسمية).

هذه أصول والإتزامات نقدية يكون لها درجة كافية من السيولة بحيث تعتبر كوسائل للمدفوعات الدولية، قياس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات يجب أن يعكس التغيرات في صافي مركز السيولة للبلد.

والعجز يظهر في ميزان المدفوعات عندما تفوق المعاملات التلقائية التي تستلزم مدفوعات نقدية والتي تتضمن متحصلات نقدية. والعجز يعني أن البلد يخسر سيولة للآخرين، يستنزف أصوله الأجنبية السائلة (مما في ذلك الأصول الاحتياطية الرسمية) أو يراكم التزامات أجنبية سائلة، وبالعكس الفائض يوجد عندما تفوق المتحصلة في النقدية التلقائية المدفوعات النقدية التلقائية.

المطلب الثالث: تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية وميزان المدفوعات

تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي يؤدي إلى اختلاف في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات، كما يؤدي تحكم بعض الدول في أساليب الفن الإنتاجي، إلى التحكم في السوق الدولية، وبالتالي زيادة صادراتها وبالمقابل تنخفض فيه صادرات الدول الأخرى التي لا تزال تكاليف إنتاجها ثابتة ويظهر ذلك جليا من خلال ما يلي:

- التفاوت بين معدل النمو المحلي والأجنبي.
- التغير في تفضيلات الطلب.
- الاختلافات في التطور التكنولوجي ووفرة عوامل الإنتاج.
- التغير في البيئة الاقتصادية والسياسية (مستوى الحماية، نشوء تكتلات تجارية...الخ)

فإذا مثلنا ميزان المدفوعات (BP) على شكل دالة في كل من سعر الفائدة (I) والدخل الوطني (Y) BP(I,Y)، نجد أن ميل ووضعية المنحنى (BP) يتحدد بعاملين أساسيين هما:[1]

أولا: مصادر النمو الاقتصادي الداخلي

إذا كان الإنتاج في اقتصاد ما موجها نحو التصدير، فان الميزان التجاري يتدهور بسرعة اقل عندما يرتفع الدخل الوطني، حيث أن ميزان المدفوعات يكون اقرب إلى الأفقية وبالعكس، ففي ظل اقتصاد يعتمد على الدخل الوطني فيه على الإنفاق الحكومي أو على الإنتاج الغير القابل للتصدير يكون معرضا أكثر لمشاكل العجز التجاري ، و يصبح في هذه الحالة(BP) أكثر عمودية .

ثانيا: تؤثر حساسية حركات رؤوس الأموال الدولية للتغيرات في فروقات أسعار الفائدة المحلية والخارجية مباشرة على ميل منحنى(BP) ، فإذا كانت هذه الأخيرة تامة الحركة ، فإن تغييرا صغيرا على ميل منحنى(BP) أفقيا . وهذا معناه أن سعر الفائدة المحلي يبقى دائما مساويا لسعر الفائدة الخارجي الحقيقي ، في حين إذا كانت رؤوس الأموال الدولية عديمة الحركة ، فإنها لن تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة ويكون منحنى (BP) في هذه الحالة عموديا.

[1] صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلاف في ميزان المدفوعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير من قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2006-2007، ص.ص، 48-49.

غير أنه بالنسبة لوضعية المنحنى، فنقول أنه يتحرك في المجال الهندسي(Y,I) عندما تؤثر العوامل الخارجية على الميزان التجاري (الصادرات والواردات) وعلى ميزان رؤوس الأموال (دخول وخروج رؤوس الأموال) أما العوامل الخارجية التي تؤثر على الميزان التجاري ورؤوس الأموال هي: الدخل العالمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة الخارجي الحقيقي.

ويمكن تلخيص العوامل المحددة لميل منحنى (BP) والعوامل المساعدة على تحركه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): ملخص للعوامل المؤثر على ميل ووضعية منحنى ميزان المدفوعات.

نوع التأثير / العوامل	التغيير	يصبح منحنى BP	نحو: BP يتحرك منحنى
1- النمو في الصادرات	زيادة	أكثر أفقية	-
2-النمو في الإنفاق الداخلي	زيادة	أكثر عمودية	-
حساسية حركات رؤوس الأموال لأسعار الفائدة	انخفاض	أكثر عمودية	-
1-الدخل العالمي	زيادة	-	الأسفل
	انخفاض	-	الأعلى
2-سعر الصرف الحقيقي	تدهور	-	الأسفل
	تحسن	-	الأعلى
3-سعر الفائدة الحقيقي الخارجي	زيادة	-	الأعلى
	انخفاض	-	الأسفل

المصدر: صيد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 49.

ويحدث التوازن الخارجي عندما يكون ميزان المدفوعات متوازنا، وإلا يكون البنك المركزي في وضعية الخاسر والرابح فيما يتعلق بالاحتياطات من العملة الأجنبية ويظهر الشكل رقم 11 منحنى BP=0 (المتوازن) ويكون أفقيا في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية عند مستوى سعر الفائدة الخارجي IF.

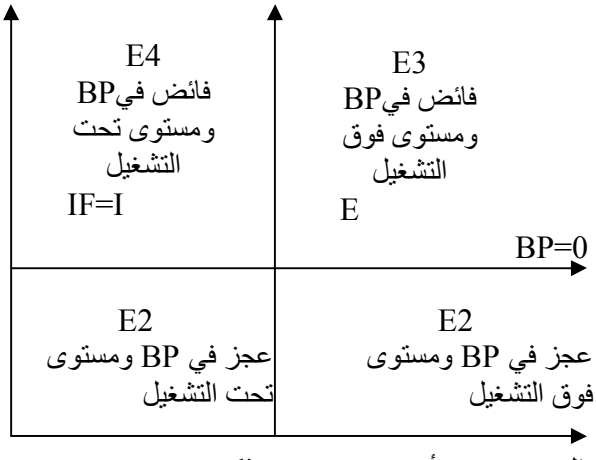

الشكل رقم(11): التوازن الداخلي والخارجي لميزان المدفوعات.

المصدر: صيد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

النقاط الموجودة فوق المنحنى BP=0 تناسب الفائض في ميزان المدفوعات، وتلك الموجودة تحته تناسب العجز، النقطة E هي النقطة الوحيدة التي يتحقق عندها التوازن الداخلي والخارجي فالنقطة E1 مثلا تناسب حالة مستوى تحت التشغيل وعجز في ميزان المدفوعات، بينما تمثل النقطة E2 فائض في التشغيل وعجز في الميزان الخارجي، ومنه فان الوصول إلى نقطة التوازن الداخلي والخارجي يستدعي اعتماد توليفة من السياستين المالية والنقدية أو ما يعرف باسم السياسة المتناقصة.

ثانيا: الاختلالات الاقتصادية وأنواعها:

هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه لميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال وهو تساوي الجانب الدائن للمدين لمجموع الجانبين أما التوازن الاقتصادي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقيق التوازن المحاسبي. والتوازن الاقتصادي هو تساوي مجموع الحقوق والديون في ميزان العمليات الجارية وميزان العمليات الرأسمالية طويلة الأجل.

الجدول رقم (14): جدول توضيحي للتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

البيان	الحقوق	الديون	الرصيد
1- ميزان العمليات الجارية			
أ- ميزان التجارة المنظورة	**300**	**360**	**60-**
ب- ميزان الخدمات	**160**	**180**	**20-**
ج- ميزان الفوائد الأرباح والاستثمارات	**40**	**100**	**60-**
			140-
2-ميزان العمليات الرأسمالية طويلة الأجل	**340**	**200**	**140+**
المجموع	**840**	**840**	

المصدر: صيد أمين مرجع سبق ذكره، ص 50.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا جليا أن هذا الاقتصاد حقق توازنا محاسبيا يظهر من خلال المجموع النهائي لحسابات الكلية، لكن على الصعيد الاقتصادي فهناك عجز مسجل على مستوى الميزان التجاري يغطيه فائض ميزان العمليات الرأسمالية طويلة الأجل.

المبحث الثاني: انعكاسات التغيرات في أسعار البترول على ميزان المدفوعات

للتقلبات في أسعار البترول العالمية، مجموعة من الآثار الإيجابية و السلبية على موازين المدفوعات الدولية، ليس فقط بالنسبة للدول التي يحتل فيها البترول نسبة كبيرة في التجارة الخارجية ولكن أيضا بالنسبة لكثير من دول العالم الأخرى، وذلك لما يتصف به البترول من طبيعة معينة وعلاقات متداخلة ومتشابكة مع غيره من قطاعات الاقتصاد وما يمثله من أهمية نسبية كبيرة من حركة التجارة الدولية.وعليه سأحاول في هذا المبحث أن أبرز مدى العلاقة التي تربط ميزان المدفوعات بأسعار البترول.

المطلب الأول:العجز والفائض في ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول

تتخلص أهم آثار ارتفاع آثار التغيرات في أسعار البترول فيما يلي:

أولا: زيادة أعباء ميزان المدفوعات

أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تحميل موازين مدفوعات معظم الدول الصناعية الغربية مزيد من الأعباء بقدر زيادة قيمة وارادتها من البترول الخام . وفي الواقع فإن العبء قد اختلف باختلاف مصادر الطاقة في هذه الدول فلكما زاد اعتماد الدول على مصادر داخلية كلما خف العبء على ميزان مدفوعاتها والعكس صحيح، فالدول الصناعية تؤمن الجزء الأكبر من حاجتها إلى البترول من الموارد الداخلية ومن ثم فإن تأثير ارتفاع أسعار البترول على ميزان المدفوعات في كل منها كان أقل كثيرا، إذا ما قورن بأثر هذا الارتفاع على بقية الدول الصناعية الأخرى وخصوصا اليابان التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الطاقة المستوردة.[1]

وجدير بالذكر هنا أن ارتفاع أسعار البترول قد دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة الضخ من آبار لم تكن مربحة في ضوء المستوى القديم للأسعار، مما ساعدها على زيادة المعروض منه وبالتالي ساعدها على التقليل من اعتمادها على البترول المستورد.

ثانيا : تفاقم عجز ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى تراكم عجز موازين المدفوعات في كافة الدول المستورد بصفة عامة، ولكن الأثر كان أشد بالنسبة للدول النامية التي تستورد البترول بصفة خاصة.

وللرد على هذه الزيادات قامت الدول الصناعية بتخفيض الإنفاق واتخذت بعض السياسات الإنتاجية أدت جميعها إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعاتها.

---

[1] – كاحل بكري، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص 224.

إلا أن هذه السياسات لم تنجح في وقف التضخم النقدي، بل أدت على العكس إلى إيجاد تضخم نقدي مقرون بكساد اقتصادي عام وهو ما أطلق عليه الكساد التضخمي، وبطالة عمالية وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

وانعكست هذه السياسات سلبا على الدول النامية المستورة للبترول بعد أن كانت قد حققت بعض الفوائد الاقتصادية نتيجة فتح أسواق الدول الصناعية أمام صادراتها وبصفة خاصة السلع الصناعية. وتراكم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول نتيجة ارتفاع أسعار البترول وانخفاض صادراتها انخفاضا كبيرا، وكذا انخفاض أسعار هذه الصادرات، وازدياد أسعار وارداتها بصورة كبيرة سبب التضخم النقدي، قد أدى إلى انخفاض قيمة صادراتها بالنسبة إلى واردتها أي تدهور شروط التبادل بالنسبة لها وهو ما أدى إلى تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها.

ثالثا: ظاهرة العجز في موازين المدفوعات ومشكلة الديون الخارجية:

يترتب على زيادة أسعار البترول زيادة العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة الغربية والدول النامية المســـتوردة للبترول وتزيد مشكلة الدين الخارجي بالنسبة لهذه الأخيرة.

ولكن تفاوتت هذه المشكلة في حدتها من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية حيث استطاعت المجموعة الأولى التغلب تقريبا على هذه المشكلة في حين لم تستطع هذه الأخيرة الإفلات منها:[1]

وعند محاولة تقدير أثر زيادة سعر البترول على كل من الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية، من الضروري التفرقة بين أثرين منفصلين: الأثر المالي والأثر الحقيقي.

ويقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع الدول المنتجة للبترول بسبب ارتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فيقصد به المدفوعات النقدية.

وبحيث الفرق بين الاثنين لأن المدفوعات النقدية ترد مرة أخرى حيث تقوم الدول المنتجة للبترول بشراء مزيد من السلع والخدمات وهكذا تخفف المدفوعات الحقيقية من المدفوعات المالية.

بالإضافة إلى ذلك تعيد الدول البترولية جزء من المدفوعات النقدية أيضا، إلى الدول الصناعية من خلال استثمارها في هذه الدول، أما الباقي فيمكن الاحتفاظ به في بنوك أخرى، والمهم في هذه النقطة هو في بنوك أي دولة يتم الاحتفاظ بالأرصدة.

وإذا توازنت موازين مدفوعات هذه المجموعات من الدول نجد أنه بين عامي 1971م-1978 دفعت الدول الصناعية 84.4 مليون دولار مقابل وارداتها من البترول، أعادت الدول البترول من هذا

[1] منى البرادعي، مذكرات في الاقتصاد البترول، مرجع سبق ذكره، ص 135.

المبلغ 72.9 بليون دولار للدول الصناعية أي أن مـــشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تحقيق العجز في موازين مدفوعات الدول الصناعية.

أما بالنسبة للدول النامية غير المصدرة للبترول، فتبدوا الصورة مختلفة حيث لا تتناسب الزيادة في صادرات هذه الدول إلى الأوبك (9.4 بليون دولار بين عامين 1971-1978 مع إراداتها من البترول 24.1 بليون دولار عامي 1971-1978 كما لا تبلغ معنوية الأوبك لهذه الدول سوى جزء يسير من هذه المبالغ).

أما الأثر الثاني على موازين مدفوعات الدول الصناعية والنامية، فهو الاحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول فمعظم الأرصدة البترولية لدول الأوبك يتم الاحتفاظ بها في الدول الصناعية (في بنوك أو المستثمرات قصيرة الأجل)، أي أن هذه الأموال لم يكن لها أثر على عرض النقود في هذه الدول أو كان أثرها ضعيفا جدا.

ومنذ عام 1975 بدأت الصورة تتغير حيث بدأت دول الأوبك تنقسم إلى مجموعتين بالنسبة للدول العربية في الشرق الأوسط كان ميزانها التجاري في حالة فائض، أما الجزائر والإكوادور اندونيسيا ونيجريا وفنزويلا فقد أصبحت تعاني من عجز في الميزان الجاري بسبب زيادة وارداتها وأصبح الكويت مصدرا لرأس المال طويل الأجل، بينما كانت المجموعة الأولى تزيد من احتياطاتها كانت الثانية تسحب منها وكنتيجة صافية تسير المقارنة بالنسبة للأوبك كمجموعة إلى تناقص التراكم الصافي لاحتياطيات.

ولكن الوضع ظل خطيرا بالنسبة للدول النامية غير المنتجة للبترول، فقد دفعت 11.4 بليون دولار عام 1975 زيادة عن عام 1970 مقابل وارداتها من البترول، وتحصلت على 5.2 بليون دولار فقط مقابل صادراتها لدول البترول مما كان يشكل خسارة حقيقية بالنسبة لها، على الرغم من زيادة أسعار بعض صادراتها من المواد الأولية ومع ذلك فالزيادة الحقيقية في سعر البترول كنسبة مئوية من ناتجها الوطني الإجمالي (المنخفض) كانت أكثر خطورة من أثرها على الدول الصناعية بكثير.

ويصبح موقف الدول النامية أكثر صعوبة إذا أخذنا في الاعتبار الآثار الغير مباشرة مثل عدم امتلاك معظم هذه الدول لمعامل التكرير أو الصناعات البتر وكيماوية، وعلى ذلك فوارداتها من البترول لا تأتي مباشرة من الأوبك وإنما من الدول الصناعية.[1]

[1] – سامي السيد، محاضرة في اقتصاديات البترول، معهد البحوث والدراسات العربية، 2008، ص 02

مشكلة الديون الخارجية:

واجهت هذه المشكلة كل من الدول الصناعية والدول النامية غير مصدرة للبترول ولكن بطريق مختلفة، فاحتياطات الأوبك المتزايدة المحتفظ بها في الدول الصناعية تشكل دينا على هذه الأخيرة لدول الأوبك، فالاحتياطات عبارة عن حق مقابل سلع وخدمات تتم في المستقبل في الدول الصناعية وهناك طرق عديدة يمكن بها للدول الصناعية أن تدافع عن نفسها في حالة المطالبة بهذا الحق أقلها التضخم وتخفيض قيمة العملة، أما بالنسبة للدول النامية التي تكون ديونها بعملات غير عملتها الوطنية فإن خطر الإفلاس يكون أكبر.

وقد تزايدت الديون الخارجية للدول النامية بمعدل السريع منذ عام 1973م، ولكن بداية المشكلة كانت في مطلع حقبة السبعينات، مع أزمة الكساد التضخمي التي واجهت الاقتصاديات الرأسمالية في ذلك الحين، وقد ترتب على هذه الأزمة من ناحية، تراخي شديد في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها دول العالم الثالث، صاحبه تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية، مما شكل عقبة إضافية أمام صادرات البلاد النامية وقد أدى ذلك إلى نقص في حصيلة النقد الأجنبي للبلاد المختلقة، ومن ناحية أخرى اتجهت أسعار الواردات من البترول إلى الارتفاع، وخاصة بعد 1973، حيث ارتفعت أسعار السلع الصناعية بنسبة أكبر من أسعار البترول، كما سبق الإشارة وقد نجم عن ذلك زيادة عجز موازين المدفوعات وحدوث أزمات حادة في السيولة النقدية الخاصة بها.

وقد لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي بشكل متزايد، ساعد عليه أن ظروف الأسواق النقدية العالمية في ذلك الوقت، وبالذات في أعقاب عام 1973، كانت تسمح بتلبية حاجات الدول المتخلفة إلى الاقتراض حيث كان هناك إفراط في السيولة، ساعد البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في البلاد الرأسمالية إلى إقراض الدول المتخلفة بسخاء دون ضوابط أو مراعاة بقواعد الإقراض المعروضة، سعيا وراء الربح.

وكانت السبب وراء هذه الزيادة في السيولة نمو وتضخم ما يعرف بسوق الدولارات الأوروبية من ناحية، وانخفاض طلب الدول الرأسمالية الصناعية على تلك الموارد النقدية من ناحية أخرى نتيجة لموجة الكساد التضخمي.

وقد ارتبط نمو سوق الدولارات الأوروبية بظهور عاملين رئيسيين هما:

1- زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية، وخاصة بعد حرب الفيتنام، العام الذي أدى إلى ضخ كميات هائلة من الدولارات الأمريكية من الولايات المتحدة وبقائها تحت سيطرة البنوك التجارية القوية في غرب أوروبا.

2- ظهور ما يسمى بالبترو–دولار وهي عبارة عن الموارد النقدية الضخمة التي نتجت عن تدوير الفوائض المالية بدول الأوبك في السبعينات والتي انسابت إلى تلك البنوك الغربية تحت تأثير وزيادة سعر الفائدة.

وقد ازداد النمو الهائل للفروض المصرفية مع الارتقاء الكبير الذي حدث في سعر الفائدة على هذه القروض بعد تعويمه في أواخر السبعينات، حيث حققت البنوك التجارية أرباحا هائلة من تلك القروض.

وفي نفس الوقت ازدادت أزمة الديون الخارجية للدول المختلفة حدة، حيث ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الإجمالي للدول النامية ذات الدخل المنخفض.

والخلاصة أن الدول الصناعية كانت قادرة على مواجهة المدفوعات المتزايدة للبترول من الناحية الحقيقية وتمكنت من المحافظة على أوضاعها المالية بسبب تزايد مشتريات الأوبك منها واستثماراتها فيها واحتفاظها باحتياطاتها في البنوك الغربية أو غيرها من الأدوات المالية.

أما الدول النامية الغير مصدرة للبترول فلم تكن عن نفس الدرجة من حسن الحظ فقد تكبدت مدفوعات حقيقية أكبر سواء كمدفوعات مباشرة لأعضاء الأوبك أو كمدفوعات غير مباشرة من خلال الشراء بأسعار أعلى للمنتجات البترولية من الدول الصناعية، وهذه المدفوعات الحقيقية قد قللت من قدرتها على تنفيذ برامج التنمية بها.

وحيث أن دول الأوبك بصفة عامة لم تستثمر أموالها في الدول النامية ولم تحتفظ باحتياطاتها بعملات الدول النامية، فإن وضع الدول النامية يزداد حرجا سنة بعد الأخرى.

وقد لجأت الدول النامية إلى تمويل جزء من العجز في مدفوعاتها عن طريق مؤسسات الإقراض العالمية مما أسهم في زيادة حدة المشكلة.

المطلب الثاني: التغيرات في الموازين التجارية في ظل تقلبات أسعار البترول

لتقلبات أسعار البترول العالمية مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية على الموازين التجارية ليس فقط بالنسبة للدول التي يحتل فيها البترول نسبة كبيرة في تجارتها الخارجية، ولكن أيضا بالنسبة لكثير من دول العالم الأخرى، وذلك لما يتصف به البترول من طبيعة معنية وعلاقات متداخلة

ومتماسكة مع غيره من قطاعات الاقتصاد وما يمتلكه من أهمية نسبية كبيرة في حركة التجارة الدولية.[1]

والجدول رقم(15) يمثل التغيرات الهيكلية في الموازين التجارية لمجموعة دول العالم، والذي يشمل ثلاث مجموعات حسب التقسيم الإحصائي الوارد، وعلاقة تقلبات الأسعار البترولية بهذه التغيرات، وذلك لسنوات مختارة من الفترة (1996-2005).

الجدول رقم (15):تطور رصيد الحساب الجاري لمجموعات دول العالم لبعض سنوات الفترة 1996-2005

الوحدة مليون دولار

مجموعة الدول / السنوات	دول المنظمة OECD	الدول النامية المستوردة للبترول	الدول النامية المصدرة للبترول
1996	9.2	9.0	(1.2)
1997	19.5	(27.2)	(63.9)
1998	(27.2)	30.5	(4.4)
1999	48.7	22.9	66.6
2000	4.0	(84.0)	102.4
2001	27.3	74.1	90.6
2002	28.0	41.2	50.1
2003	65.8	64.6	70.6
2004	57.5	24.4	171.6
2005	19.8	27.1	25.4

الملاحظة: الأرقام ضمن الأقواس تعني سالبا

المصدر: حسن عبد العزيز حسين، الطاقة والتنمية وموازين المدفوعة الدولية، القاهرة1979 ،ص 8.

[1] – البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم سنة 2004.

من خلال الجدول يمكن أن أستنتج ما يلي:

أولا: بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تعتبر مجموعة هذه الدول من أكثر دول العالم تأثرا وتأثيرا في صناعة البترول العالمية، لما بهذه الدول من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة في تحديد أسعار البترول عالميا، وقد تأثرت الموازين التجارية لهذه الدول بالتقلبات في الأسعار العالمية للبترول فقد تحول الفائض في الميزان التجاري لهذه الدول في عام 1996، 9.2 مليار دولار إلى عجز قدره 27.2 مليار دولار في عام 1998 وذلك مع الإخفاق المفاجئ لأسعار البترول سنة 1998 ومع حدوث الارتفاع التالي لأسعار البترول سنة 2000 قفز الفائض ليصل إلى 04 مليار دولار وقد قلل من العجز لهذه الدول التحويلات الخاصة في بعض السنوات خلال هذه الفترة حتى أن رصيد الحساب الجاري سجل فائضا في عام 2000 وقد كان لهبوط الأسعار سنة 2007، أثر الواضح على تحسن شروط تبادل التجاري بالنسبة لهذه الدول، وعلى سبيل المثال نجد أن الهبوط في أسعار البترول سنة 2005 أدى إلى انخفاض الفائض في حساب الجاري ليصل إلى 19.8 بالرغم من زيادة حجم الواردات من البترول لهذه الدول بحوالي 100 ألف برميل يوميا.[1]

ثانيا: بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول

تمثل الواردات البترولية نسبة كبيرة من إجمالي واردات هذه الدول وتعاني هذه الدول عجز مستمر في موازين مدفوعاتها يرجع أساسا إلى عجز الحساب الجاري هذه الدول، فمع حدوث الارتفاع في أسعار البترول، وصل رصيد الحساب الجاري لهذه الدول إلى عجز قدره 27.2 مليار دولار، وقد استمر هذا العجز بصفة أساسية إلى ارتفاع فاتورة الواردات البترولية لهذه الدول من ناحية، وتفاقم العجز في رصيد ميزان التجارة غير المنظورة لهذه الدول خلال هذه الفترة من ناحية أخرى.

وعندما أخذت أسعار البترول في الهبوط استفادت هذه الدول من ذلك حيث انخفضت قيمة وارداتها البترولية، وقد اتضح ذلك في رصيد الحساب الجاري لهذه الدول حيث أخذ في الانخفاض منذ عام 2003 حتى وصل إلى نفس رصيد العجز سنة 1996 تقريبا، وقد كان من الممكن أن ينخفض هذا العجز إلى أكثر من ذلك لولا أن انخفاض العجز التجاري السلعي لهذه الدول خلال هذه الفترة صاحبه انخفاض في الرصيد الإيجابي للتحويلات الخاصة لهذه الدول بسبب انخفاض تحويلات مواطني هذه الدول الأخيرة عن عدد كبير من العاملين الأجانب لديها بعد انخفاض أسعار البترول.

[1] – التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2008، ص157.

ثالثا: بالنسبة للدول النامية المصدرة للبترول

تعتبر هذه الدول المصدر الرئيسي للإمدادات البترولية في العالم، وتشمل هذه الدول أعضاء منظمة الأوبك بالإضافة إلى بعض الدول النامية الأخرى المصدرة للبترول من خارج هذه المنظمة، وقد انعكس ارتفاع أسعار البترول بصورة ايجابية على الموازين التجارية السلعية لهذه الدول، فمع حدوث الارتفاع الأول في أسعار البترول، قفز الفائض التجاري لهذه الدول ليصل إلى 102.4 مليار دولار سنة 2000 ومع استقرار أسعار البترول خلال الفترة 2001–2005 انخفض الفائض ليصل في عام 2002 إلى حوالي نصف ما كان عليه في عام 2000، ومع الارتفاع الثاني للأسعار قفز الفائض إلى 70.6 مليار دولار سنة 2003، ونجد أن الفائض حقق رقما قياسيا في عام 2004 حيث وصل إلى حوالي 171 مليار دولار وتجدر الإشارة هنا أن الكثير من دول هذه المجموعة استعانت بفوائضها البترولية التي تحققت خلال هذه الفترة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجذبت في سبيل ذلك الملايين من العمالة الأجنبية، مما جعل رصيد التحولات الخاصة وميزان التجارة غير المنظورة يسجلان عجزا يمتص جزءا كبيرا من فائض موازينها التجارية وهذا يتضح من انخفاض الفائض في رصيد الحساب الجاري لهذه الدول بالمقارنة مع الفائض التجاري المحقق لها خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة هناك أن مجموعة الدول الأعضاء وفي منظمة OPEC ظلت خلال الفترة محل الدراسة على حالة عجز مستمر في تعاملها التجاري مع مجموعة الدول التنافسية المستوردة للبترول، بينما سجلت الموازين التجارية للدول النامية المصدرة للبترول فائضا مع كل المجموعتين الأخيرتين، وهو عكس ما سجلته موازين مدفوعات الدول النامية المستوردة للبترول.[1]

و مجموعة الدول المختلفة قد اتخذت مجموعة من الإجراءات والوسائل لعلاج العجز في حساباتها الجارية ومن أهم الإجراءات التي اتبعت في هذا الصدد، هو تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، حيث كان هذا التخفيض هو الوسيلة المشتركة في جميع دول العالم لمحاولة إجراء عمليات الموازنة في موازين مدفوعاتها خلال الفترة موضع الدراسة.

ومن خلال العرض السابق للعلاقة بين التغيرات في الأسعار العالمية للبترول والاختلالات في موازين مدفوعات العالم، توصلت إلى:

أ- أن هناك علاقة نسبية واضحة بين ارتفاع أسعار البترول عالميا وبين العجز التجاري في موازين مدفوعات الدول الصناعية والدول النامية المستوردة للبترول من ناحية، وبينه وبين الفائض التجاري في موازين مدفوعات الدول النامية المصدرة للبترول من ناحية أخرى.

[1]– حسن عبد الله حسن، الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية،مرجع سبق ذكره، ص 81.

ب- أن تأثير التغيرات في أسعار البترول على موازين مدفوعات العالم لا يقتصر فقط على الأثر المباشر لهذه الأسعار على الميزان التجاري، بل يتعدى ذلك إلى حدوث آثار أخرى غير مباشرة تتمثل في الأثر على البنود الأخرى لميزان المدفوعات، فالمساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المصدرة للبترول لغيرها من الدول النامية واستثمارها في دول العالم، وتحويلات العاملين الأجانب لديها ... كل هذه البنود وغيرها ترتبط ارتباطا طرديا مع مستوى الأسعار العالمية للبترول وتترك آثار هامة على موازين مدفوعات كثير من دول العالم.

المطلب الثالث: الدخل الصافي لحصيلة الايرادات البترولية:

تتضح أهمية الدخل الصافي لقطاع البترول من النقد الأجنبي في تحديد الدور الحقيقي لهذا القطاع في تمويل احتياجات التنمية بوجه عام وفي سداد العجز في ميزان المدفوعات بوجه خاص، حين أن حقيقة هذا الدور يجب أن يتكرر على تحديد الدخل الصافي لهذا القطاع من النقد الأجنبي وليس الدخل الإجمالي منه كما يمكن تأكيد هذا الدور ببيان مدى كفاء القطاع في الحصول على النقد الأجنبي بأقل تكلفة ممكنة.

وتشير الدراسات أن صافي دخل قطاع البترول من النقد الأجنبي، عبارة عن الفرق بين حصيلة الصادرات وموارد هذا القطاع من هذا النقد وإراداته ومدفوعاته من هذا النقد.[1]

ولتحديد التكلفة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي بواسطة هذا القطاع أو المشروع، أي أنه لقياس هذا المعدل يستلزم حساب ثلاث عناصر رئيسية:

1- إجمالي التكلفة المحلية للقطاع.

2- إجمالي إيرادات القطاع من النقد الأجنبي.

3- إجمالي تكلفة القطاع من النقد الأجنبي.

أولا: التكلفة بالنقد المحلي

تشمل هذه التكلفة كل ما يتحمله قطاع البترول من تكلفة بالنقد المحلي في سبيل إتمام عملياته المختلفة من إنتاج وتكرير ونقل وتسويق وأهم بنود هذه التكلفة ما يلي:

– التكلفة الرأسمالية وتشمل الإعلام السنوي والفائدة على القروض المحلية للقطاع.

– تكلفة الأجور للعمالة الماهرة والغير ماهرة في القطاع.

[1] – حسن عبد الله حسن، الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية،مرجع سبق ذكره، ص 120.

- تكلفة المواد الخام المستخدمة بواسطة القطاع.
- أي نفقات أخرى يؤديها القطاع بالنقد المحلي.

1- التكلفة الرأسمالية:

أ- الإهلاك:

ويقصد به المبالغ التي تحجز لمواجهة النقص في القيمة الحقيقية للأصول الثابتة للقطاع نتيجة استعمال هذه الأصول.

ب- الفائدة على القروض المحلية:

تحسب هذه الفائدة على المكون المحلي في الأصول الثابتة أي بعد استبعاد الواردات الاستثمارية للقطاع من هذه الأصول، باعتبار أن هذه الواردات لا تمول بقروض محلية وبالتالي لا تدخل ضمن بنود التكلفة المحلية وتؤخذ في الحساب عند تقرير تكلفة القطاع بالنقد الأجنبي.

2- أجور العمال:

تمثل أجور العمالة في قطاع البترول أحد البنود الهامة، في حساب عنصر التكلفة المحلية في هذا القطاع، ويستبعد أجور هؤلاء العاملين الأجانب تدخل ضمن حساب تكلفة القطاع بالنقد الأجنبي.

وكما سبق القول أن العمالة في القطاع تنقسم إلى عمالة ماهرة وأخرى غير ماهرة.

ثانيا: إجمالي إيرادات القطاع من النقد الأجنبي:

تشمل إيرادات البترول من النقد الأجنبي، حصيلة الصادرات من الزيت الخام والمنتجات البترولية والإيرادات من تمويل السفن والطائرات وإيرادات أخرى متنوعة هذا بجانب الموارد عن المنظورة للقطاع.

وعليه فإن حصيلة قطاع البترول من صادرات الزيت الخام والمنتجات البترولية والإيرادات من تموين السفن والطائرات، تمثل إيرادات ترتبط ارتباطا وثيقا للأنشطة الرئيسية للقطاع وبما يتحمله من تكلفة محلية، وبالتالي تمثل هذه الإيرادات إجمالي إيرادات قطاع البترول من النقد الأجنبي.

ثالثا: إجمالي تكلفة القطاع من النقد الأجنبي:

تتمثل تكلفة قطاع البترول من النقد الأجنبي في المدفوعات المختلفة التي يؤديها القطاع لمواجهة وارداته السلعية وارداته الأخرى غير المباشرة وأيضا الواردات من حصة الشريك الأجنبي، وتشمل

هذه التكلفة أيضا مدفوعات قطاع العمالة الأجنبية والفوائد على القروض الأجنبية التي يحصل عليها القطاع بنود أخرى يؤديها القطاع بالنقد الأجنبي.

1- واردات قطاع البترول:

أ- **الواردات الغير مباشرة:**

تشمل هذه الواردات السلعية في المكون الأجنبي في السلع والمنتجات المحلية التي يستخدمها قطاع البترول كمدخلات في أنشطته المختلفة.

ب- **الواردات المباشرة:**

تشمل الواردات السلعية والاستثمارية مقدرة بالنقد الأجنبي على أساس الأسعار العالمية.

ج- **الواردات من حصة الشريك الأجنبي:**

يستخدم قطاع البترول جزء من موارده بالنقد الأجنبي في تمويل وارداته من حصة الشريك الأجنبي.

2- أجور العمال الأجنبية:

يعمل قطاع البترول على الاستفادة من الخبرات المتقدمة في الأنشطة المختلفة بصناعة البترول، ولهذا فإن القطاع يستخدم عددا من العاملين الأجانب في هذه الأنشطة لتكوين الخبرات اللازمة لانجاز الأعمال الحالية والمستقبلية وحتى يمكن رفع كفاءة العاملين في القطاع والاستفادة من كل ما هو حديث عالميا في صناعة البترول.

وفي الأخير يتضح لي أن قطاع البترول يعتبر الآن أهم بند من بنود ميزان المدفوعات، حيث يمثل المصدر الرئيسي للحصول على النقد الأجنبي اللازم لتحويل احتياجات التنمية في البلاد، بل يعتبر من أكثر قطاعات الاقتصاد كفاءة في الحصول على هذا النقد حيث ينخفض معدل تكلفة الموارد المحلية للحصول على الدولار بواسطة هذا القطاع.

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات الجزائري وتقلبات أسعار البترول

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي تنتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزام يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها إعداد بيان كافي وشامل تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات، وهذا البيان هو ميزان المدفوعات والذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، كما سأوضح في هذا المبحث.

المطلب الأول: عرض وتحليل ميزان المدفوعات الجزائري

بالرجوع إلى أواخر الستينات حتى 1978، عانى الميزان التجاري من عجز متواصل والمتمثل في الفرق بين الصادرات والواردات، ما عدا سنتي: 1974 و1976 حيث كان رصيد ايجابي، يرجع السبب في ذلك طلب الجزائر على المنتجات والمعدات الأجنبية لتلبية احتياجات التصنيع إلى انطلاق كما هو معلوم في بداية السبعينات، نتج عنها تحسين الميزان التجاري خلال السنتين 1974و1976 عن عاملين هما.

-ارتفاع قيمة الصادرات من جراء ارتفاع أسعار البترول، من جهة وانخفاض نسبي لمستوى تغطية الواردات بالصادرات خلال الفترة المذكورة كانت ضعيفة نسبيا وهذا ناتج عن سياسة التصنيع المنتهجة وقلة صادرات البترول.

بدأ الميزان التجاري يعرف تحسنا متواصلا انطلاقا من سنة 1979 أثر الصدمة البترولية الثانية التي عادت بربح على الدول المصدرة للبترول منها الجزائر إلتي استفادت بزيادة في قيمة صادراتها بحوالي 50% مقارنة بسنة 1978 وتواصل تحسن الميزان التجاري من سنة لأخرى إلى غاية سنة 1986.

حتى منتصف الثمانينات تمكنت الجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول من تمويل الاستيعاب المحلي إلا أن الهبوط الكبير المفاجئ لأسعار البترول عام 1986 أبرز الاختلالات الاقتصادية الكلية في اقتصاد البلاد، وانخفضت صادرات البترول الخام الجزائري بمقدار النصف في عام 1986 وانخفضت الصادرات الكلية بنسبة 38%.

وظهرت حوافز قوية لظهور سوق موازية للنقد الأجنبي، وعلى الرغم من انتعاش أسعار البترول تدريجيا بحلول 1990، وارتفاعها بشكل حاد خلال أزمة الخليج عام 1991 قامت الجزائر ببذل جهود للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا وأكثر اعتمادا على قوى السوق، وفي عام 1991 تعرضت

الجزائر للجفاف الذي استمر فترة طويلة وأسعار البترول الدولية التي بدأت في الانخفاض مرة أخرى واتسم ميزان المدفوعات الجزائري خلال تلك الفترة بخسائر في الاحتياطات وزيادة الإقتراض.

وعلى العكس في سنة 1995 حدثت زيادة في الواردات خارج قطاع البترول عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات ، بالإضافة إلى تحركات أسعار الصرف التي رفعت تكاليف خدمة الدين.

وبالرغم من دعم ميزان المدفوعات بمبلغ 08 ملايين دولار فقط، هبطت الاحتياطات الرسمية بمقدار 530 مليون دولار ولكن هذه الاتجاهات طرأ عليها تغيير جذري في عامي 1996، 1997 فبينما ارتفعت حصيلة صادرات البترول بقوة بعد أن قفزت أسعار البترول بمقدار 04 دولارات لتصبح 21.7 دولار في المتوسط للبرميل الواحد، حدث انكماش في الواردات بعد إشباع الطلب المكبوت عليها، والانتهاء من إعادة تحديد المخزون وانتقل وضع الحساب الجاري إلى فائض نسبة 2.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1996 و7.3 في عام 1997 وعلى الرغم من جدوى انخفاض آخر للتحقيقات الرأسمالية الوافدة إلى 1.8 مليون دولار وارتفعت في نهاية 1998، و8 ملايين في نهاية عام 1997.

وفي سنة 1998 وبظهور الأزمة الأسيوية تراجع سعر البرميل من البترول إلى مستوى 14.1 دولار في السداسي الأول من سنة 1998 مقابل 19.8 لنفس السداسي من السنة السابقة الأمر الذي انعكس على الإيرادات من الصادرات البترولية بتراجعها بقيمة 3.55 مليار دولار.

وفي سنة 2000 بدأت أسعار البترول في الارتفاع، حيث حطمت الرقم القياسي سنة 2008 حيث وصل إلى 147 دولار للبرميل، حيث شهد ميزان المدفوعات الجزائري في السنوات الأخيرة فائضا.

ويمثل الجدول رقم (12) صورة تلخيصية عن تطورات هيكل المدفوعات الخارجية للاقتصاد الجزائري في الإصلاح الاقتصادي وما بعدها

.

الجدول رقم (16):وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (1995-2009)

البيـــــان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الميزان الجاري	2,39	1,3	0,8	1,84-	2,24	1,25	3,45	0,91	8,93	7,06	7,07	4,37	8,84	11,12	21,72
1. الميزان التجاري	4,67	3,21	2,42	0,26-	0,16	4,13	5,59	1,51	3,36	12,3	9,61	6,7	11,14	14,27	26,81
الصادرات	12,44	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14	12,32	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22	46,38
أ- من البترول	11,47	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59
ب- صادرات أخرى	0,47	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,79
الواردات	7,77-	8,3-	7,99-	9,15-	10,1-	9,09-	8,13-	8,63-	8,96-	9,35-	9,48-	20-	13,3-	17,9-	19,5-
صافي خدمات غير العوامل	1,35-	1,14-	1,01-	1,24-	1,33-	1,4-	1,08-	1,48-	1,84-	1,45-	1,53-	1,18-	1,53-	2,01-	2,16-
صافي دخل العوامل	2,21-	2,16-	1,75-	1,74-	2,19-	2,35-	2,22-	2	2,29-	2,71-	1,69-	2,23-	2,7-	3,6-	4,92-
مدفوعات الفوائد	2,29-	2,27-	1,9-	1,84-	2,31-	2,24-	2,11-	1,95-	1,85-	1,39-	1,52-	1,31-	1,18-	1,29-	1,01-
صافي التحويلات	1,29	1,39	1,14	1,4	1,12	0,88	1,06	1,06	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	1,99
2. ميزان حساب رأس المال	1,89-	1,07-	0,81-	2,54-	4,09-	3,34-	2,29-	0,83-	2,4-	1,36-	0,87-	0,71-	1,37-	1,87-	4,78-
الاستثمار المباشر الصافي	0,08-	0,03	0	0	0	0,27	0,26	0,5	0,46	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,02
رأسمال العام (الصافي)	1,23-	0,08	0,33	2,48	3,89	3,4	2,51	1,33	1,97	1,96	1,99	1,32	1,38	2,23	2,97
قروض قصيرة المدى و السهو و الخطأ	0,56-	1,18-	0,48-	0,06-	0,2-	0,21-	0,04	0	0,89-	0,18	0,06-	0,36-	0,61-	0,26-	2,83
الرصيد الإجمالي	0,22	0,23	0,01-	4,38-	6,32-	2,09-	1,16-	1,74-	2,38-	7,57	16,19	23,66	37,47	39,25	50,94
كمية الاحتياطات الرسمية	0,8	1,5	1,5	2,6	2,1	8,05	6,84	11,9	17,96	32,94	43,11	70,2	110,5	150,8	155,75

source : Bultin statistique de la banque de l'Algérie 2010, p08.

يلاحظ من خلال الجدول أن سنة 1995 أكبر نسبة عجز في المدفوعات الخارجية للاقتصاد الجزائري بعد فترة إصلاح، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أقساط المديونية وشلل الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري بعد حركة الخصخصة العنيفة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية آنذاك، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة دون أن ننسى الانقلاب الأمني والاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد، وبالتالي أثرت كل هذه الظروف وغيرها على المركز المالي الخارجي للاقتصاد الجزائري.

أما المرحلة الثانية وما بعد لإصلاح الاقتصادي فهي تمتد من سنة 2000 إلى يومنا هذا بحيث سجل ميزان المدفوعات فوائض جد هامة رغم استمرار العجز في ميزان العمليات الرأسمالية، وقد تجاوز الفائض في ميزان المدفوعات قيمة 50 مليار سنة 2005، ويرجع الفضل أساسا إلى تراكم الاحتياطات الأجنبية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، مثلما يوضح الشكل الموالي

الشكل رقم (12): تطورات الاحتياطات الرسمية في الفترة 1995-2010

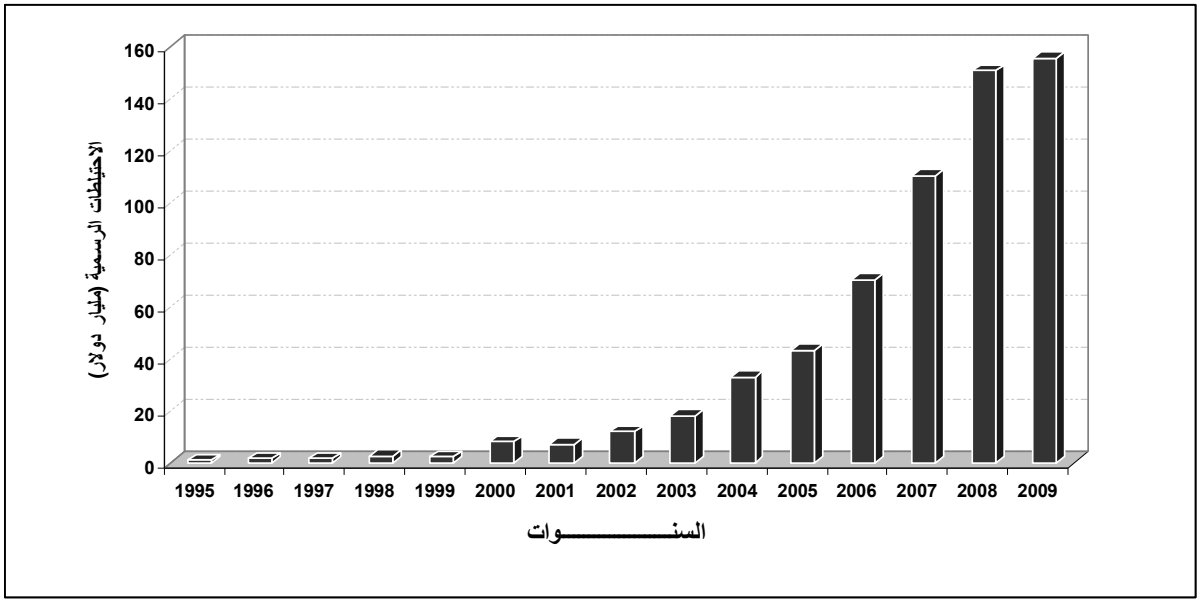

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (16)

يتضح من خلال الشكل أن الاحتياطات الرسمية عرفت قفزات نوعية خلال فترة الدراسة كما اقترن هذا التطور بشكل مباشر بارتفاع سعر برميل للبترول في السوق الدولية، فضلا عن إتباع الحكومة لسياسة مالية تقشفية وحذرة تطبيقا لما تمليه سياسات خفض الإنفاق الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي حيث، تعتمد الحكومة الجزائرية في وضع ميزانيتها العامة على سعر مرجعي لبرميل البترول يقدر بـــ 19 دولار للبرميل منذ سنة 1999، على الرغم من أن سعر برميل البترول لم ينخفض عن 40 دولار منذ 05 سنوات هذا من جهة واقتصاد يعيش في كساد منذ عقد من جهة أخرى.

وتراكم الفوائض المالية للأسباب الوارد ذكرها أدى إلى تحسين مؤشرات التوازن الخارجي كانخفاض معدل خدمة الدين، وارتفاع نسبة التغطية للواردات ويعود الفضل في تحسين المؤشرات إلى الارتفاع الهام الذي شهدته أسعار البترول كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور أسعار البترول وأثرها على رصيد ميزان المدفوعات في الفترة 1995-2009

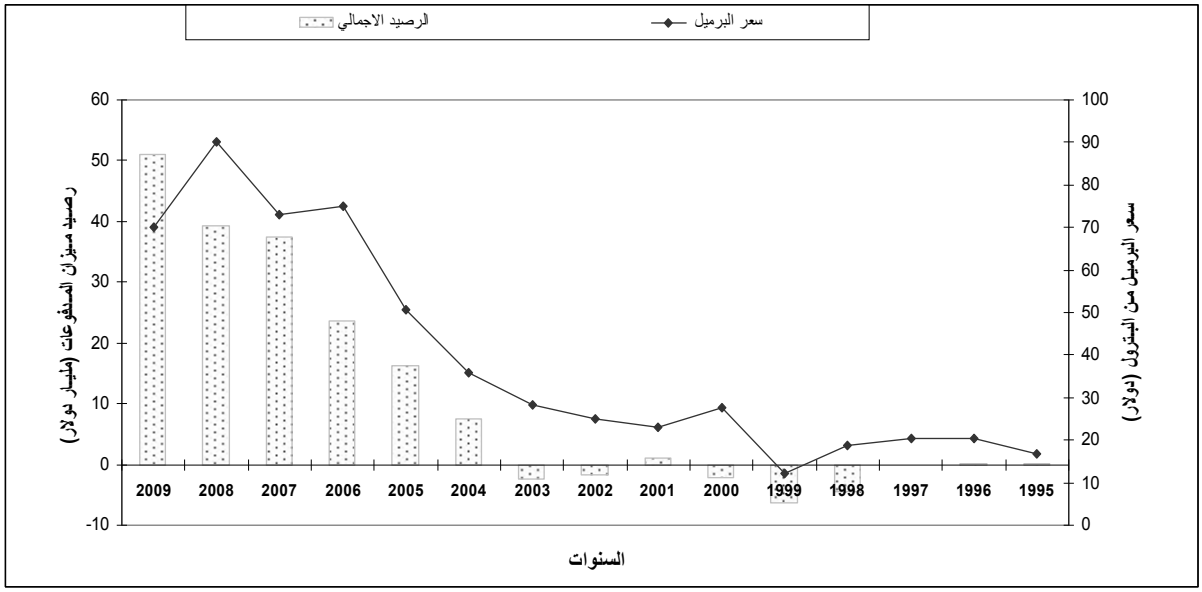

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 16

بين الشكل أن درجة الارتباط بين أسعار البترول رصيد ميزان المدفوعات جد معتبرة، إذ يظهر التوجه العام لبيانات هذين المتغيرين أن تطورهما متلازم في جل فترة الدراسة، حيث نجد أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول عن سعر 19 دولار في الفترة 1995-1999 فإن الاقتصاد الجزائري شهد عجزا في ميزان مدفوعاته، كما أن العلاقات بين تغيرات أسعار البترول ورصيد ميزان المدفوعات من بين أقوى العلاقات في المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري.

تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري:

إن ميزان المدفوعات يترجم حالة الميزان التجاري (x-m) وميزان العمليات الغير منظورة وميزان حساب رأس مال الاستثمارات المباشرة، والتوظيفات المالية على التراب الوطني أو في الخارج واحتياطات الصرف فإذا كان رصيد حساب المال غير كافي لموازنة رصيد الحساب الجاري معنى هذا أن البلد يتلقى أقل مما يدفع للخارج من العملة الصعبة، وفي الجزائر عند عجز الميزان الجاري يتدخل بنك الجزائر ويخفض من احتياطات الصرف الدولية.

وبدراسة ميزان المدفوعات في الجزائر نلاحظ أن سنوات التسعينات وهي سنوات الأزمة الحادة في المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر.

بسبب انهيار أسعار البترول وزيادة خدمات الديون الخارجية ومستحقات الديون قصيرة الأجل تميزت بالعجز المستمر في ميزان المدفوعات، بينما سجل ميزان المدفوعات فائضا سنتي 1996-1997 قدر بـــ 14.28 مليار دينار و 11.60 مليار دينار على التوالي وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، لكن يلاحظ عودة العجز لميزان المدفوعات سنتي 1998 و 1999 بما قيمته (17.40-) و (23.80-) مليار دينار على التوالي والسبب هنا هو نفسه الذي يتكرر باستمرار وهو تراجع أسعار البترول من 20.3 دولار للبرميل سنة 1996م إلى 12.3 دولار سنة 1998، حيث تتشكل معظم الصادرات من البترول في حين أن الصادرات خارج البترول تظل محدودة جدا معبرة عن غياب التنوع في سلة الصادرات، وهي خاصية مميزة للاقتصاد الجزائري منذ عقد السبعينات.

الجدول رقم (17): تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة (1990-2010).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	رصيد الحساب الجاري	الميزان التجاري	ميزان حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	سعر البرميل بالدولار
1990	13.50	19.20	14.40-	9.0-	22.3
1991	24.00	33.30	18.70-	5.30-	18.6
1992	13.00	20.80	12.30-	7.0	18.4
1993	10.10	14.60	10.30-	2.05-	16.3
1994	18.00-	30.0-	25.00-	4.300-	15.5
1995	23.00-	20.0	39.00-	6.200-	16.9
1996	9.32	41.20	4.96	14.28	20.3
1997	34.50	56.90	22.90-	11.60	18.7
1998	9.10-	15.10	8.30-	17.40-	12.3
1999	2.0	33.60	24.00-	23.80-	17.5
2000	89.30	12.600	13.60-	75.70	27.60
2001	70.60	96.10	8.70-	61.90	23.12
2002	73.60	67.00	7.10-	36.50	24.36
2003	88.40	11.140	13.70-	74.70	28.10
2004	111.20	14.270	18.7-	92.50-	36.05
2005	21.1880	26.470	42.40-	16.940	50.64
2006	28.950	34.060	11.220-	17.7300	65
2007	30.600	34.240	10.50-	29.550	72.36
2008	69.20	72.20	12.30	50.750	147.5
2009	45.5	50.0	10.4-	25.50	120
2010	50.9	90.9	9.5-	32.5	70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من خلال معطيات الجدول السابق أنه منذ سنة 2000 وميزان المدفوعات يسجل فائضا معتبرا وصل إلى أكثر من 16.9 مليار دينار و50.750 مليار دينار سنة 2008 وذلك نتيجة للارتفاع الغير مسبوق لأسعار البترول ووصل إلى 32.5 مليار دينار سنة 2010.

ولمعرفة العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات سأحاول تحليل عناصر ميزان المدفوعات للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء ظهور العجز في ميزان المدفوعات أو عدم ظهوره.

أولا: تطور الميزان التجاري:

بدراسة تطور الميزان التجاري الذي يتضمن التطورات التي تجري في المعاملات المتعلقة بالتجارة مع العالم الخارجي، ألاحظ من خلال معطيات الجدول في الأعلى. أن الرصيد كان فائضا طول فترة الدراسة باستثناء سنة 1994 التي كان الرصيد فيها عجز كما أن الرصيد في السنة 1995 يعتبر أقل رصيد خلال الفترة محل الدراسة ومرد ذلك هو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل خلال هاتين السنتين 15.5 و 16.9 دولار على الترتيب.

وارتفع رصيد الميزان التجاري خلال سنة 1996 إلى 41.20 مليار دينار وكان هذا الارتفاع نتيجة أسعار البترول حيث سحلت هذه الأخيرة انتقالا من 16.9 دولار للبرميل إلى 20.3 دولار للبرميل سنة 1996، واستمر اتجاه رصيد الميزان التجاري نحو الارتفاع نسبة 1997 ليحقق مبلغ 56.90 مليار دينار ولأن سنة 1998 تميزت بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه السنة 12.85 دولار، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري ككل فقد انخفض رصيد الميزان التجاري من 56.90 مليار دينار سنة 1997 إلى 15.10 مليار دينار سنة 1998، أي حقق انخفاضا قدر بـــ 74.66% وكان الاتجاه العام أرصيد الميزان التجاري منذ سنة 1999 هو الارتفاع وخاصة سنة 2000، بينما سجلت سنة 2001 و 2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات البترولية نتيجة الانخفاض النسبي لسعر البرميل من البترول، مما انعكس على الميزان التجاري، وعرفت السنوات العالية ارتفاعا للأسعار العالمية للبرميل ما نتج عنه نمو قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع ايجابي للميزان التجاري وخاصة سنتي 2006 و 2007 حين حقق الميزان التجاري فائضا بأكثر من 70 مليار دينار وهو أعلى رصيد خلال الفترة محل الدراسة، ونلاحظ أن رصيد الحساب الجاري كان أقل من رصيد الميزان التجاري طول فترة الدراسة مما يدل على أن ميزان العمليات الغير منظورة سجل رصيد سالب طول فترة الدراسة وهذا يعود إلى تزايد تكاليف النقل الجوي والبحري وخصوصا نقل البضائع وتأمينها إلى جانب تكاليف الصيانة، وأهم هذه التكاليف هي تلك المتعلقة بنقل المحروقات عن طريق أساطير الدول الأجنبية، وأيضا إلى قلة تحويلات العاملين في الخارج.

ثانيا: تطور حساب رأس المال:

حساب رأس المال هو المكون الثاني لميزان المدفوعات وهو يعبر عن صافي التحركات الرسمية والحصة لرؤوس الأموال (تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة المستثمرات الأجنبية)، وقد عرف رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة، وأكبر عجز سجله حساب رأس

المال كان خلال سنة 2006 حيث قدر العجز بـــ 11.22 دولار على التوالي هذا كان نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج بسبب تفاقم المديونية الخارجية، واللجوء إلى إعادة الجدولة بالنسبة لسنة 1995، والتقليص المعتبر للديون الخارجية بفضل التعجيل بعملية التسديد المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2005، ويمكن إبراز أهم الأسباب التي ساهمت في عجز حساب رأس المال في ما يلي:

- ضعف ومحدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

- عبء المديونية الخارجية وارتفاع نسبة خدمة الديون، حيث ساهمت هذه الأخيرة في خروج حجم كبير من رأس المال سواء نتيجة لإعادة الجدولة خلال سنتي 1994و 1995 أو نتيجة دفع الأقساط وخدمات الديون أو نتيجة عملية الدفع المسبق لهذه المديونية خلال السنوات 2005، 2006، 2007 فالمديونية الخارجية تعتبر احد أهم العوامل التي ساهمت في عجز حساب رأس المال خلال فترة الدراسة.

- افتقار الجزائر لسوق مالية نشطة تعمل على تحريك رؤوس الأموال في الداخل واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج.

ومما سبق يمكن القول أن حساب رأس المال واجه أثناء فترة الدراسة عجزا مستمرا لكن الفائض المسجل في الحساب التجاري ساهم في تغطية هذا العجز وبما أن السبب الرئيسي في اتخاذ رصيد الميزانية التجارية هو أداء الصادرات، وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار البترول في الأسواق العالمية، وذلك للثقل الكبير للصادرات البترولية، ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية فإن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبتقدير مدى حساسية كل من رصيد الميزان التجاري (BC)، ورصيد ميزان المدفوعات (BP) واتجاه أسعار البترول اعتمادا على الجدول رقم (17) تحصلنا على النتائج التالية:

$Bc= (-8043x62) + (628 x 82) P$

$(-8.0032)\quad (20.4326)$

$R^2 = 0.9630$ (dw = 1.14) (f .stat = 417.49)

$BP= (-9098 x 0.3) + (497x138)p$

$(-7.2783)\qquad (20.4326)$

$R^2 = 0.9133$ (dw = 1.89) (f .stat = 168.68)

من خلال النتائج نلاحظ أن النموذجين مقبولين من الناحية الإحصائية.

-إن 96.30% من التغير في رصيد الميزان التجاري (BC) يعود إلى التغير في تغير أسعار البترول وتحديدا إذا ارتفع سعر برميل البترول بـــ 01 دولار فإن رصيد الميزان التجاري يرتفع إلى 628.82 مليون دولار والعكس صحيح.

-إن 91.33% من التغير في رصيد ميزان المدفوعات (BP) يعود إلى التغير في تغير أسعار البترول وتحديدا إذا ارتفع سعر برميل البترول بـــ 01 دولار فإن رصيد ميزان المدفوعات يرتفع بـــ 497.138 مليون دولار والعكس صحيح.

إن هـــذه النـــتائج تـــؤكـــد الحساسية الشـــديـــدة لميزان المـــــدفوعات اتجاه أســـعار الـــبترول مما تستوجب ضرورة تنويع الصادرات خارج البترول هذا الأمر الذي شرعت فيه الجزائر مـــنذ 1986، وقـــد منحت الـــعديد من الحوافز طوال هذه الفترة الممتدة إلى يومنا هذا، لكن النتائج المحصل عليها تبقى دون المستوى المرغوب وهذا ما لوحظ من البيانات السابقة.

ثالثا: احتياطيات الصرف:

إن احتياطيات الصرف هي ضمان الأمان للبلد يمكن اللجوء إليه عند الضرورة للوفاء بالتزاماته الخارجية خاصة الالتزامات قصيرة الأجل مثل مدفوعات خدمة الدين ومواجهة الاختلال العارض في ميزان المدفوعات والدفاع عن سعر الصرف.

ولقد عرفت احتياطات الصرف تحسنا ابتداء من 1996 وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة فإعادة الجدولة وتحسين أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار خلال سنتي 1996 و 1997 مما يسمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية، حيث انتقلت من 2.1 مليار دولار سنة 1995 إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبليغ الدورة لسنة 1997 بـــ 8.05 مليار دولار لكنها عرفت تراجع خلال سنتي 1998 و 1999 حيث بلغت 6.84 مليار دولار ثم 4.40 مليار دولار وذلك بسبب تراجع أسعار البترول من جهة وارتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية.

الجدول رقم (18): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2009

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطات الدولية	0.77	1.61	1.50	1.46	2.67	2.1	4.23	8.05	6.84	4.40

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات الدولية	11.9	17.96	23.11	32.94	32.3	56.18	77.78	110.1	145.5	155.9

Source: - Banque d'Algérie rapport annuel 2001-2002 pour la période 1998-2001 .

- Banque d Algérie . Rapport annuel 2007-2009

بعد أن كانت احتياطات الصرف في مستوى منخفض مثير للقلق أقل من 1.5 مليار دولار سنة 1993 انتقلت إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم قفزت إلى 11.9 مليار دولا سنة 2000 ثم إلى 23.11 مليار دولار سنة 2002 واستمرت في التضاعف سنة بعد سنة حتى وصلت إلى 155.9 مليار دولار سنة 2009 وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول، وبتقدير مدى حساسية احتياطات الصرف (RC) اتجاه أسعار البترول اعتمادا على الجدول أعلاه تحصلت على النتائج التالية:

$Rc = (-25 \times 88) + (1x\ 733)\ p$

(-16.69) . (7.634)

$R2= 09457$ (dw =1.4) (F.stat) = 27.83

هذا النموذج معنوي ومقبول من الناحية الإحصائية، ونتائجه تبين أن 94.57 % من التغير في احتياطيات الصرف ناتج عن تغيرات أسعار البترول، فإذا ارتفع سعر برميل بـ 01 دولار فإن احتياطيات الصرف ترتفع 1.733 مليار دولار.

ولقد سمح التطور الايجابي الحاصل في أسعار البترول بإعادة تشكيل احتياطيات الصرف بصورة معتبرة، وبذلك أصبحت الجزائر تتمتع بقدرة واضحة مع أسواق النقد الدولية، حيث يعد مستوى هذه الاحتياطيات من العوامل المحددة لثقة الدائنين في البلد وعامل مساعد للمستثمرين الأجانب على اتخاذ

قرارات الاستثمار، وبعد تشكيل حجم من الاحتياطات الدولية أحد أوجه النجاح المحقق في نظر صندوق النقد الدولي لكن الوجه الحقيقي لنجاح الاقتصاد يكون بتحسن معدل نمو الناتج المحلي، وبارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني وانخفاض مستوى البطالة ومعدل التضخم.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري:

بالرغم من الجهود المحتشمة من أجل ترقية الصادرات خارج البترول إلا أن عملية تنويعها لم تكن من أولويات السياسة الاقتصادية ، وبقي الاعتماد على المصدر الوحيد للعملة الصعبة.

الجدول رقم (19): وضعية الميزان التجاري في الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	8.9	9.3	9.4	12.0	13.5	18.3	20.4	21.54	27.6	30.4	33.5
الصادرات	12.3	21.6	19.0	18.0	24.6	32.1	46.2	54.7	60.5	75.4	79.2
صادرات قطاع المحروقات	11.9	21.0	19.0	18.7	24.0	31.3	45.3	53.6	59.2	63.8	75.8
الميزان التجاري	3.4	12.2	9.6	6.7	11.1	13.8	25.9	33.3	32.9	50.4	130.5

Source: ministère des finances, direction générales de politiques et prévisions, Décembre 2010. p, 22.

يتضح من خلال الجدول أنه بالرغم من الفائض المسجل في الميزان التجاري إلا أن صادرات البترول تبقى تشكل 96% من الصادرات الكلية، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت نموا سريعا من 13.5 مليار دينار سنة 2003 إلى 75.8 مليار دينار سنة 2010.

لذلك سأقوم بتحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الصادرات والواردات.

أولا: أثر تغيرات أسعار البترول على الصادرات:

سأحاول دراسة أثر تذبذبات أسعار البترول على الصادرات من خلال الجدول التالي:

1- **الجدول رقم (20) :أثر سعر البترول على الصادرات خلال الفترة (1990-2010)**

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من البترول	الصادرات خارج البترول	سعر البرميل بالدولار
1990	11304	10865	439	22.3
1991	12100	11726	375	18.6
1992	10838	10388	449	18.4
1993	10091	9612	479	16.3
1994	8340	8053	287	15.5
1995	10240	9731	509	16.9
1996	13375	12494	881	20.3
1997	13889	13378	511	18.7
1998	10213	9855	358	12.3
1999	15522	12084	438	17.5
2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.16
2002	18825	18091	734	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	65
2007	59518	58206	1312	72.36
2008	61850	60300	1550	147.5
2009	66200	64600	1600	120
2010	72900	70900	2000	70

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات .

يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع الصادرات الجزائري يتركز على سلعة واحدة وتتمثل في البترول وذلك بنسبة تفوق 96 فبطبيعة الحال الصادرات خارج البترول لا تساهم إلى نسبة أقل من 04% خلال فترة الدراسة، أما عن تطورات الصادرات الكلية فإنها عرفت هي الأخرى تقلبات مستمرة وذلك لارتباطها بأسعار البترول، وقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8340 مليار دينار ، حيث عرفت هذه السنة انخفاض حاد في أسعار البترول حيث سجل سعر البرميل 15.5 دولار، ثم تحسن بعض الشيء سنة 1995 أما في سنتي 1996 سجل ارتفاع واستقرار في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي سعر 20.3، 18.7 دولار للبرميل لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10213 مليار دينار، بسبب انخفاض سعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له 12.3 دولار للبرميل ومن خلال ما سبق يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباط شبه كلي بأسعار البترول في السوق العالمية وفي سنة 2000 نلاحظ قفزة نوعية في الصادرات الغير بترولية حيث عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 612 مليا ر دينار سنة 2000 لتصل إلى 2000 دولار أمريكي سنة 2010، أما الصادرات الإجمالية عرفت تزايد مستمرا مع الصادرات البترولية وذلك لارتباط هذه الأخير بالزيادة المستمرة في أسعار البترول والتي حققت سنة 2000 ما يزيد عن 21419 مليار دينار وتجاوزت 70900 سنة 2010.

من خلال التحليل السابق ألاحظ أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبط بشكل كلي بأسعار البترول حيث أن التغيرات في الأسعار ينعكس بشكل كلي على الصادرات الجزائرية.

ثانيا: أثر تغيرات أسعار البترول على الواردات:

تلعب أسعار البترول دورا هاما في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي ولذلك سأحاول دراسة الأثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21) : تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2010)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الواردات الإجمالية	سعر البرميل بالدولار
1990	9684	22.3
1991	7680	18.6
1992	8406	18.4
1993	8789	16.3
1994	9365	15.5
1995	1076	16.9
1996	9098	20.3
1997	8687	18.7
1998	8403	12.3
1999	9164	17.5
2000	9173	27.60
2001	9940	23.16
2002	12009	24.36
2003	13534	28.10
2004	18308	36.05
2005	20357	50.64
2006	21456	65
2007	27439	72.36
2008	31300	147.5
2009	32400	120
2010	34500	70

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول يلاحظ أن حصيلة الواردات سجلت سنة 1990 قيمة 9684 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة، والسبب في ارتفاعها يعود إلى ارتفاع سعر البترول بالإضافة إلى تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها الجزائر في بداية

التسعينات حيث انخفضت الواردات سنة 1991 رغم بقاء أسعار البترول مرتفعة، في حين سجلت سنة 1995 قيمة تتراوح بـ 10761 وهي حصيلة مرتفعة مقارنة مع السنوات 1996 إلى 2001 وابتداء من سنة 2002 كما ألاحظ تزايد الواردات بشكل مستمر وصلت إلى 34500 مليون دولار حيث تزامن هذا الارتفاع مع البرامج التنموية التي باشرت فيها الجزائر وذلك متعلق بارتفاع أسعار البترول.

تقدير الواردات الجزائرية بطريقة (OLS):

تقدير الواردات الجزائرية بدلالة أسعار البترول:

سأحاول تقدير الواردات الجزائرية بدلالة أسعار البترول للكشف عن العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، ثم إدخال متغيرة أخرى بالإضافة لسعر البترول وذلك لمعرفة ما إذا كانت أسعار البترول هي المتحكم الوحيد في الواردات الجزائرية.

أ- **تقدير الواردات الجزائرية (IMP) بدلالة أسعار البترول:**

عند تقديرنا للواردات الجزائرية بدلالة أسعار البترول بطريقة المربعات الصغرى العادية تحصلنا على النتائج الآتية:

$IMP = 29.27 – 0.35\ pp$

$R^2 = 0.06$

$IMP = 14.47 + 0.08\ pp + 0.60\ AR$

$R^2 = 0.50$ $R^2 = 0.47$ $DW= 2.37$

$F.stat = 15.89$

من النموذج يتضح أن قيمة C1=14.47 تشير أنه عندما تكون قيمة المتغيرة المفسرة منعدمة، تكون الواردات الجزائرية عند حدود 14.47 مليار دولار (بأسعار سنة 1995)، أما القيمة 0.08 C (2) والتي تمثل سعر البترول (pp) تشير انه عندما يتغير سعر البترول بدولار واحد بأسعار (سنة 1991) أن الواردات تتغير بقيمة 0.08 مليون دولار بأسعار سنة (1995) وهي مقبولة من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك فإن AR(1) والتي هي عند حدود 0.60 فيتبين انه حتى لا تكون ارتباط ذاتي للقيم في هذا النموذج نتيجة عدة اعتبارات، فيجب عن أن تتغير الواردات بمقدار 0.68 مليار دولار وما يمكن القول هنا أن الواردات الجزائرية المنحدرة مقبولة من الناحية الإحصائية والاقتصادية بعد التخلص من الارتباط الذاتي، حيث من المنطقي أن ترتفع أو تنخفض الواردات عندما ترتفع أو تنخفض أسعار البترول، لكن هذه الأخيرة ليست هي العامل الوحيد المتحكم في الواردات وإنما توجد عوامل أخرى لها أثر قوي.

ثالثا: أثر تغيرات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري:

يعتبر التغير في الميزان التجاري هو نتيجة حتمية للتغير في الصادرات والواردات لذا الجدول التالي سيقوم بعرض وضعية الميزان التجاري في ظل تغيرات أسعار البترول.

الجدول رقم (22): تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2010)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	رصيد الميزان التجاري	سعر البرميل بالدولار
1990	1620	22.3
1991	6040	18.6
1992	2432	18.4
1993	1302	16.3
1994	1025-	15.5
1995	521-	16.9
1996	4277	20.3
1997	5202	18.7
1998	810	12.3
1999	3358	17.5
2000	12858	27.60
2001	9192	23.12
2002	6816	2436
2003	11078	28.10
2004	13775	36.05
2005	25644	50.64
2006	33157	65
2007	32079	72.36
2008	35400	147.5
2009	38900	120
2010	40300	70
الثلاثي الأول من 2011	42400	105

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات من الديون الوطني للاحصائيات.

من خلال الجدول يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل فائضا من سنة 1990 إلى 1993، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، أما في سنتي 1994 و 1995 سجل انخفاضا، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول حيث قدر العجز والعجز بـ 1025 و 512 مليار دينار يرجع الميزان التجاري ويحقق فائضا مرة أخرى سنة 1996 و 1997 ليعود إلى حالة الانخفاض حيث سجل الميزان التجاري رصيدا يقدر بـ 810 مليار دينار، وذلك بسبب انخفاض لأسعار البترول حيث وصل سعر البرميل 12.3 دولار، وأيضا نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات ليعاود الارتفاع سنة 2000 حيث وصل سعر البرميل من البترول إلى 27.5 دولار، ثم انخفض الرصيد في 2001 و 2002 كما عرف تزايدا مستمرا ابتداء من سنة 2003 إلى غاية الثلاثي الأول من السنة الحالية، حيث سجلت أسعار البترول أرقاما قياسية خلال هذه الفترة حيث

سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا كبيرا بلغ خلال الثلاثي الأول من سنة 2011 أكثر من 42400 مليار دينار، ويفسر هذا التحسن في التجارة الخارجية بارتفاع قيمة الصادرات من البترول بنسبة 13.30% بفضل ارتفاع أسعار البترول التي بلغت أكثر من 105 دولار للبرميل خلال هذه الفترة.

تقدير رصيد الميزان التجاري بدلالة أسعار البترول:

حتى يمكن معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة (BC) والمتغيرات المستقلة (PP)، ويقدر النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCP) وبعد أحداث التوفيقات الممكنة يمكن التوصل إلى النموذج التالي:[1]

$B_c = -8.99 + 0.65\ pp$

$T_c = (-9.68)\ \ (20.75)$

$R^2 = 0.96 \qquad Dw = 1.35 \qquad F.stat = 43081.$

- التقييم الإحصائي:

نلاحظ أن قيمة $R^2 = 0.96$ والتي تدل على 96% من رصيد الميزان التجاري BL مفسرة من قبل سعر البترول (pp) وأن المعلمين (الثابتة، معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة (9.68-، 20.75) على التوالي أكبر من المجدولة 2.086، أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال [0.000، 0.000] وهي أقل من 0.14.

- التقييم الاقتصادي:

من خلال النموذج يتضح لنا أن القيمة 9.68 - = $\propto$ تفسر حالة العجز الذي يكون عند حدود 9.68 مليار دولار، أما B=0.5، والتي تمثل المعلمة المتغيرة بسعر (PP)، تشير على أنه عندما يتغير سعر البترول بدولار واحد يتغير رصيد الميزان التجاري بـ 0.5 مليار دولار، وفي نفس الاتجاه معبرا عن العلاقة الطردية بين المتغيرين، أما معامل التحديد $R^2 = 0.96$ فانه يتضح بأن سعر البترول يتحكم في رصيد الميزان بنسبة 96 % وهذه النسبة تبين العلاقة القوية بين التطورات الحاصلة في أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري.

[1] – قويدري قوشيح بوجمعة ، أثر تغيرات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 123.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استنجت مايلي:

يعد ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات الاقتصادية باعتباره يمس كافة الموازين سواء التجارية أو المتعلقة برأس المال لذا فالكثير من الدول تعطي أهمية كبيرة لتحليلية حتى أنها تبني على أساسه الإستراتيجية الاقتصادية المقبلة، من هنا يمكن القول بأنه يسمح بمعرفة الوضعية الاقتصادية الحالية للبلاد ومن خلاله يمكن التنبؤ بالحالة المستقبلية، ويسمح بمقارنة الاقتصاد الوطني بباقي اقتصاديات العالم الأخرى، واستخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف.

وتوجد هناك علاقة نسبية واضحة بين ارتفاع أسعار البترول عالميا وبين العجز التجاري في موازين مدفوعات الدول الصناعية والدول النامية المستوردة للبترول من ناحية، وبينه وبين الفائض التجاري في موازين مدفوعات الدول النامية المصدرة للبترول من ناحية أخرى.

و تأثير التغيرات في أسعار البترول على موازين مدفوعات العالم لا يقتصر فقط على الأثر المباشر لهذه الأسعار على الميزان التجاري، بل يتعدى ذلك إلى حدوث آثار أخرى غير مباشرة تتمثل في الأثر على البنود الأخرى لميزان المدفوعات، فالمساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المصدرة للبترول لغيرها من الدول النامية واستثمارها في دول العالم، وتحويلات العاملين الأجانب لديها ... كل هذه البنود وغيرها ترتبط ارتباطا طرديا مع مستوى الأسعار العالمية للبترول وتترك آثار هامة على موازين مدفوعات كثير من دول العالم.

لقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تقلبات تماشيا مع تذبذبات أسعار البترول. والجزائر كغيرها من الدول النامية، تعتمد بنسبة كبيرة في صادراتها على البترول مما يجعل اقتصادها رهينة للمضاربة في سوق البترول والتغيرات التي تحدث بين العرض والطلب، كما يرجع تدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من التسعينات إلى التدهور في الميزان التجاري نتيجة تدني أسعار صادرات البترول وارتفاع الواردات من جهة والهيكل الغير ملائم للديون الخارجية من جهة أخرى. فقد ظل ينتقل ميزان المدفوعات من عجز إلى فائض ومن فائض إلى عجز طوال فترة الدراسة. غير أن الفائض هو الغالب خاصة في العشرية الأخيرة أين تجاوزت أسعار البترول 150 دولار سنة 2008. والجزائر بذلك تبذل جهدا كبيرا للإصلاح الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية والتي كان لها الأثر البالغ على الوضع العام لميزان المدفوعات.

واجهت الجزائر مع بداية استقلالها صعوبات كثيرة لتنظيم اقتصادها، وكان من بين الأولويات أن تعزز استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي ، وأن تتمكن من التحكم في الموارد الوطنية التي بقيت تحت سيطرة الشركات الأجنبية، وكانت ترتكز حول الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة و التي توفرها الإيرادات من صادرات البترول .

فبعد انضمام الجزائر لمنظمة الدول المصدرة للبترول OPEC أصبحت عنصر فعال داخل هذه المنظمة، وهذا بالنظر لأهمية احتياطاتها من البترول حيث كانت دوما تسعى للحرس على بقاء أسعار البترول مرتفعة للاعتماد على مداخيل البترول في إرساء قواعد التنمية الشاملة التي تبنتها من خلال المخططات التنموية .

و الجزائر كغيرها من الدول البترولية ، ليست بمنأى من مخاطر تقلبات أسعار البترول حيث عرفت تدهورا في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وتعرضت لعدة هزات، فتبعية الاقتصاد الجزائري للبترول نتج عنها إختلالات عميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية إثر أزمة 1986 الأمر الذي انعكس سلبا على وتيرة التنمية فتوقفت المشاريع و ضعفت قدرة البلد في تسديد ديونها. ولم تتضح سلبيات الاعتماد على الإيرادات البترولية في الجزائر إلا بعد انخفاض أسعار البترول العالمية في منتصف الثمانينات ، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي وتزايد حجم المديونية الخارجية فكان ذلك سببا لتغير الإستراتيجية التنموية المتبعة وبداية الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي والتي بدأت تظهر أثارها منذ بداية التسعينات، وقد تزامنت مع الارتفاع في الأسعار العالمية للبترول ، فاستفادت الجزائر من ارتفاع في إيرادات البترول خاصة مع بداية سنة 2000 وباشرت في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

وعليه سأحاول من خلال هذا الفصل أن أتناول منهجيا الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار البترول العالمية وسأتطرق إلى دور إيرادات البترول في تمويل السياسات التنموية في الجزائر ، ثم إلى انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على المؤشرات الاقتصادية الكلية. وفي الأخير سأعرض تطور عائدات البترول وتأثيرها على حركة النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: انعكاسات تغير أسعار البترول على السياسات التنموية في الجزائر

تنعكس التغيرات الحاصلة في أسعار البترول العالمية على إيرادات الجزائر من صادرات قطاع البترول، وقد ساهمت هذه الإيرادات منذ الاستقلال في تحديد استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر وتمويل نفقاتها، كما أن الاعتماد على هذه الإيرادات في تمويل الخزينة العمومية كان سببا في حدوث أزمات حادة في انخفاض أسعار البترول، ولذا سأحاول في هذا المبحث سرد أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال مع توضيح أهمية الإيرادات البترولية في الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: أهمية قطاع البترول في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا بتروليا ريعيا بالدرجة الأولى وتعتبر صادراته من البترول المحرك الأساسي له إذ تمثل نسبة 96% من إجمالي الصادرات الكلية [1]، وتمثل إيراداته 80% من الإيرادات الجبائية، كما تساهم في تكوين ثلثي القيمة المضافة للبلد وبذلك يحتل هذا المورد مكانة هامة باعتباره مصدرا للعملة الصعبة، والتي تساهم في تغطية القروض الخارجية وإستراد مختلف المنتجات الاستهلاكية والتجهيزية الضرورية، كما تعتبر إيرادات البترول مصدرا للادخار والذي يسمح بتحقيق معدلات استثمار مرتفعة.

واستراتيجيات التنمية في الجزائر كغيرها من الدول النامية التي مازالت تعاني من التبعية لإيرادات البترول وتظهر هذه التبعية منذ الاستقلال، وخاصة بعد عملية تأميمه، إذا ارتكزت كل السياسات التنموية على ما توفره إيرادات هذا القطاع لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى والتي تمحورت في إستراتيجية الصناعات المصنعة، فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام حالة ازدواجية بين قطاع البترول المزدهر، والذي تتحكم فيه الشركات الأجنبية وبقية القطاعات التي كانت في بداية تشكلها لذلك اعتمدت السياسات التنموية على إيرادات البترول لتمويل نفقاتها، إذ تم انتهاج إستراتيجية الصناعات المصنعة كنموذج للتنمية وكان ذلك من اقتراح الاقتصادي الفرنسي G.Debernis* على الدول النامية لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وإحداث التشابك فيما بينها ، ويكون ذلك بإنشاء قاعدة صناعية ثقيلة عن طريق الإيرادات البترولية للتمكن من تمويل هذه الصناعات فكان هدف الجزائر منذ البداية هو تقويم بترولها وحسن استغلاله.

---

[1] - BEN BITOUR Ahmed, " L'expérience Algérienne de développement 1992-1991, leçon pour l'avenir, Collection carrefour d'échanges, Edition : Technique de l'entreprise, ISGP Editions, Alger, 1999, p81.

-* خبير اقتصادي ماركسي وأستاذ في جامعة بيير منديس – فرنسا.

للوصول إلى الحد الأقصى من القيمة المضافة الممكن تحقيقها [1] لذلك تم اعتبار قطاع البترول القطاع الوحيد القادر على تحويل الاقتصاد الجزائري من خلال تمويل القطاع الصناعي الذي يساهم في ظهور تبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية [2].

ولقد شكل الاعتماد على إيرادات البترول عدة صعوبات ومشاكل مازالت أثارها قائمة حتى الآن وذلك بسبب التذبذب السريع لأسعار البترول في السوق العالمية ، والجدول الموالي رقم (23)

يوضح لنا تطور أسعار البترول الخام العالمية وإيراداته في الجزائر في فترة (1973- 1989) والتي تضم فترتين مختلفتين، إذ تميزت في البداية بارتفاع لإيرادات البترول لكن سرعان ما بدأت في الانخفاض السريع منذ سنة 1983 إلى غاية سنة 1989.

أولا : مساهمة البترول في تحصيل في الإيرادات

يعتبر البترول المصدر الأساسي لإرادات الدولة لتمويل القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني من خلال حصيلة صادراته ، فلقطاع البترول مساهمة مالية كبيرة ، بالإضافة إلى مساهمته في إحداث التكامل بين القطاعات ، من خلال تغطية الطلب الوطني على الطاقة بأسعار منخفضة للعائلات، و للقطاع الصناعي ، فضلا عن نشوء الصناعة البتروكيماوية، فدور قطاع البترول تحصيل الإرادات يظهر من خلال :

- زيادة الإمكانيات المالية و خاصة في العملة الصعبة.
- تمويل القطاع الزراعي، و توسيع التكامل الصناعي.
- يمثل البترول أهم مصدر للنمو الاقتصادي.

[1] - ABDELKADER Sid Ahmed ," Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles", OPU Alger, 1993, p150.
[2] - MAHIOU Ahmed, " Institutions administratives et économiques de l'Algérie", Tome2, SNED, Alger, 1973, p328.

الجدول رقم (23) : تطور أسعار البترول الخام وإيراداته في الجزائر للفترة 1973- 1989

السنوات	1973	1974	1979	1980	1981	1983	1986	1988	1989
سعر البترول الخام الجزائري (بالدولار الأمريكي)	3.9	12.3	21	37	40	30.5	15	16.2	18
إيرادات قطاع المحروقات (مليار دولار)	0.9	3.2	7.5	12.5	10.7	9.5	3.3	6.2	4.8

المصدر: هاشم جمال ، أسواق المحروقات العالمية وانعكاسها على التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة 1997. جامعة الجزائر، ص158.

كما يتضح من خلال هذا الجدول فإن الإيرادات المحققة أثناء الصدمة البترولية لسنة 1986 قد انخفضت بسبب حرب الأسعار التي عاشتها الأسواق البترولية العالمية. و أيضا تتضح العلاقة الطردية بين إيرادات و أسعار البترول .

وبالرغم من هذه التذبذبات في إيرادات البترول لكنه بقي يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام للدولة والجدول الموالي يوضح ذلك .

ثانيا : مساهمة البترول في تكوين القيمة المضافة

إنتاج قطاع البترول يمثل أكبر حصة من تناقصها بسبب تذبذبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، لذلك يظل قطاع البترول من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة كما يتضح في الجدول رقم (24).

الجدول رقم (24): نسبة مساهمة قطاع البترول في تكوين القيمة المضافة للجزائر في الفترة 1974- 1987

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1974	1979	1989
القيمة المضافة للوطن	44491.7	104318.0	324045.0
القيمة المضافة لقطاع المحروقات	18422.3	33534.4	74288.4
النسبة %	41.40	32.14	22.92

Source: Données collectées de l'Office National des Statistiques (ONS), (Rétrospective des Comptes économiques de 1963-2005", collection statistique Nº: 131, Alger, 2006, P .P ;47-48

بالرغم من الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة قطاع البترول في تحقيق القيمة المضافة للـوطن إلا أنها تمثل أكبر نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومع بروز بعض القطاعات التي أصبحت تسـاهم في تحقيق القيمة المضافة بنسب صغيرة ومتقاربة، تبقى التبعية لقطاع البترول في كل الأحوال التي تمر بها السوق العالمية للبترول، لذلك فإن تطوير الاقتصاد الجزائـري يجـب أن يـتم باسـتغلال إيرادات البترول فيتم تمويل عملية التنمية من خلال الريع البترولي [1].

المطلب الثاني: دور إيرادات البترول في تحديد استراتجيات التنمية وتمويل الاستثمارات في مرحلة المخططات التنموية

لعبت إيرادات البترول الدور الأساسي في تمويل المخططات التنموية، فبعد الاستقلال كانـت الاستثمارات العمومية ضعيفة في الفترة الممتدة بين سنة 1963 و1967 وذلك بسبب عـدم اكتمـال الأبعاد الكاملة لنموذج التنمية الذي يتم إتباعه، وجاء المخطط الثلاثي ليتم الشروع في مرحلة تطبيق المخططات التنموية لإستراتيجية للصناعات المصنعة، التي تم تبنيها كنموذج للنهـوض بالاقتصـاد الوطني، لتحقيق تنمية شاملة ونمو اقتصادي مرتفع وسريع ومستمر عبر الزمن [2]. فـتم التركيـز على الاستثمار في قطاع البترول وتقويم إيراداته لانجاز المخططات المقبلة، وانتقلت مساهمة هـذا القطاع في الإنتاج الداخلي الخام من 13% عام 1963 إلى 18% عام 1967 ، أما بالنسبة للقطاعـات الأخرى فالجدول رقم (25) يوضح ذلك.

جدول رقم (25): حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 1963- 1967

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاعات	1963	1964	1965	1966	1967
الفلاحة	60.8	167.9	98.2	338.5	654.8
الصناعة	151	156.8	156.8	370.9	810.3
كل القطاعات	.1179	156.7	156.7	2404.8	6442.8

Source: BENISSAD Hocine, "la reforme économique en Algérie", 2ème édition, OPU, Alger, 1981، p16.

[1] - BELHIMER Ammar, "La dette extérieure de l'Algérie" édition Casbah, Alger, 1998, p56.
[2] - TEMMER Hamid, "structure et modèles de développement de l'Algérie" SNED, Algérie, p219 .

من خلال هذا الجدول يتضح بأن هذه الفترة تميزت بضعف الإنتاج الزراعي والصناعي بسبب ضعف الإمكانيات المالية وغياب اليد العاملة المؤهلة والتجهيزات اللازمة لهذه القطاعات، فانتهجت الجزائر سياسة التخطيط المركزي.

أولا : مرحلة المخططات التنموية في الفترة (1967- 1977)

تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة لانجاز المخططات التنموية في هذه المرحلة، وهي المخطط الثلاثي (1967- 1969)، المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) والمخطط الرباعي الثاني (1973- 1977) ، وأعطيت الأولوية لقطاع البترول وقطاع الصناعات الثقيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتم اعتبار النمو الحاصل في القطاع الفلاحي كنتيجة حتمية للتطور في القطاع الصناعي [1].

وكان للدولة الدور الرئيسي في الاقتصاد بالاعتماد على المؤسسات العامة وإنشاء المصانع الكبرى والمزارع الضخمة عن طريق تأميم الأراضي وتوفير مناصب شغل مع كافة الخدمات، كما كانت تتحكم في التجارة الخارجية مع المراقبة الصارمة للأسعار في الأسواق الرسمية.

وتم تكريس الاشتراكية كنظام اقتصادي يحفظ للدولة مسؤولية تسيير كل النشاطات الاقتصادية بالتخطيط المركزي والإشراف على تطبيق المخططات التنموية تطبيقا لإستراتجية الصناعات المصنعة ،والجدول رقم (26) يوضح تطور الإنتاج في الفترة الممتدة بين سنتي 1967 و1977.

جدول رقم (26):تطور الإنتاج الصناعي و الزراعي للفترة 1967-1977

السنوات	1967	1973	1977
الصناعة %	4.3	8.4	11.5
الزراعة %	5.2	5.6	6.1
الإنتاج المادي %	20.3	42.3	51.2
الإنتاج المادي خارج البترول %	14.1	21.1	28.8
الإنتاج الداخلي الخام %	40.3	62.1	80.2

المصدر:دمدوم زكريا،الإصلاحات الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد الجزائري(1990-2000) دراسة تحليلية ،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002، ص95.

[1] -BENISSAD Hocine, "La reforme économique en Algérie", 2ème édition, OPU, Alger, 1999, p64 .

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن، الإنتاج الصناعي قد ارتفع خلال هذه الفترة والذي يمثل 14% من الإنتاج الداخلي الخام، وبالرغم من الارتفاع إلا أن الاستثمارات الضخمة في القطاع الصناعي والبترول لم تؤدي للأهداف المرجوة منها في التأثير على النشاط الاقتصادي لباقي القطاعات، وخاصة القطاع الفلاحي الذي تراجعت مساهمته في الناتج الداخلي الخام، فبعد أن كان يساهم بنسبة 13% سنة 1966 أصبح يساهم بنسبة 7.7% سنة 1977 ويمكن إرجاع السبب على منع الملكية الفردية للأراضي من جهة ، وانخفاض إنتاجية العمل فيها لسوء تسييرها واستعمال الوسائل التقليدية من جهة أخرى وطوال الفترة الممتدة بين سنة 1967 وسنة 1977 لم يحقق هذا القطاع إلا ما قيمته 1.5 مليار دينار جزائري، أما القطاعات الأخرى فلم تحقق إلا ما قيمته 14.7 مليار دينار جزائري وهذا ما يعكس الاعتماد على البترول وعائداته، وعليه لم تنجح هذه المخططات في تحقيق الأهداف التي كانت تتمثل في إنشاء قاعدة صناعية تساهم في تقليص التبعية لقطاع البترول وسحب القطاعات الأخرى إلى الإنتاج والتصدير.

ثانيا : المرحلة التكميلية (1978- 1980)

جاءت المرحلة التكميلية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول ، الذي بدأ تطبيقه في سنة 1980، وكانت فترة انتقالية لإكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها ضمن آجالها المحددة، وتميزت هذه الفترة السابقة بالتركيز على القطاع الصناعي والبترول. والجدول رقم (27) يوضح النسب المتبقية من الإنجازات في كل مخطط .

جدول رقم (27): تطور حجم الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال الفترة 1967- 1979

المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني	
10^9 **دج**	%	10^9 دج	%	10^9 دج	%
10	53	32	47	193	61

المصدر: دمدوم زكريا، الإصلاحات الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد الجزائري(1990-2000) دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص62.

من خلال هذا الجدول يتضح بأن حوالي 50% من البرامج التي تم تخطيطها وهذا ما استدعى القيام باستثمارات أخرى لإتمام هذه المخططات كما في الجدول السابق.

وسجل من خلال الجدول رقم (27) تراجعا في حجم النشاط الاستثماري للقطاع الزراعي والقطاع الخدماتي مقابل الزيادة في الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي الذي امتص حوالي 62% من مجموع استثمارات مقابل 51.5% للبترول [1].

جدول رقم (28): هيكل الاستثمارات خلال الفترة 1978- 1979

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	1978		1979	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الزراعة	4.15	7.8	3.71	6.7
الصناعة	32.5	61.7	3.45	7.5
البناء والأشغال العمومية	1.09	2.0	1.46	2.6
خدمات الإنتاج	02.93	5.5	2.67	4.9
البنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية	11.98	22.75	12.84	22.8
مجموع الاستثمارات	52.65		54.78	

المصدر: بختاش راضية، "الجباية والنمو الاقتصادي "، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005، ص105.

يتضح من خلال الجدول أن الدولة في هذه الفترة ركزت في استثماراتها ، على قطاع الصناعة و خاصة في سنة 1978 حيث وصل المبلغ إلى حوالي 32.5 مليار دينار جزائري، بينما في سنة 1979 تركزت الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية ،

ثالثا : مرحلة المخططين الخماسيين الأول والثاني في الفترة (1980- 1989)

في هذه المرحلة تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة لإعادة التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وإحداث التكامل بينهما، فزاد الاهتمام بقطاع الزراعة والري، والبنية التحتية

[1] – بهلول محمد، بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص289.

والاقتصادية والاجتماعية ، وانخفضت حصة القطاع الصناعي بنسبة 32 % بين سنتي 1980و 1984، أما الزراعة فقد أصبحت تمثل نسبة 4% من حجم الاستثمارات المخطط لها، وتميزت هذه المرحلة في بداية الثمانينات بنمو اقتصادي مرتفع بنسبة تقارب 6.8% في كل سنة، وقدرت مساهمة القطاع الصناعي في هذا النمو بنسبة 14% مقابل 2.4% للقطاع الزراعي، وبهذا تنتهي مرحلة المخطط الخماسي الأول التي تميزت بانخفاض وتيرة التصنيع مع استنزاف الأموال وتبذيرها عن طريق برنامج ضد التقشف في عام 1981، وذلك باستيراد السلع والمواد الكمالية مع إعطاء اهتمام أكبر للفلاحة و مشاريع البنية التحتية، أما في مرحلة المخطط الخماسي الثاني فقد تميزت بانخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وذلك بسبب نقص إيرادات البترول بعد الأزمة البترولية العالمية لسنة 1986 والتي كشفت عن سرعة استجابة الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية المتعلقة بأسعار البترول الخام، إذ انخفضت مداخيل البترول بحوالي 50% ووصل العجز الميزاني على 13،7 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام لسنة 1988 [1].

جدول رقم (29): الاستثمارات العمومية في المخططين الخماسيين الأول والثاني

الوحدة: مليار دينار جزائري

المخطط الخماسي الأول 80-84			المخطط الخماسي الثاني 85- 89	
القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الزراعة والري	59.40	46.10	79.0	42.301
الصناعة	213.21	155.46	174.2	85.512
البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00	19.00	15.255
القطاع شبه المنتج	46.20	35.40	40.65	33.462
مجموع الاستثمارات الأساسية	216.69	143.64	237.154	202.970
مجموع الاستثمارات	550.5	400.60	550.00	346.038

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية سابقا ، تقرير المخططين الخماسيين الأول والثاني.

[1] – النشاشبي كريم وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص28.

من خلال الجدول رقم (29) نلاحظ انخفاضا في وزن الاستثمارات العمومية في القطاع الصناعي مقارنة بالمخططات السابقة، والاهتمام بالزراعة والري والبنية التحتية. ونظرا للأزمة المتعلقة بانخفاض الأسعار العالمية للبترول، انخفضت قيمة الصادرات إلى أدنى مستوياتها بحوالي 50% ومن أجل تعويض هذه الخسارة في مداخيل العملة الصعبة اضطرت الجزائر إلى اللجوء للقرض الخارجي، لذلك تميزت هذه المرحلة بضعف نسبة الاستثمارات الفعلية، وبالاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب الركود الاقتصادي وزيادة النمو الديموغرافي والأجور الاسمية.

المطلب الثالث: انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

بعد الانخفاض السريع لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 اضطرت الحكومة أمام هذه الوضعية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات،[1] وتمثلت في ضغط الواردات وخفض النفقات الحكومية، وبذلت جهودا كبيرة بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بعد أن أصبح النمو الاقتصادي يقارب (- 2 %)، وتم اللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية العامة، مع طلب القروض من الخارج.

وتسبب الإصدار النقدي في ارتفاع المستوى العام للأسعار ومعدل التضخم، كما بدأت الديون تتراكم بفوائدها المتزايدة، فبدأت الدولة في سياستها الإصلاحية مع صندوق النقد الدولي كشريك في وضع وتفعيل هذه السياسة، وذلك من خلال الشروط التي كان يمليها مقابل تقديمه للقروض الموجهة للإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

أولا : الاستعداد الائتماني الأول "Stand by1 "

كان أول اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، ومن خلالها ألغت الدولة احتكارها التام لآليات العرض والطلب في تحديد الأسعار، بالإضافة إلى منح الاستقلالية القانونية لبعض البنوك التجارية، وبدأت الجزائر في سيرها من النظام الاشتراكي المخطط إلى نظام السوق.

ثانيا : الاستعداد الائتماني الثاني "Stand by 2 "

كانت هذه الاتفاقية في 3 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي، ودامت حوالي عشرة أشهر وتحصلت الجزائر على قرض قيمته 350 مليون دولار، بهدف التخفيض من عجز الميزانية والتحكم

[1] - BELHIMER Ammar, La dette extérieure de l'Algérie. op.cit, p59.

في السياسة المالية، مع مراقبة كمية القروض الممنوحة للقطاع العام، كما تمخض عنها أيضا تحرير التجارة الخارجية وإصلاح النظام المالي بفضل مهام البنك المركـزي عـن الخزينـة العموميـة، بالإضافة إلى تعويم سعر الصرف بعدما كان ثابتا.

ثالثا : الاستعداد الائتماني الثالث وإعادة الجدولة

دامت هذه التسوية عاما كاملا وانتهت في شهر ماي 1994، ومن خلالها تم إعادة جدولـة مبلـغ 4.4 مليار دولار من الديون الخارجية المترتبة مع نادي باريس، كما التزم صـندوق النقـد الـدولي بتقديم قرض قيمته 1.25 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات.

وتم الاتفاق على التوسيع في عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الأساسية و الطاقوية، وتخفيض الإعانات العامة، وهذا ما نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلـى ارتفـاع سـعر الصرف وفي أفريل من عام 1994 تم التخلي عن استيراد بعض المواد وإعادة الجدولة للديون فـي عام 1994 مع نادي باريس ونادي لندن،[1] وحصلت الجزائر على مصادر جديـدة للعملـة الصـعبة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و خوصصة بعضها.

بالإضافة لاتخاذ إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم، وإلغاء سياسة التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، كما توقفت الدولـة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية [2].

وفي 22 ماي 1995 تم الاتفاق على تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والذي قدرت مدته بثلاث سنوات، مقابل الاستفادة من إعادة الجدولة الثانية للدين العام، وهـذا بشـرط تطبيـق سياسـات اقتصادية كلية لتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي من خلال التكفل بالمشاكل التي يعاني منهـا القطاع الإنتاجي وفقا لتصورات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي كانت سببا في تهيئـة الاقتصاد الجزائري للانتقال إلى اقتصاد السوق والوصول إلى ارتفاع معدلات ادخار الدولة، مـع تدهور القدرة الشرائية وزيادة الضغط الجبائي وتسريح العمال، ونقص الطلب على اليد العاملة.

وبلغت مديونية الجزائر حوالي 33 مليار دولار عام 1997 بخدمة ديـن تقـدر بنسـبة 60% وبالرغم من الصرامة في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حتى سنة 1988 والنتائج التـي اعتبرهـا

[1] - BELHIMER Ammar, La extérieure de l'Algérie . op.cit, p98dette.

[2] – بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصـاديات شـمال إفريقيـا،الجزائر 2004، ص181.

صندوق النقد الدولي مرضية للغاية، إلا أن الخروج من هذا الوضع المالي كان مرتبطا بمدى تطور أسعار البترول العالمية بسبب ضعف الصادرات خارج البترول.

وفي المبحث الموالي عرض لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية بعد الإصلاحات التي تم تطبيقها، ومن خلال ذلك سيتضح لنا تقييم نتائج هذا الإصلاح الهيكلي.

المبحث الثاني: انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

بعد الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي تغيرت ملامح الاقتصاد الجزائري، فبعدما كان يعتمد على التخطيط المركزي تخلى تدريجيا عن هذا النظام الاشتراكي، لكن التغيرات الحاصلة في الأسعار العالمية للبترول بقيت دائما المحور الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة لتحصيل إيراداتها وتمويل نفقاتها ، وفي المبحث الموالي عرض لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: أثر التغير في إيرادات البترول على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية

تنعكس التغيرات العالمية في أسعار البترول على تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، والتي توضح مستوى التنمية الاقتصادية ومدى إسهام الإيرادات المالية المتوفرة في تطوير القطاعات الاقتصادية، وإعادة التوزيع للثروة داخل البلاد وفي مايلي عرض لتطورات أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أولا: المديونية الخارجية

عملت الجزائر منذ مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي على الحد من التمويل الخارجي والتحكم في المديونية الخارجية، وخاصة بعد إعادة الجدولة الأخيرة التي كانت سببا في انخفاض خدمة الديون وتقليص نسبة المديونية من الناتج الداخلي الخام إلى 58.9% في سنة 1999، واستمرت في الانخفاض بسبب ارتفاع أسعار البترول العالمية ، فبعد أن كانت تمثل 41.9% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2001 و 35.03% في سنة 2003 أصبحت تمثل 32.1% في سنة 2004 و 17% في سنة 2005،و انخفضت قيمتها إلى 5.60 دولار في سنة 2006 و5.57 مليار دولار في سنة 2007.[1]

[1] – Ministère des finances, " Principaux indicateurs de l'économie", Direction générale des politiques et prévisions, Juin 2008. P18.

ثانيا : معدلات التضخم

عرفت معدلات التضخم تحسنا نسبيا منذ سنة 2000 مقارنة بالسنوات الماضية، فبعد أن وصل إلى 31.67% في سنة 1992 انخفض إلى 18% في سنة 1996 و 4.95% في سنة 1998، وتواصلت عملية انخفاضه إلى 0.33% في سنة 2000، ومع ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإيرادات البترولية تم التحكم في معدل التضخم عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فقدرت قيمته بنسبة 4.23% في سنة 2001 وانخفض إلى 1.41% في سنة 2002، وقدرت قيمته في الفترة الأخيرة بنسبة 2.59% في سنة 2003، 3.56 % في سنة 2004، 1.64 % في سنة 2005، 2.53 % في سنة 2006 و3.51% في سنة 2007 [1]، فيلاحظ أن معدل التضخم قد انحصر في نسب منخفضة مقارنة بفترة الإصلاحات الاقتصادية بالرغم من تذبذب قيمته وعدم استقرارها، ومن بين أسباب ارتفاعه في الفترة الأخيرة كثرة الاعتماد على السلع المستوردة التي ارتفعت أسعارها بسبب أسعار البترول العالمية.

ثالثا: تطور احتياطي الصرف الأجنبي وسعر الصرف

ساهمت العوامل الخارجية بارتفاع أسعار البترول إلى تطور احتياطي الصرف الأجنبي، كما ساهمت إعادة الجدولة وبرنامج التعديل الهيكلي من قبل في تحسينه، ففي سنة 1997 كانت قيمته تقدر ب 8 مليار دولار، وبانخفاض أسعار البترول في سنة 1998 تراجعت قيمته إلى 6.8 مليار دولار، لكن ارتفعت الاحتياطات من جديد إلى 18 مليار دولار في سنة 2001، و32.94 مليار دولار في سنة 2003، 43.1 مليار دولار في سنة 2004، 56.2 مليار دولار في سنة 2005، و77.8 مليار دولار في سنة 2007، وإلى 155 مليار دولار سنة 2010، هذا التحسن يرجع لزيادة سعر البترول وارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية من البترول.

أما بالنسبة لسعر الصرف للعملة المحلية في مقابل الدولار الأمريكي فهو في انحدار مستمر بسبب ضعف قيمة الدولار في الأسواق العالمية فبعدما كان يمثل 77.4 دج في سنة 2003، 72.1 دج في سنة 2004 و 73.4 دج في سنة 2005 انخفض ليصل إلى 67.2 في سنة 2006 و 69.4 دج في سنة 2007. أما بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية في مقابل الأورو فقد حدث العكس بسبب ارتفاع قيمة العملة الأوروبية في الأسواق العالمية، فبعدما كان سعر الصرف يعادل 87.5 دج في

[1] – من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت:www.mf.gov.dz .أطلع عليه في 12-12-2009.

سنة 2003 و 89.6 دج في سنة 2004 و 91.3 دج في سنة 2005 ارتفع ليصل إلى 91.2 دج في سنة 2006 و 95.0 دج في سنة 2007 [1].

رابعا : الأثر على النمو الاقتصادي وأهم عوامله

عرف الناتج الخام تطورا وارتفاعا في الفترة الأخيرة بعدما كان متراجعا منذ سنة 1986 والجدول رقم (30) يوضح ذلك.

جدول رقم (30) : تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1980	1985	1990	1995	1996	1997
الناتج الداخلي الخام	21.210	61.573	162.507	291.597	554.388	2004.99
معدل النمو الاقتصادي (%)	8.8	5.0	7.9	3.7	8	3.8
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج الداخلي الخام	2570.02	2780.16	2830.49	3238.19	4123.51	4260.81
معدل النمو الاقتصادي (%)	4.1	1.1	5.1	3.2	2.4	2.6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام	4537.69	5227.00	6127.00	7544.10	8463.50	9389.60
معدل النمو الاقتصادي (%)	4.1	5.2	5.2	5.1	5.8	6.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

من خلال الجدول (30) يلاحظ عدم الاستقرار في وتيرة النمو الاقتصادي للناتج الداخلي الخام طوال الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ففي فترة المخططات التنموية تميزت معدلات النمو الاقتصادي للناتج الداخلي الخام بارتفاع مستمر، لكن مع بداية المخطط الخماسي الثاني بدأ هذا الأخير في الركود وأصبح معدل النمو ضعيفا جدا، وبعد إعادة الجدولة والإصلاحات الاقتصادية التي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول تأثر الناتج الداخلي الخام وأصبح نموه إيجابيا.

[1]- Ministère des finances, Principaux indicateurs de l'économie, Direction générale des politiques et prévisions, Juin 2008 .P25.

ومنذ سنة 2000 سجل النمو الاقتصادي معدلات متزايدة، فبعد أن كان يمثل 2.4% في سنة 2002 و 4.1 % في سنة 2004 ارتفعت قيمته إلى 5.1% في سنة 2007 ثم 5.8 % في سنة 2008 و 6.3% في سنة 2009.

وبالنظر إلى حصة مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج الداخلي الخام يتضح من خلال الجدول رقم(31) بأن أهم القطاعات المشكلة للقيمة المضافة هي الزراعة، المحروقات، البناء والأشغال العمومية والخدمات لكن بنسب متفاوتة.

الجدول رقم (31) : مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة	515.3	578.9	580.0	640.0	722.0
البترول	1868.9	2319.8	3353.0	3882.0	4137.0
البناء والأشغال العمومية	445.2	508.0	564.0	674.0	812.0
الصناعة	350.5	377.7	403.0	426.0	433.0
الخدمات	1112.2	1302.2	1551.0	1704.0	1924.0

Source: Ministère des finances, " Principaux indicateurs de l'économie", Direction générale des politiques et prévisions, Juin 2008 .P30.

من خلال الجدول رقم (31) يتضح بأن أول قطاع يساهم في تحقيق القيمة المضافة هو قطاع البترول حيث يمثل قرابة ثلثي القيمة المضافة الكلية التي تشكل الناتج الداخلي الخام، ثم يليه قطاع الخدمات لاحتوائه على قطاع التجارة، بالإضافة إلى قطاعي الزراعة والأشغال العمومية اللذان استفادا من برنامج الإنعاش الاقتصادي بشكل كبير، وتأتي الصناعة في الأخير كدلالة على تراجع النشاط الصناعي في البلاد مقارنة بالمراحل السابقة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

1- **تطور رأس المال والعمالة:** تساهم عدة عوامل في تكوين الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي السنوي ومن أهم هذه العوامل تراكم رأس المال واليد العاملة، والجدول الموالي يوضح لنا التطورات الحاصلة في هذان العاملان المهمان في الفترة (1970-2008) .

الجدول رقم (32): تطور رأس المال والعمالة منذ سنة 1970 إلى 2008.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	1973	1978	1983	1988	1993	1998	2003	2008
مخـــزون رأس المـــال (10^6دولار)	5293	10587	15458	18267	13944	12169	14021	14982
العمالة (10^3منصب)	1983	2437	3158	3840	4144	4505	5087	8250

المصدر: البنك العالمي 2005 .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نمو رأس المال مر بمراحل مختلفة، فمرحلـــة التخطـــيط المركزي تميزت بتزايد في مخزون رأس المال بسبب الاستثمارات التي تم إنجازها، وبعـــد النصـــف الثاني من الثمانينات وبانخفاض أسعار البترول العالمية نتج عن ذلك انخفاض في رأس المال إلى غاية النصف الثاني من التسعينات والتي بدأت تشهد الآثار الناجمة عن الإصلاح الاقتصـــادي تزامنـــا مـــع الارتفاع في أسعار البترول العالمية. أما عن العمالة سجلت تطورات خلال المراحل الـــثلاث فبدايـــة بمرحلة التصنيع فإن الجهود الاستثمارية الكبيرة تطلبت الكثير من اليد العاملة وأدى ذلك إلى ارتفـــاع مستوى التشغيل، لكن في الثمانينات نقص الطلب عل العمل بسبب تراجع أسعار البترول وتفاقم الديون الخارجية وخدماتها، ومع الإصلاحات الاقتصادية والتحسن التدريجي في أسعار البتـــرول المتذبذبـــة ارتفعت نسبة التشغيل تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بإحداث مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى برامج تشغيل الشباب.

المطلب الثاني: أثر التغير في إيرادات البترول على المستوى المعيشي للأفراد في الجزائر

اقتصر مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية حتى عقد الثمانينات على الكمية التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات المادية، حيث كان الاهتمام منصبا فقط علـــى النمـــو الاقتصـــادي وتحسن ميزان المدفوعات وتنمية الصادرات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية، لكـــن فـــي مطلع التسعينات تبين من خلال برنامج الأمم المتحدة للإنماء مفهوما موسعا للتنمية البشرية فأصـــبح الإنسان هو الهدف الأساسي فيها.

وتعرف الأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها: " عملية توسيع لخيارات الأفراد، هذه الخيـــارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميـــع مستويات التنمية البشرية هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا

على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة..." [1]. والجزائر من خلال انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تهتم كثيرا بتنمية وتطوير الإنسان نفسه بالرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق على الصحة، التعليم، وارتفاع مستويات الأجور الاسمية بالإضافة إلى بعض الحريات السياسية.

والتحسن في مؤشرات الاقتصاد الوطني في الجزائر لم يتبع بتحسن ملحوظ في الحالة الاجتماعية للفرد الجزائري، وانطلاقا من كل هذا سأتعرض لبعض المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للفرد الجزائري بعدما تطرقت للمؤشرات الاقتصادية.

أولا : الصحة

تساهم الصحة في تكوين رأس المال البشري وتنشيط النمو الاقتصادي وتعكس النفقات العامة على قطاع الصحة العمومية ضعف المبالغ المخصصة في ميزانية الدولة لهذا القطاع الحساس، بالرغم ن التحسن النسبي في نفقات قطاع الصحة إلى الناتج الداخلي الخام، إذ تشير البيانات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى زيادة الإنفاق على الصحة في كثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر، حيث تزايد الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج الداخلي الخام من 3.3% في عام 1966 إلى 3.5% في عام 2000 و 3.4% في عام 2005.

كما تشير البيانات إلى زيادة نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في الجزائر من 53 دولار في عام 1996 إلى 63 دولار في عام 2000 ثم إلى 105 دولار في عام 2005، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 1630 دولار في عام 1996 ثم ارتفع إلى 3120 دولار في عام 2005، ونلاحظ هيمنة القطاع العام في الإنفاق على الصحة في الجزائر، وقد وصل نصيب التأمين الصحي كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي عل الصحة إلى 48.1% في عام 1996 ثم انخفض إلى 35.5 في عام 2000، و 31.6% في عام 2005[2]، ويجدر بالذكر إلى ضرورة تغطية جميع الاحتياجات في مجال الصحة وتوفير المياه العذبة والمرافق والخدمات الصحية بالكمية والجودة المطلوبتين، وخاصة مع ارتفاع أسعار البترول العالمية وزيادة إيرادات الدولة، فيجب أن تنتشر الخدمات الصحية وتمتد أفقيا بما يتيح الخدمة الصحية وسهولة وصولها إلى

[1] – كتوش عاشور، حاج قويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مداخلة في الملتقى الدولي حول "واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، يومي 26و 27 نوفمبر 2007، ص3.

[2] – ناجي حسن خليفة، العوامل على الإنفاق على الصحة، مداخله في الملتقى الدولي حول، "واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 26 و27 نوفمبر 2007، ص2.

كافة أفراد المجتمع كما يجب أن تمتد عوديا بما يتيح الجودة التي تتحقق من خلال تأهيل الطاقات البشرية وتعليمها وتدريبها في مختلف التخصصات الطبية والمهن الصحية.

ثانيا: التربية والتعليم

إن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التربية والتعليم هو الطريق المناسب لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، كما يعتبر هذا الاستثمار عاملا مهما في التنمية، والواقع أن الجزائر منذ الاستقلال قد عملت على توفير التعليم المجاني في كل الأطوار الدراسية كما نجحت في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير، فبالرغم من عدم كفاية عدد المعلمين والأساتذة وقلة المدارس والجامعات والوسائل والإمكانات الأخرى ذات العلاقة بالتعليم مع بداية فترة الاستقلال إلا أن وجه التعليم وحقيقته قد تغير بشكل كبير، ذلك لأن عدد المدارس و الثانويات والجامعات قد تضاعف عدة مرات كما أن التسجيل المدرسي والجامعي قد تضاعف بشكل أكبر، والجدول الموالي يوضح تطور أعداد التلاميذ المسجلين في الأطوار الابتدائية والثانوية والجامعية لسنوات 2001/2000 -2005/2004.

جدول رقم (33): تطور التسجيل في التعليم بمختلف أطواره.

السنوات	2003-2002	2004-2003	2005-2004	2006-2005	2007-2006
التعليم الابتدائي	6736320	687957	9127986	6729496	6617976
التعليم الثانوي	975862	1041047	1095730	1122385	1123123
التعليم العالي	488617	569929	616572	653201	755463

المصدر: عماري عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر، دراسة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 36-27 نوفمبر 2007 ، ص7.

يلاحظ من خلال رقم (33) تزايد عدد التلاميذ في مختلف الأطوار ويرجع ذلك إلى زيادة النمو السكاني وغلى الجهود التي تبذلها الدولة للإنفاق على التعليم في جميع أطواره، لكن بالمقارنة بين مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري نجد بأن المخصصات المالية من ميزانية الدولة لقطاع التعليم قد انخفضت رغم التحسن في ميزانية الدولة في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال فإن حصة التعليم الابتدائي والثانوي من ميزانية الدولة قد بلغت 7.42% في سنة 1999 بعدما وصلت إلى 20.7% سنة 1990، أما المخصصات المالية الموجهة للتعليم العالي من ميزانية الدولة فقد تقهقرت إلى مستوى أدنى لتصل إلى 2.37% سنة 1999 وقد أدى ذلك إلى الاكتظاظ داخل

الأقسام نتيجة قلة المخصصات المالية لهذا القطاع الاستراتيجي [1] ، وبالرغم من زيادة عدد المنشآت والمباني المخصصة للمدارس والجامعات إلا أن ذلك لا يتوافق مع الزيادة في النمو الديمغرافي للسكان.

ثالثا: الفقر وإعادة توزيع الدخل

تعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت القضاء على الفقر منذ الاستقلال من خلال تعميم السلع الاستهلاكية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية المجانية، وقد كان لإيرادات قطاع البترول الدور البارز في هذا الدعم الذي ما فتئ أن تراجع بسبب برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي بعد الأزمة البترولية في منتصف الثمانينات، ومع الضغوطات الداخلية والخارجية تغير اتجاه مسيرة التنمية بشكل جذري، وتخلت الدولة عن مختلف الوظائف التي كانت تؤديها للمواطن في فترة الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات، فتم إطلاق العنان للأسعار كما أن الكثير من الخدمات أصبحت تخضع لكثير من الرسوم. ورغم أن مؤشر الدخل لوحده لا يكفي ليعكس طبيعة ظاهرة الفقر في الجزائر إلا أننا سوف نعتمد عليه كمؤشر ، فحسب الإحصائيات الرسمية فإن الحد الأدنى للأجر المضمون قد زاد بشكل كبير وبعد أن كان يساوي 1000دج في 1990 تضاعف باثنتي عشرة مرة ليصبح 12000 دج سنة 1993 إلى 1540 دولار سنة 1997، لكن بحلول سنة 1998 عرف تزايد بسبب انتهاج الإصلاحات الاقتصادية وتحسن الأوضاع المالية للبلاد فنسجل زيادة في تنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسبة 13.3% بين سنتي 1999 و 2005 فوصل إلى 3125 سنة 2005، 3480 دولار سنة 2006، و 3935 دولار سنة 2007.

ولا يمكن لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أن يكون له دلالة واضحة على تحسن المستوى المعيشي للأفراد إلا إذا قورن بالمستوى العام لأسعار للاستهلاك فنجد بأن زيادة الدخل الفردي من الناتج الداخلي الخام تزامنت مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار في السنوات الأخيرة مما يعكس مستوى القدرة الشرائية للأفراد.

من جانب آخر لو تتبعنا توزيع فئات المجتمع حسب الفئات الغنية والفقيرة ، لوجدنا بأن الفجوة بين الثغرتين فئة تتوسع بشكل مستمر فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2004. فإن أفقر 10% من سكان الجزائر لا يحصلون سوى على 2.8 % من الدخل الوطني و20% من الفقراء لا يحصلون سوى على 7% منه، بينما 20% من أغنى الناس يحصلون على 42.6% وكذلك 10% الأخيرة من

[1] – عمار عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص8.

أغنى الجزائريين تتحصل على 26.8% من الدخل الوطني، وهذا ما يدل على اتساع الفجوة بين أغنى الأغنياء وأفقر الفقراء[1].

رابعا: البطالة

إن مشكلة البطالة في الجزائر مرتبطة بنمط عملية التنمية السائدة، ففي الفترة الممتدة من 1965 إلى 1980 مر الاقتصاد الجزائري بصعوبات نتيجة لتوجيه وتعبئة الجزء الأكبر من الموارد البترولية لبناء قاعدة صناعية إلا أن معدلات البطالة في تلك الفترة كانت منخفضة إذا ما قورنت بالوقت الراهن، ثم برزت مشكلة البطالة في النصف الثاني من عقد الثمانينات واتضحت بشكل ملفت وتفاقم ذلك أكثر في التسعينات من القرن الماضي، ولعل أهم الأسباب المباشرة لذلك يرجع إلى السياسة الانكماشية التي اتبعت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية التسعينات وكان عن طريق توقف الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتوقيف تمويل المؤسسات ، وحلها و خوصصتها وتسريح العمال، وتطبيق نظام التقاعد المسبق، وفي بعض الحالات يتم تحويل مؤسسات القطاع العام إلى الملكية الخاصة، وتقليل التوظيف الجديد في القطاع الحكومي تماشيا مع سياسة خفض النفقات وتقليل تدخل الدولة في سوق العمل، ورغم أن السنوات الأخيرة قد شهدت تحسنا في التوظيف وزيادة مناصب الشغل إلا أن معظمها ليس حقيقيا ولا دائما بسبب برامج تشغيل الشباب والتشغيل المسبق.

وقد وصل معدل البطالة إلى 23.72% في سنة 2003، ثم سرعان ما تراجع إلى 17.7% في سنة 2004، و 15.3 % في سنة 2005، و12.3% في سنة 2006 و 11.8% في سنة 2007 [2]، بينما سجلت البطالة سنة 2009 حوالي 10,9 ويجدر بالذكر أن نسبة العاطلين عن العمل في كتلة المتعلمين من خريجي الجامعات والمدارس والثانويات أخذ في الازدياد، وهو ما يعني إهدار طاقات وموارد بشرية دون أن ينتج عنها عائد أو قيمة مضافة.

[1] – عماري عمار، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر، دراسة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، مرجع سبق ذكره ، ص12.

[2] – Ministère des finances, " Principaux indicateurs de l'économie", Direction générale des politiques et prévisions, Juin 2008 P 25.

المبحث الثالث: تطورات عائدات البترول وتأثيرها على حركة النمو الاقتصادي في الجزائر

باستعادة الجزائر لاستقلالها عام 1962 حاولت بسط نفوذها على الاقتصاد، الذي ورثته على الاستعمار الفرنسي، والذي كان يتميز في تركيبته الهيكلية سيطرة النشاط الفلاحي على القطاعات الأخرى، وبالنظر للتوجه السياسي في استرجاع السيادة الوطنية للاقتصاد الوطني الذي كان تابعا للاقتصاد الفرنسي، لجأت القيادة الوطنية إلى وضع سياسة إنمائية من خلال برامج وطنية للتنمية الاقتصادية، كانت البداية بالمخطط الثلاثي.

لذا سأحاول في هذا المبحث أن أبرز مكانة قطاع البترول في تطوير الإيرادات المالية وفي دفع عملية النمو الاقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: تطور البترول وإيراداته المالية في الجزائر

حظي القطاع البترولي في الجزائر بعناية كبيرة منذ تاريخ تأميمه 24 فيفري 1971، وهذا لوزنه الكبير في اقتصاد الجزائر من خلال اعتباره:

- المورد الأول للعملة الصعبة، والتي تتمثل في إيرادات التصدير المعتمدة في الشراء التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تغطية الديون الخارجية وخدمات هذه الديون.
- المصدر الأهم لإيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية.
- مصدر هام للطاقة في السوق الداخلية.

قطاع البترول في الجزائر مر عبر الزمن، بمراحل عديدة في تاريخ الجزائر المستقلة، فالبداية كانت باسترجاع السيادة الوطنية للمحروقات والتي على إثرها أنشئت " الجمعية التعاونية As.coop " فحازت سوناطراك على حصة الحكومة الجزائرية سنة 1966 منح السلطة لسونا طراك للتحكم في النشاطات الغازية والبترولية ولها كامل الصلاحيات في التفاوض في مجال " الجمعية التعاونية " فكل مسائل الإنتاج والنقل والتحويل لابد أن تمر عبرها، لذا أصبحت تعرف ب " الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل وتحويل وتسويق البترول" ومنه فقد أصبحت تسير في صالح الإقتصاد الجزائري من خلال استغلال الموارد في التنمية المحلية.

وبما أن فرنسا كانت دوما تسعى للمحافظة على الربع المحصل من الشركات الفرنسية الأعضاء في الجمعية التعاونية وحمايته، دخلت في مفوضات من الطرف الجزائري من خلال تحديد سعر

البترول، الذي كان يعتمد في تحديده على سعر البترول الليبي، لكن بناءا على قرار الأوبك تم تحديد " السعر الضريبي للبترول الجزائري ب2.85 دولار للبرميل [1].

فأوقفت فرنسا المفاوضات، ويوم 24 فيفري 1971، تم امتلاك سوناطراك لحصص الشركات الأجنبية والفرنسية، وأصبحت الجزائر تتحكم في أهم ثرواتها الوطنية.

فالاهتمام الكبير يفرع البترول كان الهدف من ورائه زيادة العملة الصعبة لرفع قطاع التنمية، ويكون ذلك من خلال تطوير القطاع لزيادة حجم الإنتاج المستهلك من طرف المستهلك الداخلي والخارجي.

أولا: تطور إنتاج البترول في الجزائر

بالرجوع قليلا إلى حركة أسعار البترول العالمية، نرى أن إنتاج الجزائر تطور وفق منحنى هذه الأسعار فعندما ترتفع الأسعار يرتفع الإنتاج، وهذا راجع لسياسة الدولة، بداية وضعت البرامج الوطنية للتنمية وقطاع البترول أخذ النصيب الأكبر من الإعتمادات المالية الموجهة للاقتصاد، والتي كان من ورائها زيادة الطاقة الإنتاجية للبترول .

وفي عام 1997 قامت سونا طراك باكتشاف 7 أبار، والتي قدر احتياطها أوليا ب 109 مليون طن. أدى ذلك ولأول مرة تفوق إنتاج الغاز الطبيعي على إنتاج البترول الخام وقد حقق البترول انخفاض في الإنتاج قدر ب 0.6 % خلال عام 2001 مقارنة بعام 2000، هذا الإنخفاض سببه تخفيض الحصص الذي قررته منظمة الأوبك لأجل استقرار سعر برميل البترول.

وفي عام 1997 قامت الدولة برفع استثمار القطاع ، فارتفاع إنتاج البترول الخام ساعد على ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، فازداد إنتاج البترول الخام الذي أصبح ينافس إنتاج الغاز في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد النمو الاقتصادي العالمي والاستهلاك الوطني.

1. تطور صادرات الجزائر من البترول:

انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك في جويلية 1969، ومن بين شروط الإنظمام لهذه المنظمة أن تنقد الدولة العضو بقوانين المنظمة الضامنة، والتي من بينها الالتزام بحصص الإنتاج وتحديد الأسعار، فالجزائر وكأي عضو كانت دوما تحدد كميات صادراتها وفق حصتها في الأوبك.

قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على الدول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثروة البترول تتبع سياسة التصدير المكثف، والتي كان الهدف من ورائها زيادة

[1]- Marc Escriment , Indépendance Politique et libération Economique, paris 1985 , P26

العائدات البترولية، من أجل تمويل مشاريع التنمية، فبدأت عملية تصدير البترول تأخذ منحنى تصاعدي.

وفي عام 1982 بدأت صادرات البترول في الارتفاع بزيادة قدرت نسبتها بين 07 و 10 % حتى عام 1985، حيث بالنظر الأزمة البترولية التي أصابت السوق البترولية استقرت قيمة الصادرات عند مستوى 68 مليون طن، لكن بحلول عام 1987 ارتفعت قليلا بالنظر لارتفاع أسعار البترول واستغرق عام 1988 لكن بعد ذلك بدأت في الارتفاع حتى عام 1985، حيث بالنظر للأزمة البترولية التي أصابت السوق البترولية استقرت قيمة الصادرات عند مستوى 68 مليون طن، لكن بحلول عام 1987 ارتفعت قليلا بالنظر لارتفاع أسعار البترول عام 1988، لكن بعد ذلك بدأت في الارتفاع حتى عام 1994، حيث انخفضت كمية الصادرات نسبة 05% ، ثم أخذت في الارتفاع، لكن بحلول 1998 استقرت نوعا ما سبب نزول أسعار البترول إلى مستوى 09 دولار للبرميل، كذلك لفرض الأوبك حصص إنتاج على الأعضاء، والتي من بينها الجزائر.

لكن بعد تحسن الأسعار بسبب تزايد الطلب خاصة على البترول بدأت صادرات الجزائر في الارتفاع من سنة لأخرى، وقد ساعد ذلك عملية الاكتشاف التي قامت بها سوناطراك وشركائها حيث أنه تم اكتشاف 06 آبار عام 2001 [1]. منها 3 للبترول، وتواصلت عمليات الاكتشاف فخلال عام 2005 [2] تم اكتشاف 6 آبار وخلال عام 2006 [3] . تم اكتشاف 17 بئر. و الجدول التالي يبين حركة الصادرات من البترول في الجزائر .

[1] – Rapport Annuel 2001 " SONATRACH " P18.

[2] – التقرير السنوي لسوناطراك 2005 ، ص21.

[3] – التقرير السنوي لسوناطراك 2006، ص22 .

الجدول رقم(34): تطور صادرات الجزائر في الفترة 1997-2009

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	10,24	13,37	13,9	10,21	12,52	22,03	19,1	24,61	23,8	31,7	46	55,61	29,52
صادرات البترول	,73	12,49	13,4	8,85	12,08	21,41	18,5	23,93	23,2	30,9	45,09	53,43	58,2
صادرات البترول %	95,01	93,41	93,3	96,52	96,48	97,23	96,6	97,23	97,2	97,5	98,03	97,83	97,78
أسعار البترول دولار للبرميل	20,3	18,7	12,3	17,5	27,6	23,12	23,4	28,1	36,1	50,6	72,36	147	70

المصدر : تم إعداد هذا الجدول من خلال البيانات الواردة من المراجع : الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات 2004 إلى 2009 .

من خلال الجدول يلاحظ أن صادرات البترول خلال الفترة 1997-2009 ، تمثل نسبة متوسطة تعادل 96.70 % ، بينما الصادرات خارج البترول لا تساهم إلا ب 3.30% فقط ، و هذا الوضع غير مريح طالما أن أسعار البترول متقلبة .

2. تطورات إيرادات البترول الجزائرية في ظل حركة أسعار النفط العالمية:

مرت السوق البترولية العالمية بمراحل عديدة اختلفت تأثيرها على الدول المنتجة والمصدرة والدول المستهلكة، كانت فيها مراحل لصالح الدول المنتجة ومراحل أخرى لصالح الدول المستهلكة، وبما أن الجزائر عضو في الأوبك المنتجة والمصدرة للبترول، تأثرت هي الأخرى بتغيرات هذه السوق، لذا سأحاول تقسيم تطور إيرادات الجزائر البترولية إلى هذه المراحل:

أ. الإيرادات البترولية للجزائر في ظل تزايد أسعار البترول العالمية:

لقد بدأت هذه المرحلة من بداية عام 1973 والتي قفز خلالها سعر البترول إلى 12 دولار للبرميل بعدما كان يقارب 04 دولار للبرميل، فأحدث ذلك قفزة كبيرة في تطور إيرادات الجزائر للبترول، والتي سجلت عام 1974 قيمة 3239 مليون دولار بعدما كانت تقارب 977 مليون دولار سنة قبلها، واستمرت هذه الزيادة سنة بعد أخرى.

الجدول رقم (35): تطور الإيرادات البترولية للجزائر 1970-1981

الوحدة: مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الإيرادات	170	350	700	977	3239	3262	3699	4254	4589	7514	12500	10700

المصدر: الجدول مشتق عن مجلة: البترول والغاز الطبيعي رقم 01، 1986، ص41.

من معطيات هذا الجدول، يلاحظ أنه عندما استرجعت الجزائر البترول عام 1971 ارتفعت عائداتها البترولية لأنها أصبحت تتحكم في الجزء الأكبر من الإنتاج وفي عام 1973 الذي تزامن مع الحرب العربية الإسرائيلية وما ترتب عنها من ارتفاع في أسعار البترول قفزت العائدات بنسبة 236% وظلت في تزايد مستمر حتى عام 1979، وبسبب الأزمة البترولية لتلك السنة، والتي بلغ سعر البترول خلالها سعره 1 دولار للبرميل ارتفعت العائدات بنسبة 63.7% وبالنظر لتواصل أسعار البترول في الارتفاع فقد وصلت عائدات البترول لأعلى أسعار البترول المرجعية للأوبك لأعلى مستوى لها وهو 32.42 دولار للبرميل. وبما أن بترول الجزائر يصنف بترول خفيف ذي الدرجة (44° و 41°) فقد كان سعره يفوق السعر المرجعي، وبالنظر لتوجه سياسة الدولة نحو المحافظة على إحتياطي البترول، فقد قامت بخفض الإنتاج وهذا ما أدى إلى انخفاض الإيرادات البترولية بنسبة 14.1% وهنا بدأت مرحلة جديدة تميزت بانخفاض أسعار البترول.

ب. الإيرادات البترولية للجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية:

بالرجوع إلى حركة أسعار البترول العالمية بعد عام 1982 بدأت في الانخفاض سنة بعد أخرى، فأدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات البترولية سنة 1982 بنسبة 20.7% مقارنة بالنسبة التي سبقتها ثم ارتفعت قليلا خلال سنتي 1983 و1984 رغم تواصل انهيار أسعار البترول وهذا راجع للتطور الذي حصل في كمية الصادرات البترولية ، التي ارتفعت بنسبة 10.8%، فهذه الزيادة غطت الانخفاض في قيمة برميل البترول.

الجدول رقم(36): تطور إيرادات البترول الجزائرية من 1981 إلى 1985

الوحدة: مليون دولار

السنة	1981	1982	1983	1984	1985
الإيرادات	10700	8500	9700	9700	9200

المصدر: الجدول مشتق عن مجلة: البترول والغاز الطبيعي رقم 01، 1986، ص41.

وفي عام 1985 انخفضت العائدات بنسبة 5.2% ، وهذا بسبب تدني أسعار البترول التي واصلت النزول، لكن بعد هذا العام انخفضت الإيرادات بشكل كبير بسبب الأزمة البترولية العكسية في 1986 والتي انخفضت فيها أسعار البترول من 29 دولار للبرميل إلى 14 دولار للبرميل.

وبالنظر للمشاريع التنموية القائمة خلال تلك المرحلة (المخطط الخماسي الثاني)، ومن أجل مواصلتها لجأت الدولة للديون الخارجية والتي بدأت تتراكم من بداية السبعينات بسبب تجسيد الاستثمارات الضخمة (المخطط الثلاثي والرباعي)، التي لم تستطيع تغطيتها من طرفا إيرادات البترول بسبب تذبذب أسعار البترول " فالتمويل الخارجي كان هاما في تمويل الاستثمارات المخططة، بحيث انتقل هذا التمويل من 25.8% في المخطط الرباعي الأول إلى 31.8 % في المخطط الرباعي الثاني " [1] خلق ذلك تراكم للمديونية، حيث بلغ " مجموع الديون في سنة 1983، حوالي 17924، مليون دولار، ثم ارتفعت إلى 18931 مليون دولار سنة 1984 و قدرت في سنة 1985 بحوالي 20 مليار دولار وهذا الارتفاع في الديون يفسر عجز الميزانية العامة نتيجة انخفاض إيرادات العملة الصعبة الناجمة عن تدهور السوق البترولية العالمية" [2] ، وبالنظر لتأثير أزمة 1986 على عائدات البترول الجزائرية صدر ميثاق وطني خلال نفس السنة، والذي كان الهدف منه وضع سياسة جديدة للتنمية، تتركز على ضرورة قيام الصناعة بدورها كمركز للتراكم في ظل انخفاض عائدات العملة الصعبة للبترول وارتفاع الاستهلاك الوطني، الذي أدى إلى انفجار جماعي عام 1988، وبالنظر لتأثير عدة عوامل، منها بقاء أسعار البترول متدنية وأثر التضخم وبقيت إيرادات البترول في حالة نزول سنة بعد أخرى حتى سنة 1994.

[1] – سيد أحمد عبد القادر، النفط والتنمية " المثال الجزائري" ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد رقم 09، عدد 03، الجزائر1983، ص58.

[2] –معطيات من وزارة المالية .

الجدول رقم(37): تطور إيرادات البترول للجزائر خلال 1992- 1998

الوحدة : مليون دولار

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات	7885	6902	6335	6938	9164	8800	5900

المصدر: الجدول مشتق عن مجلة: البترول والغاز الطبيعي رقم 01، 1986، ص41.

خلال سنة1994 بلغت عائدات البترول 63.35 مليار دولار، فهذا النزول شاركت فيه عدة عوامل منها تدهور قيمة الدولار أمام العملات الأخرى وانخفاض أسعار البترول، لذا كان التأثير مزدوج هو انخفاض أسعار البترول وانخفاض سعر صرف الدولار، لكن خلال عام 1996، ارتفعت قليلا بسبب ارتفاع أسعار البترول التي قفزت من 16 دولار للبرميل عام 1995 إلى 21 دولار عام 1996 لكن بعد ذلك واصلت الانخفاض بسبب سعر البترول الذي بدأ في النزول ثم انهار عام 1998 ،فأدى إلى انخفاض العائدات إلى أدنى مستوى لها وهو 5100 مليون دولار ،أي أنها تقلصت بنسبة 33 وهي أدنى قيمة وصلت إليها خلال فترة التسعينات ،فأدى ذلك إلى تفاقم المديونية حسب المذكرة الصادرة عن بنك الجزائر في فيفري 1999 بعنوان الديون الخارجية للجزائر. و حجم الديون الخارجية للجزائر بلغت في 31-12-1998 ما مقداره ،30.973 مليار دولار أما خدمات الديون مثلت 47.5 من قيمة الصادرات.

ومن بين أسباب هذه المديونية :

- الاعتماد الكلي على تصدير البترول95% من صادراتنا وعدم تنويعها.

- هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج بسبب الامتيازات التي أعطتها الدول الأوروبية للأموال المودعة في بنوكها.

- ارتفاع النفقات الحكومية نتيجة ارتفاع الواردات .

ج- عائدات البترول الجزائرية في ظل الحركة الجديدة لأسعار البترول :

بعد عام 1998 بدأت أسعار البترول في الارتفاع، فأدى ذلك إلى ارتفاع عائدات البترول للجزائر

- خاصة مع تطور الصادرات- فكان الارتفاع سنتي 1999 و2000، لكنها انخفضت قليلا عام 2001 بسبب أسعار البترول التي واصلت الصعود سنوات متتالية حتى "بلغت الإيرادات 31.5

مليار دولار سنة 2004 [1] ، بسبب التأثير المزدوج لارتفاع أسعار البترول التي بلغت عام 2006 إلى 61 دولار للبرميل، وارتفاع صادرات البترول. إن حركة تزايد إيرادات أدت إلى تقليص المديونية الخارجية والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (38): تطور الديون الخارجية للجزائر من 2002 إلى 2008 .

الوحدة : مليار دولار

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ديون متوسطة و طويلة الأجل	22,54	23,2	21,4	16,48	5,06	4,89	3,2
ديون قصيرة الأجل	0,1	0,15	0,41	0,71	0,56	0,68	0,65
إجمالي الديون الخارجية	22,64	32,35	21,8	17,19	5,61	5,57	3,85
إجمالي خدمة الدين	4,32	4,2	4,44	5,83	13,31	/	/

SOURCE : Banque d'Algérie . Rapport annuel 2008.

من خلال الجدول يلاحظ أن حركة الديون بدأت في الاتجاه التنازلي 2002 [2] ، حيث سجلت 22064 مليار دولار بينما انخفضت سنة 2008 إلى 3.85 مليار دولار، و هذا التقلص الكبير للمديونية و في ظرف قياسي ، راجع لارتفاعات عائدات البترول خلال تلك المرحلة، بسبب ارتفاع أسعار البترول وارتفاع حجم صادرات البترول، بالإضافة إلى اتجاه الدولة نحو تخفيف عبء المديونية الخارجية.

المطلب الثاني: دور عائدات البترول في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد ارتبط الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ارتباطا وثيقا بالبترول، حيث ظل هذا الأخير أول مورد للدخل، والذي كان يعتمد عليه لدفع حركة التنمية في الجزائر من خلال المخططات التنموية التي وضعتها الدولة قبل الثمانينات، لكن بالنظر لتأثر هذا المورد بأسواق البترول العالمية بدأ الاهتمام أكثر بتقليل دور هذا المورد على الاقتصاد من خلال خلق منابع أخرى للتراكم.

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " مشروع تقرير حول : الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي التالي من سنة 2004، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، ص21.

[2] – معطيات من وزارة المالية .

صادرات البترول ظلت منذ السبعينات تمثل نسبة بين 90 و 98% من مجموع الصادرات الجزائرية لذا كان في كل مرة يوضع قانون المالية السنوي، تكون هناك مشاكل في تحديد قيمة البرميل المرجعي للميزانية وعندما يكون هناك تغير في أسعار البترول خاصة إذا قل السعر الأساسي عن السعر المرجعي للميزانية فيتم اللجوء لقانون مالية تكميلي، فينتج عن ذلك خلل في الميزانيات العمومية والإيرادات البترولية ترتبط بشكل أساسي بالجباية البترولية التي تغير عادة من أهم موارد الميزانية العمومية، لذا فبعدما تناولت حركة الإيرادات البترولية للجزائر عبر المراحل التي مرت بها من ارتفاع وانخفاض.

إيرادات الجباية البترولية وتأثيرها على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة:

بما أن ميزانية الدول تتمثل في صورة صيرورة المصالح العمومية والاقتصاد ككل من خلال المبالغ المعتمدة فأرقامها تعطي صورة واضحة عن سياسة الدولة الإنمائية. فجانب الإيرادات في الميزانية العمومية يتكون أساسا من الجباية البترولية والجباية العادية، حيث هذه الأخيرة تتكون من مجموعة من الضرائب والرسوم، منها ضرائب مباشرة بالإضافة إلى الحقوق (حقوق جمركية) وبعض الرسوم المختلفة على الأعمال، كما توجد مصادر أخرى للإيرادات غير الجبائية، وهي تساهم بقسط غير كبير في إيرادات الميزانية وبما أن اهتمام الدولة كان كبير بقطاع البترول، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية البترولية، التي " غداة الاستقلال كانت مساهمتها في ميزانية الدولة لا تمثل سوى 03 % من مجموع الإيرادات " وهذا راجع للسياسة الفرنسية التي كانت تعطي امتيازات كبيرة للشركات الفرنسية والأجنبية العاملة، بالإضافة إلى التصريحات الوهمية في الأرقام التي لا أساس لها من الصحة.

إلا أنه بعد استرجاع المحروقات في 24 فيفري 1971 بدأت مساهمتها في إيرادات ميزانية الدولة ترتفع سنة بعد أخرى، حيث تطورت خلال سنة 1972 بنسبة 99% مقارنة بعام 1971، أما نسبتها في الإيرادات الكلية فقد انتقلت من 23.8% عام 1971 إلى 35.71 عام 1972، ثم إلى37.17 % عام 1973، ومع ارتفاع أسعار البترول بعد عام 1973 أخذت قيم الجباية في الزيادة وفق أسعار البترول.

أولا: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التسيير

تعتبر ميزانية التسيير عن تلك النفقات التي تخصصها الدولة لمختلف المنظمات قصد استمراريتها والتي تتضمن أجور المستخدمين (نفقات المستخدمين)، وكذا نفقات العتاد اللازم لهذا التسيير.

وحسب معالجة حركة الجباية البترولية وارتباطها الكبير بأسواق البترول العالمية، كان لابد من فك أي ارتباط لهذا المورد ونفقات التسيير، باعتبار أن ميزانية التسيير لابد أن تعتمد على مورد ثابت ومحدد غير قابل للتغير.

إذا كانت ميزانية التسيير تمول بصفة خاصة من الجباية العادية لان مداخليها تتصف بالاستقرار وتتحكم فيها الدولة كما تشاء، لكن هذا يعني عدم الجباية البترولية في هذه الميزانية، لأنه عادة ما يتم ضمان تغطية نفقات التسيير قبل تحديد نفقات التجهيز، خاصة في حالة عدم تمكن الجباية العادية من تغطيتها

فمساهمة الجباية البترولية في ميزانية التسيير تكون دائمة، لأن الميزانية تمثل بالتقريب ضعف ميزانية التجهيز وهذا ما يمثل عجز الجباية العادية عن تغطيتها لوحدها.

ثانيا :مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التجهيز

إن ميزانية التجهيز تعبر عن تلك النفقات التي تخصصها الدولة للاستثمارات المنتجة كالمصانع والاستثمارات الاجتماعية كالمستشفيات واستثمارات أخرى، إن اهتمامات الدولة خلال المخططات الثلاثة الأولى بالبترول كان الهدف منها كما هو معلوم الحصول على العملة الصعبة، التي يعتمد عليها من أجل دفع عجلة التنمية واتجهت كل الاستثمارات لهذا الفرع من أجل زيادة حجم الاستثمارات، خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول، فمثلا خلال عام 1974م قفزت الجباية بنسبة 225% فاستطاعت الجباية البترولية لوحدها تغطية نفقات التجهيز بالإضافة إلى نسبة 99% من نفقات التسيير.

منذ تأميم المحروقات وكل الإيرادات البترولية تمول ميزانية التجهيز، لأنه خلال تلك المرحلة المخطط الرباعي كان حجم الاستثمارات كبير، وقد ساعد ذلك حركة أسعار البترول العالمية، التي أدت إلى ارتفاع قيمة الجباية البترولية، واستطاعت هذه الأخيرة أن تغطي نفقات ميزانية التجهيز بنسبة 100% طوال فترة السبعينات وبداية الثمانينات وبسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية سنتي 1982 و 1983 والتي وصل الانخفاض فيها عام 1983 إلى 26% مقارنة بعام 1981، وبما أن حركة الجباية البترولية كانت وفق منحنى أسعار البترول خلال الثمانينات (أخذت منحنى تنازلي عام 1981)، فقد عجزت الجباية البترولية عن تغطية هذه الميزانية، التي كانت قيمتها تزداد باستمرار وأقل مساهمة لها في هذه السنة كانت عام 1987، حيث وصلت نسبة تغطيتها 51% فقط وخلال سنتي 1986 و1987 بالرغم من أنه كان هناك مخطط خماسي للتنمية إلا أن نفقات التجهيز انخفضت بنسبة متوسطة خلال السنتين قدرت ب 10.5 % .

ثالثا : مساهمة البترول في الناتج الداخلي الخام

إن الناتج الداخلي الخام في مفهومه العام يعبر عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، داخل الحدود الجغرافية لدولة ما وبما أن فرع البترول هو إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني، فمساهمته في الناتج الوطني الخام عرفت عدة مراحل وهذا لاعتبار أنه فرع مرتبط كثيرا بأسواق البترول العالمية.

مساهمة قطاع البترول في الناتج الداخلي الخام تبرز من خلال القيمة المضافة لهذا القطاع بالنسبة للناتج الداخلي الخام، والتي مرت عبر التطور التاريخي لأسعار البترول، حيث بدأت المساهمة غداة تأميم المحروقات بنسبة 10.59% هذا راجع لارتفاع أسعار البترول خلال تلك المرحلة، والتي صادفت الأزمة البترولية الأولى، التي حدثت بسبب الحرب العربية الإسرائيلية.

المطلب الثالث: استعمالات الفوائض البترولية في الجزائر

عرفت السنوات الأخيرة تحسن في مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية (فائض الميزان التجاري، فائض الميزانية العامة)، أدت إلى تكوين فوائض بترولية لا يستهان بها.

أولا: الفوائض البترولية في الجزائر:

للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد تصدير كميات متزايدة من البترول والتي تتحكم فيها عوامل خارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل ورأس المال فأهميتها محدودة، فهو إذا اقتصاد توسعي يبحث عن زيادة الصادرات ويمثل البترول حتى اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بأكثر من 40% كما يمثل نسبة تتراوح ما بين 60% و70% من الميزانية العامة للدولة والتي تأتي من الجباية البترولية.

1- تراكم الفوائض البترولية:

لقد واكب تطور أسعار البترول خلال فترات معينة تدفقات مالية ضخمة لدى مجموع الدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر، شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، وبالرغم من النواحي الايجابية الواضحة لتلك العائدات في تحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي لمواطني هذه الدول، إلا أن لهذه الفوائض أيضا نظرا لحجمها تكلفة اقتصادية واجتماعية أي النواحي السلبية التي نجمت عن التدفق السريع والمفاجئ لهذه الثروة.

أ- تعريف الفوائض البترولية:

هي الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات البترولية أساسا، وبين مجمل الواردات كأرصدة تتحصل عليها الدول، أي هي الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى.

إن الفائض من العوائد البترولية هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء إندثار أصل إنتاجي وغير قابل للتعويض، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل عليه معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب، لكنه أعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية، وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة وإنما عن إهتلاك لموارد طبيعي غير متجدد.

وترى الدول الصناعية أن الفوائض المالية المتراكمة لدى الدول البترولية بأنها أموال ناجمة عن أسعار احتكارية، ولم تنتج عن نشاط اقتصادي تتحكم فيه عناصر التكاليف والأرباح عبر آلية السوق، وبالتالي هي فوائض غير مستحقة ولا تعبر عن ثروة حقيقية بقدر ما هي أرباح السلعة أي تسديد تعسفي، وحول هذا الأمر فقد كان رد الجزائر في إحدى دورات مؤتمرات الأوبك: "إذا قبلنا بأن أموال عائدات البترول هي مجرد فوائض ولا تعبر عن ثروة، فليس مستبعدا أن يصبح البترول موجود في باطن الأرض هذا المنطق ليس ثروة أيضا"

ب- الطاقة الاستيعابية للسوق الداخلية:

لقد وردت عدة تعريفات حول مفهوم الطاقة الاستيعابية أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، تدور حول اقتصاد الدولة على استخدام موارده المالية المتوفرة واستخدامها بشكل منتج ويحقق النمو اللازم فيها، وقد أوضح علماء اقتصاد التنمية فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية لتقدير رأس المال اللازم لاقتصاد بلد ما لأجل تحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي، أنه يعد حساب المدخرات الداخلية لذلك الاقتصاد وسنة رأس المال إلى الإنتاج، فإن الفرق بين ما يستطيع الاقتصاد توفيره داخليا وبين ما يحتاج إليه ذلك الاقتصاد لتحقيق النمو المرغوب فيه يشكل طاقة استيعاب للموارد القادمة من مصادر خارجية.

وبالنسبة للدول الأوروبية، فسبب الوفرة المالية التي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الاقتصاد من أجل تحقيق النمو المطلوب، فتزيد تلك الأموال عن الطاقة الاستيعابية

في ضوء البنى الهيكلية والمؤسسات والقوى العاملة المتوفرة، مع أن مفهوم القدرة الاستيعابية مفهوم حركي وأن القدرة الاستيعابية تتسع مع تزايد الاستثمارات وما يرافقها من تطور.

إن مشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسن المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، تؤدي في النهاية وفي إطار سياسة تنموية واضحة إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

إن مفهوم الطاقة الاستيعابية يلعب فيه تدخل الدولة دورا أكبر في النظام الاقتصادي الموجه، حيث يكون أشمل وأوسع من النظام القائم على المبادرة الفردية بسبب دور التخطيط في توجيه الاستمارات ، واكتشاف الفرص الأفضل للاقتصاد الوطني واستغلالها بنجاح، لذلك فإن الجزائر بسبب اختيار النهج الاقتصادي الحر والمبادرة الفردية في الوقت الحالي، وعدم رغبتها ربما في العودة إلى تملك قطاع صناعي عمومي من جديد، نتيجة استخدام هذه الفوائض في مجال تنمية القاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، وهي ذات مردود اقتصادي بعيد المدى أكثر من توجيهها نحو إقامة المنشآت الصناعية القادرة على إنتاج سلع وخدمات تلبي الطلب المحلي من جهة، وتكون قادرة على المنافسة الخارجية من جهة ثانية.

وخلال السبع السنوات الأخيرة عرفت الجزائر نموا مطردا في التدفقات المالية مما طرح مشكلة تطور الفوائض المالية والطاقة الاستيعابية، على أساس أن السوق الداخلية في الوقت الراهن وفي المدى القريب، لا نستطيع استيعاب وتوظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع اقتصادية ناجعة، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات (المقاولاتية) لانجاز المشاريع، وما يطلبه الاقتصاد الوطني من الشفافية في استعمال عائدات البترول.

2- تطور الفوائض البترولية في الجزائر:

لقد شهدت أسعار البترولية تطورا كبيرا، بدأ بعد الصدمة البترولية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة، ثم جاءت الصدمة الثانية التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للبترول، وأضفت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة، ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض البترولية بعد

أن عانت من تراجع حاد من قطاع البترول الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية في منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينات.

هذه الموارد المالية المتراكمة تتم من خلال تحويل مادة البترول الخام المستخرجة من الآبار إلى أرصدة نقدية في البنوك، وليس عن طريق الادخار الوطني والتراكم لدى المؤسسات المنتجة والأفراد عبر النظام المصرفي، حيث أن نمو الموارد المالية تعتبر انعكاسا لنمو أسعار البترول وتزايد حجم كميات التصدير وتختلف من سنة إلى أخرى.

وعرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول البترولية الأخرى من حيث نمو الفوائض في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى، ويكمن من خلال الجدول التالي ملاحظة تطور العائدات المالية من الصادرات الجزائرية خلال فترة ممتدة على مدى 22 سنة (من 1988 إلى 2007) حيث يمكن أن نتابع تطور العائدات وتراجعها في فترات معينة.

ثانيا: دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية:

لقد ثبت أن الدول التي تملك وضعا سليما للاحتياطات تستطيع أن تواجه مشكلة الديون الخارجية بقدر أعلى من الأمان مقارنة مع الدول التي تملك احتياطات منخفضة، وفي هذا الخصوص تشير جوسلين لانديل ميلز (الخبيرة في صندوق النقد الدولي) إلى أن "البلد ذا الوضع الاحتياطي الكبير ليس محتملا أن يتخلف عن الوفاء بائتماناته المصرفية والتجارية، وفي حين أن البلد ذا الاحتياطات المنخفضة لا يمتلك سوى أصول قليلة يستند إليها عند حدوث أزمة، وهو أقرب إلى أن يواجه مشكلات سداد أكثر من البلدان التي تمتلك سندا أفضل.

إن الاستقرار النسبي التي عرفته المديونية الخارجية للجزائر من 22.5 مليار دولار إلى 23 مليار دولار أمريكي ما بين 2001 و2003 أدى بمستوى مستحقات الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل في اتجاه الانخفاض منذ سنة 2004، وانطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينات عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، وكذا التراكم المستمر في حجم الاحتياطات نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار البترول في الأسواق العالمية، قررت السلطات الجزائرية سنة 2004،التسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها إذا كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية 2003 في حدود 23,4 مليار دولار منها 12,2 مليار دولار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن.

ثالثا: زيادة النفقات العامة:

إن نمو الفوائض البترولية وتكوين احتياطي كبير من العملات الصعبة تشجع الجزائر على استخدام جانب هام من هذه الأموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، من خلال الزيادة في الإنفاق العمومي بسبب إحجام المستثمرين الخواص وعدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المرغوب فيه من جهة، ومن جهة ثانية تراكم الفوائض المالية نمو الجباية البترولية، أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة باستخدام العائدات المتزايدة من تصدير البترول وهي كالتالي:

1- برامج استثمارية في مشاريع البنية التحتية:

زاد الإنفاق العام في الجزائر ، وارتفع حجم المخصصات الاستثمارية بهدف تنشيط الاقتصاد وامتصاص البطالة التي ارتفعت حدها ،فقد فاقت المخصصات المالية برنامج دعم النمو (2005-2009) 150 مليار دولار لإنجاز مشاريع مختلفة أهمها موجه لقطاعات هيكلية أساسية ، مثل الطريق السيار شرق غرب 1200 كلم بتكلفة فاقت 11مليار دولار ، إقامة وحدات متعددة لتحليه مياه البحر و بناء السدود و بعض المشاريع القديمة كانت متوقفة مثل مترو الجزائر العاصمة ، و توسيع السلك الحديدية ، وإتمام أشغال مطار هواري بومدين وسد بني هارون بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتهيئة الإقليم، إلا أنه ما يشار إليه، من توجيه إتهامات إلى برنامج دعم النمو و برنامج الانتعاش الاقتصادي من قضايا الفساد ، و الإهمال و تبذير الأموال العمومية يتطلب التركيز على إدارة رشيدة ورقابة فعاله و حازمة تجاه السلوكيات.[1]

2- تطور القطاع البترولي:

يتطلب القطاع البترولي ضح رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطور ، الإنتاج ، الصيانة و المحافظة على سلامة الآبار.

صحيح أن جزء من هذه الموارد تأتي من الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكن لشركات البترول الوطنية الدور الفاعل و الرئيسي في هذا المجال ، ولقد استطاعت سوناطراك بالشراكة مع المؤسسات الأجنبية بإثناء مشروعين جديدين لنقل الغاز إلى أوروبا، بتوسيع الأنبوب العابر لتونس نحو ايطاليا ، وإنشاء أنبوب "ميد غاز" بطاقة 8 مليار متر مكعب سنويا نحو اسبانيا على أمل مضاعفة طاقتة مستقبلا ، وانجاز مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة 600 ألف طن من البترول

[1] - قويدري قوشيح بوجمعة ، أثر تغيرات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 153.

سنويا[1] ، موجه للاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار بالإضافة إلى مشروع انجاز مصفاة بتيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 4,5مليون طن سنويا و مشاريع أخرى بالشراكة في البتروكيماويات و تمييع الغاز الطبيعي .

3- إنفاق في الجانب الاجتماعي:

من اجل التخفيف من معاناة الموطن قامت السلطات الجزائرية بإطلاق برنامج للسكن من خلال بناء مليون وحدة سكنية من خلال برنامج دعم النمو ، و تنشيط القطاعات و المؤسسات المرتبطة بالبناء التي توفر مناصب شغل للعديد من البطالين ، بالإضافة إلى زيادة النفقات الخاصة بالقطاع الصحي و ذلك ببناء وتجهيز المستشفيات و تخفيض تكاليف الرعاية الصحية للمواطن والتكفل بالجانب التعليمي بتشييد المدارس و الثانويات والأقطاب الجامعية .

4- استخدامات أخرى:

لقد تم زيادة النفقات في مجالات أخرى، إلا أن هذه الاستخدامات يغلب عليها الإسراف والهدر، ويمكن أن نرصد ذلك من خلال:

أ – كثرة الإلغاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين، شباب) وعلى المؤسسات غير الناجعة، هذا الوضع الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية، إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة إنشاء بعض الديون لتحملها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.

ب– منح قروض من دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض للحصول على السكنات والسيارات.

رابعا: إنشاء صندوق ضبط الموارد:

تتميز أسعار البترول بعدم الاستقرار بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض الدول البترولية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية وسلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، تؤثر بصفة مباشرة على توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية .

وفي ظل التقلبات الحادة و الخطيرة الأسعار البترول ، قررت السلطات الجزائرية استحداث صندوق خاص ، يعمل كآلية لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات

[1] - بدأت في الإنتاج في جانفي 2009 .

الايجابية و الاحتفاظ بها في شكل ، احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية ،التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري و الناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار البترول مستقبلا.

1- ماهية صندوق ضبط الموارد:

أنشئ صندوق ضبط الموارد قد سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية ، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213,2 مليار دينار في هذه السنة ، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض و استعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة ، بالنظر لعدم الإستقرار الذي يميز أسعار البترول على المدى المتوسط و البعيد قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاصها ، والذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة. بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، وقد تم تأسيس هذا الصندوق "صندوق ضبط الموارد" بموجب المادة 108 قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصص الخاص ، و التي تتميز أنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الميزانية العامة ، و لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية ، و لما كان إعداد الميزانية العامة يتم على أساس 19 دولار للبرميل في الوقت الذي يتجاوز السعر الفعلي 100دولار للبرميل ، فان ذلك يعني أن صرف الضرائب المترتبة عن 81 دولار لكل برميل هي خارج الرقابة البرلمانية ، بمعنى أن البرلمان لا يراقب و لا يجيز إلا 20% من الضرائب البترولية في الوقت الذي يبقى فيه ما يزيد عن 80% خاضعا لتقديرات السلطة التنفيذية (وزارة المالية) وخارج رقابة البرلمان ، وهذا ما جعل صندوق النقد الدولي يوحي بضرورة إدراج هذا الصندوق ضمن الميزانية العامة للدولة [1].

2- أهداف الصندوق :

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية ، بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية الداخلية و الخارجية بالتنسيق مع البنك المركزي ، وقد أدخلت بعض التعديلات خلال سنتي 2004-

[1]- [1] - قويدري قوشيح بوجمعة ، أثر تغيرات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص156.

2006 حيث أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية تتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق .

بالإضافة إلى تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح " تمويل عجز الخزينة دون أن يقلل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري" [1] ، و بالتالي فالتغيير الأول الذي أتى به هذا القانون هو تمويل عجز الميزانية العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الميزانية العامة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية .

كما أن سبب العجز لم يتحدد، باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الميزانية العامة للدولة مهما كان سبب العجز. أما التغيير الثاني هو أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه ،وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستمدة لتعديل وضبط الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد ،ويرجع سبب هذا التعديل إلى اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي ،وهي سياسة كينزية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي أي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري ،إن تنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2001-2007 بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة وتحديد قوانين المالية للإرادات العامة على أساس 19 دولار للبرميل من جهة أخرى ،وهو الأمر الذي أدى إلى استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني مما يعني ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية الجديدة.

3.تطور وضعية صندوق ضبط الموارد:

لقد عرفت وضعية صندوق ضبط الموارد ارتفاعا ملحوظا منذ إنشائه، وذلك راجع بصفة أساسه إلى ارتفاع المتواصل الذي شهدته السوق البترولية خلال الفترة 2000-2007والجدول الموالي يبين تطور موارد واستخدامات الصندوق.

[1] – بوقليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 07-08 أفريل 2008، ص06.

الجدول رقم(39): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2007

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
				الموارد				
- رص في نهاية السنة السابقة	0	232.137	117.534	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045
- فائض قيمة الجباية البترولية	453.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1368.836	1798	/
- تصفيات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	/
				الاستخدامات				
- تمويل عجز الخزينة العمومية	0	0	0	0	0	0	91.530	/
- تسديد المديونية	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	618.111	/
- رصيد الصندوق في 12/31	232.137	171.534	27.978	320.898	721.688	1842.686	2931.045	3194.000

رص: رصيد الصندوق

Source: Ministère de finances, Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2008.

من خلال الجدول وفيما يخص موارد الصندوق، يتضح أن رصيد صندوق ضبط الموارد يعتمد اعتماد كليا على فائض قيمة الجباية البترولية، والتي بلغت مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار البترول، واعتماد سعر مرجعي للبترول ب 19 دولار للبرميل، حيث قفزت من 453 مليار دينار سنة 2000 إلى 1978 مليار دينار سنة 2006، مما ساهم في رفع رصيد الصندوق من 232 مليار دينار سنة إنشاء الصندوق، إلى 2913 مليار دينار سنة 2006 وإلى 3194 مليار دينار سنة 2007 أي ما يعادل 46 مليار دولار أمريكي، وفيما يخص استخدامات الصندوق فقد استخدمت موارد الصندوق ومنذ إنشائه في تسديد المديونية العمومية وبالأخص المديونية الخارجية من خلال الدفع المسبق للمديونية، فقد صرفت منه 22.2 مليار دولار للتخفيض من حدتها.

أما فيما يخص تمويل العجز الموازي فلم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لهذا الغرض رغم تسجيل الميزانية العامة للدول العجز في سنوات 2003، 2004، 2005 قدر ب 192 مليار دينار ، 300 مليار دينار و 338 مليار دينار على التوالي من دون احتساب فائض الجباية البترولية، وتفسير ذلك هو رغبة الحكومة في انخفاض على موارد الصندوق، واستعمالها فقط لتمويل عجز يحدث بسبب انهيار أسعار البترول تحت مستوى السعر المرجعي، وكذا رغبة منها في الحفاظ على

معدلات تضخم منخفضة باعتبار تمويل العجز الموازي باستخدام موارد الصندوق، ويؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار وفي سنة 2006 اقتطعت الحكومة 91.53 مليار دينار من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة

فمنذ تأسيس صندوق ضبط الموارد أصبح ظهوره بارزا ضمن الميزانيات التي تبين عمليات الخزينة. فهو أداة فعالة لامتصاص الفائض من إيرادات الجباية والتي عرفت منذ سنة 2000 وإلى السنة الحالية تزايد مستمر نتيجة لمواصلة أسعار النفط في الارتفاع [1]. وقد استعملت إيرادات الصندوق خاصة في تسديد المديونية العمومية للدولة سواء الخارجية أو الداخلية ويمكننا القول بأن الميزانية العمومية للدولة لم تتعرض منذ سنة 1999 إلى غاية يومنا الحاجة إلى صدمة خارجية سلبية، ولهذا لم تستعمل أصول الصندوق لتحقيق هدفه الرئيسي وهو تعويض النقص الحاصل في إيرادات الدولة نتيجة لعدم انخفاض أسعار البترول.

[1] – بوقليح نبيل، اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة السنة، العدد 01 السداسي 2، الجزائر2004، ص 252.

خلاصة الفصل:

آثار تطور أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري عديدة وتمس كل القطاعات الاقتصادية ، لذلك تبرز أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال كونه المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في البلد ، وأهم مورد لتمويل الخزينة العمومية و المشاريع التنموية، لكن النتائج التي تم تحقيقها من خلال هذه المشاريع كانت ضعيفة لعدة أسباب أهمها الاعتماد على الإيرادات البترولية والتي تتميز بكثرة تذبذبها، إذ أن تراجع الأسعار في السوق العالمية أجبر الجزائر على الدخول في إصلاحات اقتصادية ، بالرغم من أن النتائج كانت مرضية حسب خبراء صندوق النقد الدولي إلا أنها كانت مرهونة بالتطورات المستقبلية لأسعار البترول في الأسواق العالمية.

برزت العلاقة الكبيرة بين البترول و الاقتصاد الجزائري منذ تأميم هذا القطاع في 24 فيفري 1971 ، حيث اعتمد عليه خلال فترة السبعينات في تمويل برامج التنمية الشاملة التي تميزت بتوسيع الاستثمارات في كل القطاعات، وقد اتجهت السياسة التنموية عند بداية الثمانينات إلى تقليص هذا الدور خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 1986. كما اتضح لي أن التوازنات الداخلية و الخارجية للاقتصاد الجزائري مرتبطة بأسعار البترول ، فعندما تتحسن الأسعار يتحقق التوازن الداخلي والخارجي و العكس عند تدهور الأسعار ، و التحسن الحالي المسجل في الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 هو تحسن ظرفي و غير مستدام ، فهو ناتج أساسا عن ارتفاع أسعار البترول .

أدت الأزمات المتتالية التي مست الاقتصاد الجزائري إلى تراكم المديونية حيث وصلت إلى 33 مليار دولار، إلا أنه بفضل السياسة الجديدة استطاعت الجزائر أن تحقق بعض الاستقرار الاقتصادي في ظل ارتفاع أسعار البترول العالمية ،و استطاعت الدولة من خلالها تقليص حجم المديونية إلى مستوى 6 مليار دولار عام 2006،و في عام 2010 تم القضاء على المديونية ، فالفكر الاقتصادي في الجزائر يتجه نحو تحرير النمو الاقتصادي من أي ارتباط خارجي سواءا بالنسبة للبترول أو المديونية الخارجية.

ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة سمح للجزائر من تكوين احتياطي كبير من الصرف الأجنبي ، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في عجز السلطات من تحويل الفوائض البترولية إلى رأس مال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تحولا ت هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

الخاتمة

حاولت في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها التغيرات في أسعار البترول على ميزان المدفوعات، والأثر الحقيقي الذي تحدثه هذه التغيرات على الاقتصاد الجزائري.

للبترول أهمية إستراتيجية سواء كمصدر للطاقة أو كمصدر للكثير من الصناعات، وأن الاحتياطي البترولي العالمي، يتركز أغلبه في الدول العربية، وبالتحديد في دول الخليج ، وتعتبر من أكبر المنتجين على المستوى العالمي بينما الدول الصناعية الكبرى تمثل أكبر المستهلكين لافتقارها لهذه المادة أو لسعيها الحفاظ على مواردها البترولية ، كما أن البترول العربي من أجود الأنواع في العالم وأن إمكانيات الجزائر البترولية تعتبر محدودة مقارنة مع الدول الأخرى.

السوق البترولية العالمية منذ نشأة الصناعة البترولية، كانت تسيطر عليها الشركات البترولية الكبرى للدول الصناعية المستهلكة، وظهرت منظمة الأوبك التي سيطرت على السوق في فترة السبعينات، ثم برزت المنظمة الدولية للطاقة كرد فعل لذلك، فاكتملت ملامح السوق البترولية العالمية وأن السعر البترولي عبارة عن حصيلة عدة عوامل، لذلك يتمكن اعتباره كمتغيرة خارجية تؤثر في الدول البترولية النامية.

ومع ظهور البترول لم يكن تسعيره يخضع لأي معيار اقتصادي وإنما لمصلحة الطرف المحتكر في السوق البترولية، ووفق قانون العرض والطلب، واللذان تؤثر عليهما عوامل أخرى، مع تداخل وتشابك العلاقات بين هذه العوامل.

وقد كانت للتغيرات التي حدثت للأسعار العالمية للبترول خلال الفترة الأخيرة، أثرها الواضح على العجز والفائض التجاري في ميزان المدفوعات الجزائري، فقد اتضح أن هناك علاقة طردية بينهما .

وقد استدعى تكامل البحث من الناحية العلمية ضرورة التعرض بالتحليل للاقتصاد الجزائري، كونه اقتصادا قائما على إيرادات البترول، حيث برزت العلاقة بينهما منذ تأميم هذا القطاع في 24 فيفري 1971، حيث اعتمد على إيراداته خلال فترة السبعينات في تمويل التنمية الشاملة، التي تميزت بتوزيع الاستثمارات في كل القطاعات، مما جعل الاقتصاد الجزائري رهينة تذبذبات الأسعار العالمية للبترول.

1- إختبار الفرضيات:

من خلال الفرضيات التي طرحت في المقدمة أستخلص ما يلي :

– بالنسبة للفرضية الأولى حول، ملك البترول حصة كبيرة في مزيج الطاقة الحالي وعدم قدرة بدائله على منافسته في المستقبل المنظور، فقد أثبت أن البترول سلعة إستراتيجية هامة، تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة بسبب ضخامة الأموال اللازمة في الاستكشاف، ويتميز بأنه مادة تتميز بالتجانس والتنوع، والكثافة الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل صناعته. وأنه مصدر حيوي لا يمكن الاستغناء عنه سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل المنظور حيث بلغ نصيبه من الإجمالي العالمي في الفترة 1999–2002 ، 39.1% مقارنة بالفحم والغاز والطاقة المائية المتجددة، بينما توقعات الطلب العالمي على البترول في الفترة 2010–2020 لن تتراجع حيث سجلت التوقعات نسبة 37.8% في سنة 2020.

- بالنسبة للفرضية الثانية حول الأطراف المحددة لسعر البترول، أثبتها ولو جزئيا، فسعر البترول يتحدد بمجموعة من العوامل التي تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية، إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد سعره وذلك بسبب الإرتباط الكبير بين النمو الإقتصادي والطلب البترولي، معنى ذلك أنه توجد علاقة طردية بينهما، واتضح لي بأن السعر البترولي هو حصيلة عدة عوامل في السوق البترولية، لذلك يمكن اعتباره كمتغير خارجي يؤثر على اقتصاديات الدول النامية المصدرة له، التي مازالت تعتمد على الإيرادات البترولية لتمويل نفقاتها العمومية، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات اقتصادية متتالية على إقتصاداتها.
- بالنسبة للفرضية الثالثة حول تأثير سعر البترول على ميزان المدفوعات صحيحة حيث أثبت، تأثير التغيرات في أسعار البترول على هذا الأخير، وأن هذا التأثير لا يقتصر فقط على الأثر المباشر لهذه الأسعار على الميزان التجاري، بل تعدى ذلك إلى حدوث آثار أخرى غير مباشرة على البنود الأخرى لميزان المدفوعات، فالمساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المتقدمة لغيرها من الدول النامية واستثمارها في دول العالم، وتحويلات العاملين الأجانب لديها، كل هذه البنود وغيرها ترتبط ارتباطا طرديا مع مستوى الأسعار العالمية للبترول، وتترك آثار هامة على موازين مدفوعات الدول.
- بالنسبة للفرضية الرابعة حول تبعية الاقتصاد الوطني لتغيرات أسعار البترول، في ظل هشاشة القاعدة الصناعية الوطنية صحيحة، حيث أثبت بروز العلاقة الكبيرة بين قطاع البترول والاقتصاد الجزائري منذ تأميم هذا القطاع في 24–02–1971 ، حيث اعتمد عليه خلال فترة السبعينات في تمويل برامج التنمية الشاملة، التي تميزت بتمويل الاستثمارات في كل القطاعات، مما جعل الاقتصاد الجزائري رهينة للمضاربة في الأسواق العالمية للبترول، وارتباطه بالحركة العالمية لأسعار البترول، والدليل على ذلك هو وقوع الجزائر في أزمة سنة 1986 بسبب الانخفاض الحاد

في أسعار البترول، وهذا ما أدى إلى قيام الدولة باصلاحات اقتصادية جذرية مع نهاية الثمانينات والتي أملتها سوق البترول العالمية، والأزمة الثانية سنة 1998 والتي أدت إلى تراكم المديونية حيث وصلت إلى 33 مليار دولار.

2- **النتائج:**

من خلال البحث والتحليل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم منذ اكتشافه سنة 1857 إلى غاية يومنا هذا، وعدم قدرة بدائله على منافسته.

- يتميز البترول بصفة النفاذية والنضوب، التجانس والتنوع والكثافة الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل صناعته.

- إن سعر البترول له تأثير عميق في مجرى الحوادث السياسية والاقتصادية عربيا ودوليا، ويعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- مع ما تحتفظ به الجزائر من احتياطي بترولي، وما يقابله من كثافة في الطاقة الإنتاجية والتصديرية، يؤثر هذا الارتفاع على العمر الإنتاجي المتوقع لرصيد الاحتياطي، مما جعل الجزائر في مقدمة دول العالم من حيث نفاذ مواردها البترولية، وقدر عمر الاحتياطي البترولي بحوالي 57 سنة.

- إن قطاع البترول يمثل الآن أكثر قطاعات الاقتصاد تأثيرا على ميزان المدفوعات، باعتباره المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة.

- نسبة 91.33% من التغير في رصيد الميزان التجاري يعود إلى التغير في أسعار البترول وتحديدا إذا ارتفع سعر برميل البترول بـ01 دولار، فإن رصيد الميزان التجاري يرتفع بـ 497.138 مليون دولار و العكس صحيح.

- ونسبة 96.30 من التغير في رصيد ميزان المدفوعات يعود إلى التغير في أسعار البترول وتحديدا إذا ارتفع سعر برميل البترول بـ 01 دولار فإن رصيد الميزان التجاري يرتفع إلى 628.138 مليون دولار و العكس صحيح.

- إن ميزان المدفوعات يؤكد الحساسية الشديدة تجاه أسعار البترول مما استوجب، ضرورة تنويع الصادرات خارج البترول.

- التوازنات الداخلية والخارجية مرتبطة بأسعار البترول، فعندما تتحسن الأسعار يتحقق التوازن الداخلي والخارجي والعكس عند تدهور الأسعار.

- التغيرات التي طرأت على أسعار البترول في السوق العالمية على السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ومن دون سياسة تنموية تعمل على التخلص من التبعية للبترول، فإن رؤوس الأموال التي توفرها الإيرادات البترولية ليست عائدا كافيا لتحقيق التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية والمستوى المعيشي للأفراد.

- إن مشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال إستثمار الفوائض المالية المتراكمة، وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة ، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز إلى تحويلها لرأس مال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، تؤدي في النهاية وفي إطار سياسة تنموية واضحة إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى نقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة علاقة بها مثل المضاربة في البورصات العالمية، وخلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية .

3-التوصيات :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم عدد من التوصيات التي أراها مناسبة:

- ضرورة إدارة قاعدة البترول وصيانته بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والأجيال المقبلة بصورة مستمرة، وذلك من خلال مراقبة الاحتياطات البترولية الوطنية واستهلاكها استهلاكا رشيداً باعتبارها مخزونا استراتيجيا .

- الاحتياطي البترولي الجزائري متواضع مقارنة بالدول البترولية كالسعودية وإيران والعراق وبمستويات الإنتاج الحالية إذا لم تكن اكتشافات بترولية جديدة،

فان بترول الجزائر سوف ينضب خلال سنوات ، لذا يجب التفكير بجدية بالاستغلال الكفء للموارد البترولية.

- تنمية الصادرات خارج المحروقات، كون البترول يحضى بالوزن الثقيل في الصادرات والمورد الوحيد للدولة في الحصول على النقد الأجنبي .

– دعم القطاع الزراعي، محاولة لسد حاجات المواطن والتخفيف من الاستيراد.

– النهوض بالصناعة البتروكيمياوية وذلك بإقامة شراكة مع مستثمرين أجانب والاستفادة من خبراتهم.

– توفير الحوافز الداعمة للتصدير لاستخدام الحماية الانتقائية، وهذا بهدف تطور الصناعة الوطنية، ومنه لتحقيق نمو من خلال الفائض في الميزان التجاري.

– تشجيع الاستثمار الإنتاجي الأجنبي عبر التكامل الاقتصادي الإقليمي .

– دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الائتمان التصديري والمعرفة التقنية باعتبارها العامل الأساسي الخالق لمناصب الشغل والقيمة المضافة في الاقتصاد .

– تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تنشيط وتحفيز قطاع الصادرات غير البترول.

إن قطاع البترول الجزائري يعتبر من أكبر قطاعات الاقتصاد الوطني كفاءة في الحصول على النقد الأجنبي، لذا وجب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في هذا القطاع.

الملحق رقم (01) : ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)

قيم بملايين الدولارات الأمريكية

	2004	2005	2006	2007	2008	الثلاثي الأول 2009	الثلاثي الثاني 2009	الثلاثي الثالث 2009	السداسي الأول 2009
الرصيد الجاري الخارجي	11,12	21,18	28,95	30,64	34,45	-0,56	-1,78	1,53	-2,33
للميزان التجاري	14,27	26,47	30,06	34,24	40,52	0,83	-,038	3,17	0,46
الصادرات	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	10,43	9,91	11,31	20,34
محروقات	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	10,25	9,72	11,12	19,87
صادرات اخرى	0,66	0,74	1,13	0,98	1,40	0,19	0,19	0,19	0,38
الواردات	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-38,07	-9,60	-10,28	-8,14	-19,88
دخل العوامل، صافي	-3,6	-5,08	-4.52	-1,83	-1,26	-0,39	-0,18	-0,25	-0,58
رصيد حساب راس المال	-1,87	-4,24	-11,22	-1,09	2,54	0,66	0,04	0,49	0,70
الاستثمار المباشر(الصافي)	0,62	1,06	1,76	1,37	2,28	0,35	0,35	043	0,70
الاهتلاك	-4,35	4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,14	-0,13	-0,18	-0,28
الرصيد الاجمالي	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	0,11	-1,74	2,03	-1,63
التمويل	-9,25	16,94	-17,73	-29,55	-36,99	-0,11	1,74	-2,03	1,63
زيادة احتياطات الخامة ( )	-8,88	-16,31	-17,73	-28,27	-36,53	-1,15	1,29	-0,80	0,14
اعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي	-0,37	-0,63	00	00	00	00	00	-1,73	00
اعادة الجدولة	00	00	00	00	00	00	00	00	00
مساعدة متعددة الاطراف ميزان المدفوعات	00	00	00	00	00	00	00	00	00
شراء لدى صندوق النقد الدولي	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الاحتياطات الخامة (بدون الذهب)	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	139,97	144,32	146,13	144,2
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار امريكي/ للبرميل)	38,52	54,64	65,85	74,94	99,96	45,40	59,40	69,00	52,20

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

النشرة الإحصائية الثلاثية – ديسمبر 2009.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. أسامة فاضل الجمالي، **الطاقة واقتصاد سوق النفط**، أساسيات صناعة البترول والغاز ج2، سنة 1997.
2. النشاشبي كريم وآخرون، **تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
3. بهلول محمد، بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
4. حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر، ط1، بيروت، 2000.
5. حسن عبد العزيز حسين، **الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية**، القاهرة 1980.
6. حسين عبد الله، **اقتصاديات البترول**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
7. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، جامعة الإسكندرية 2004.
8. سيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.
9. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
10. عبد القادر سيد احمد، **الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**، ترجمة خليل احمد، فؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2002.
11. عبد الرحمن أحمد سري ، **الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.
12. كاحل بكري، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 2000.
13. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية . 1983
14. محمد أزهر السماك، **اقتصاديات النفط** ،مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1981.
15. محمد صديق عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر 2001.
16. محمد محروس إسماعيل، **دراسات في الموارد الاقتصادية**، مؤسسة دار الشباب، الإسكندرية 1999.

17. محمود فوزي أبو السعود، أحمد رمضان، عفاف عبد العزيز عابد، **الموارد واقتصادياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية 1983 .

18. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية 2007.

19. محمود يونس، **العوامل المحددة لأسعار البترول والخام**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية 1986.

20. منى البرادعي، **مذكرات في اقتصاديات البترول**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2008.

21. نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي**، دار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا 2000.

2- الرسائل:

22. بلمرابط احمد، **البترول ومصادر الطاقة البديلة** 1960-1989، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 1993.

23. بورنان الحاج، **السوق البترولية بين المنتجين والمستهلكين**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 2001.

24. جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات**، دراسة حالة الجزائر 1970-2007 رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة الجزائر2007.

25. دمدوم زكرياء، **الإصلاحات الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2002** دراسة تحليلية، مذكرة الماجستير غير المنشورة، كلبية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر2002

26. طيبوني أمينة، **تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة جامعة الجزائر.

27. قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة شلف 2008-2009.

28. كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004.

29. لباني ياسمينة، **انعكاسات تغيرات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر 2008-2009.

30. مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973- 2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، 2005.

31. هاشم جمال، **أسواق المحروقات العالمية وانعكاسها على التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 2007.

3- ملتقيات:

32. بوقليح نبيل، لعاطف عبد القادر، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 07-08 أفريل 2008.

33. كتوش عشور، حاج قويدر، **التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها**، مداخلة في الملتقى الدولي حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، يومي 26-27 نوفمبر 2007.

34. عماري عمار، **بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر**، دراسة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 26-27 نوفمبر 2007.

35. ناجي خليفة ، **العوامل على الإنفاق على الصحة** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، يومي 26-27 نوفمبر 2007.

4- التقارير:

36. التقرير السنوي لسوناطراك 2005 .

37. التقرير السنوي لسوناطراك 2006.

38. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " مشروع تقرير حول : الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي التالي من سنة 2004، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون.

39. معطيات من وزارة المالية .

40. تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2006.

41. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، 2009.

42. المجلس الوطني للتخطيط و التهيئة العمرانية سابقا تقرير المخططين الخماسيين الأول و الثاني .

43. البنك العالمي 2005.

44. التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2008.

45. البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم سنة 2004.

46. الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

47. جامعة الدول العربية في الخارج ، الوثيقة رقم 7/02 القاهرة ، 11يونيو 1990.

مجلات و دوريات:

48. بطاهر علي، **سياسات التحرر والإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر ، 2004 .

49. بوقليح نبيل، **اقتصاديات شمال إفريقيا**، مجلة السنة، العدد 01 السداسي 2، الجزائر2004.

50. حسن عبد الله ، **أزمة النفط الحالية ... تداعياتها ومستقبلها في السياسة الدولية** ، الأهرام العدد 164 ، القاهرة ، ابريل 2006.

51. سيد احمد عبد القادر، **النفط و التنمية**، المثال الجزائري.

52. سامي السيد، **محاضرة في اقتصاديات البترول**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2008 القاهرة.

53. عبد الخالق الفروق، **النفط والأموال العربية في الخارج** ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، مصر، 2002.

54. مجلة **البترول و الغاز الطبيعي** رقم 01، الجزائر، 1986.

55. المجلة **السياسية الدولية** 2006، العدد 164.

56. مجلة **النفط و التعاون العربي**، المجلد رقم 09، العدد 03، الجزائر ، 1983.

57. نورالدين هرمز، فادي خليل ، دريد العيسى، **تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**، المنشورة في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – مجلة محكمة – سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 29، العدد1، عام 2007 سوريا .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1 - Ouvrages

58. Abdelkader Sid Ahmed, **Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles**, OPU Alger, 1993,

59. Ayoub Antoine, Perce Bois Jacques **,Pétrole Marché et stratégies** , Economica, Paris 1987,.

60. Belhimer Ammar, **La dette extérieure de l'Algérie**, édition Casbah, Alger, 1998,

61. Ben Bitour Ahmed, **L'expérience Algérienne de développement 1992-1991, Leçon pour l'avenir**, Collection carrefour d'échanges, Edition : Technique de l'entreprise, ISGP Editions, Alger, 1999,

62. Benissad Hocine, "La reforme économique en Algérie", 2ème édition, OPU, Alger, 1999,.

63. Chitour Chems Eddine , **La politique et le nouvel ordre pétrolier international** OPU, Alger, 1993,

64. Durosset Maurice , **Le marché pétrolier**, Edition : Eclipes , Paris 1999 ,

65. Favennac Jean Pierre , **Exploitation et gestion de la raffinerie**, Publication de l'institue français du pétrole, Paris, 1999,

66. Mahiou Ahmed, **Institutions administratives et économiques de l'Algérie**, Tome 2, SNED, Alger, 1973,

67. Marc Escriment , **Indépendance Politique et libération Economique**, Paris 1985.

68. Mohamed Elhocine Benissad**, Elément de l'économie pétrolière, les hydrocarbures** ; **Présent et future**, OPU, Algérie,

69. Pierre Maillet et Martine Cossette, 1989, L'énergie, 7ed, Dahlab (Algérie). 1989.

70. Temmer Hamid, "**structure et modèles de développement de l'Algérie**" SNED, Algérie, 1990.

2- Les Rapports :

71. Bulletin Statistique de la banque de l'Algérie 2010.

72. Rapport annuel 2001, Sonatrach.

73. Ministère de finance .

74. Banque Algérie, Rapport annuel 2008.

75. Ministère des finances, Principaux indicateurs de l'économie, Direction générale des politiques et prévisions, Juin 2008.

76. Ministère des finances, " Principaux indicateurs de l'économie", Direction générale des politiques et prévisions, Juin 2008.

77. Ministère des finances, " Principaux indicateurs de l'économie", Direction générale des politiques et prévisions, Juin 2008.

78. Bouadam Kamel, "La rente pétrolière entre malédiction et bénédiction "

مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للمـــوارد المتاحة أيام 7-8 أفريل 2008 بجامعة فرحات عباس بسطيف.

ثالثا : موقع من الانترنت

79. ag.com/detail.asp?Inissuno=143&InsecyionID=1249&Intenplatekey =home

80. من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت: www.mf.gov.dz

81. الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية:

82. http://tonto.eia.doe.gov/country/index.cfm?view=consumption

83. – انس بن فيصل الحاجي في سبيل الثقافة النفطية : العلاقة بين الدولار و النفط ، موقع إيلاف الالكتروني من خلال الرابط الالكتروني .

www.elaph.com / économie

84. - محمد حامد عبد الله حامد ، ما الذي يجمع الذهب الأصفر و الذهب الأسود، مجلة علم الاقتصاد ، العدد رقم 153.الصادر في يوم 2003/12/01. من خلال الرابط الالكتروني .

www.ecoword-mag.com

فهرس الموضوعات

إهداء
كلمة شكر
قائمة الجداول و الأشكال
المقدمة ..... أ

الفصل الأول : البعد الاقتصادي الاستراتيجي لصناعة البترول

المبحث الأول: البترول مفهومه مميزاته وأهميته 2
المطلب الأول: مفاهيم عامة 2
أولا: تعريف البترول 2
ثانيا: مكونات البترول الخام 2
ثالثا: وسائل البحث عن البترول ومراحل صناعته 3
رابعا: مراحل الصناعة البترولية 4
خامسا: الخصائص العامة للبترول 6
سادسا: مقاييس البترول 7
سابعا: مميزات البترول 7
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لصناعة البترول 8
أولا:الاحتياطي البترولي العالمي 8
ثانيا:الإنتاج البترولي العالمي 11
ثالثا:الإستهلاك العالمي للبترول 13
رابعا:التكاليف والريوع البترولية 14
المطلب الثالث:أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث 16
أولا: أهمية البترول على الصعيد الإقتصادي 16
ثانيا: أهمية البترول على الصعيد الإجتماعي 18
ثالثا: أهمية البترول على الصعيد السياسي 19
رابعا: أهمية البترول على الصعيد العسكري 19

المبحث الثاني: التبادل العالمي للبترول 21
المطلب الأول: العرض العالمي للبترول..... 21
أولا:النفقة في الصناعة العالمية للبترول..... 21
ثانيا:النفقات المتزايدة والنفقات المتناقصة في صناعة البترول 24
المطلب الثاني: الطلب العالمي على البترول 27
أولا:تطور الطلب العالمي على البترول 28
ثانيا:العوامل المحددة للطلب على البترول..... 28
ثالثا:الآثار الاقتصادية التي تترتب على التحولات في الطلب العالمي للبترول 29
المطلب الثالث: التجارة العالمية للبترول 30
أولا:بالنسبة للواردات 32
ثانيا:بالنسبة للصادرات..... 32
المبحث الثالث: تطور الصناعة البترولية في الجزائر 33
المطلب الأول: مسح تاريخي عن قطاع البترول في الجزائر 33
أولا:تطور إنتاج البترول في الجزائر 33
ثانيا:تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك 34
ثالثا:تأميم المحروقات..... 34
المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البترولية..... 36
أولا:الاحتياطي 36
ثانيا:الطاقة الإنتاجية و التصديرية 37
المطلب الثالث: تنافسية البترول الجزائري 38
أولا:تنافسية البترول الجزائري من حيث ميزة الموقع الجغرافي 39
ثانيا:تنافسية البترول الجزائري من حيث الجودة(نوعية البترول) 40
خلاصة الفصل..... 42

الفصل الثاني : محددات سعر البترول في السوق البترولية العالمية

المبحث الأول: التطور التاريخي للسوق العالمية للبترول 44

المطلب الأول : أنواع السوق البترولية وطبيعتها 44

أولا:تعريف السوق البترولية 44

ثانيا:أنواع الأسواق البترولية 44

المطلب الثاني : تطور السوق العالمية للبترول من عام 1859 حتى عام 1969 46

أولا:المرحلة الأمريكية للبترول 1859-1911 46

ثانيا:مرحلة تدويل الصناعات البترولية1911-1928 49

ثالثا:مرحلة التنظيم الإحتكاري أو الكارتل العالمي للبترول 1928-1950 49

رابعا:مرحلة الإتفاق الودي 1950-1969 52

خامسا:تأثير خصائص السوق البترولية على الصناعة البترولية.....53

سادسا:بداية تآكل سيطرة الكارتل العالمي 53

المطلب الثالث: الصدمتان البتروليتان وتحول السوق البترولية (1971-2009).....54

أولا: بداية التغيير صيف 1970 54

ثانيا: أزمة الطاقة أو الصدمة البترولية الأولى1973 -1979 55

ثالثا: الصدمة البترولية الثانية 1979-1981.....56

رابعا: الصدمة العكسية 1981-1982.....56

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول 58

المطلب الأول: أنواع أسعار البترول.....59

أولا: السعر المعلن posted price.....59

ثاني:السعر الحقيقي actuel price 59

ثالثا :السعر المرجعي أو سعر الإشارة référence price 59

رابعا : سعر الكلفة الضريبية tax cost price.....60

خامسا: السعر الفوري spot price 60

المطلب الثاني: تطور الأسعار البترولية العالمية 60

أولا: أسعار البترول بين 1946 و1960 60

ثانيا: أسعار البترول بين 1970 و 1985 61
ثالثا: أسعار البترول بين 1990 و2000.....63
رابعا: أسعر البترول بين 2001 و2010.....63
المطلب الثالث: طرق تسعير البترول و مراحل تطور سعره 65
أولا: مرحلة احتكار الشركات البترولية العالمية للسوق البترولية 65
ثانيا: مرحلة تراجع الشركات البترولية العالمية وظهور منظمة الأوبك 1950–1980 67
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار البترول.....70
المطلب الأول: العوامل المحددة لأسعار البترول الخام في الفترة القصيرة 71
أولا:العوامل المحددة من البترول.....72
ثانيا:العوامل المحددة للعرض من البترول 76
المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار البترول الخام في الفترة الطويلة.....78
أولا: أثر مصادر الطاقة البديلة في تقرير أسعار البترول 78
ثانيا :العوامل المحددة للسعر الموضوعي "العادل" للبترول.....79
المطلب الثالث: علاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية 81
أولا: سعر البترول و التضخم.....82
ثانيا: سعر البترول و الدولار 82
ثالثا: علاقة سعر البترول بالذهب 83
رابعا: علاقة سعر البترول بالتنمية الاقتصادية 84
خلاصة الفصل 88

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ميزان المدفوعات وتجلياته الاقتصادية 90
المطلب الأول: ميزان المدفوعات بين المفهومين المحاسبي والاقتصادي 90
أولا: تعريف ميزان المدفوعات 90
ثانيا: عناصر ميزان المدفوعات 91
ثالثا: التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات.....92

المطلب الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات 97
أولا: أسباب الإختلال وأنواعه 99
ثانيا: توازن المدفوعات الدولية 100
المطلب الثالث : تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية و ميزان المدفوعات 103
أولا: مصادر النمو الداخلي 103
ثانيا:الاختلالات الاقتصادية وأنواعها 105
المبحث الثاني: انعكاسات تغيرات في أسعار البترول على ميزان مدفوعات 106
المطلب الأول: العجز والفائض في ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول 106
أولا: زيادة أعباء ميزان المدفوعات 106
ثانيا: تفاقم عجز ميزان المدفوعات 106
ثالثا: ظاهرة العجز في موازين المدفوعات و مشكلة الديون 107
المطلب الثاني: التغيرات في الموازين التجارية في ظل تقلبات أسعار البترول 110
أولا: بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD 112
ثانيا: بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول 112
ثالثا: بالنسبة للدول النامية المصدرة للبترول 113
المطلب الثالث: الدخل الصافي لحصيلة الإيرادات البترولية 114
أولا: التكلفة بالنقد المحلي 114
ثانيا: إجمالي إيرادات القطاع من النقد الأجنبي 115
ثالثا: إجمالي تكلفة القطاع من النقد الأجنبي 115
المبحث الثالث: ميزان المدفوعات الجزائري وتقلبات أسعار البترول 117
المطلب الأول: عرض وتحليل ميزان المدفوعات الجزائري 117
أولا: تطور الميزان التجاري 124
ثانيا: تطور حساب رأس المال 124
ثالثا: إحتياطات الصرف 126
المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري 128
أولا: أثر تغيرات أسعار البترول على الصادرات 128
ثانيا: أثر تغيرات أسعار البترول على الواردات 130
ثالثا: أثر تغيرات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري 133
خلاصة الفصل 135

الفصل الرابع : دراسة حالة الجزائر

المبحث الأول: انعكاسات تغير أسعار البترول على السياسات التنموية في الجزائر 137.
المطلب الأول: أهمية قطاع البترول في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال 137
أولا: مساهمة البترول في تحصيل الإيرادات 138
ثانيا: مساهمة البترول في تكوين القيمة المضافة.....139
المطلب الثاني: دور إيرادات البترول في تحديد استراتيجيات التنمية وتمويل الاستثمارات في مرحلة المخططات التنموية 140
أولا: مرحلة المخططات التنموية في الفترة (1967-1977) 141
ثانيا: المرحلة التكميلية(1978-1980).....142
ثالثا:مرحلة المخططين الخماسيين الأول والثاني(1980-1989) 143
المطلب الثالث: انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.145
أولا:الإستعداد الإئتماني الأول " stand by1".....145
ثانيا: الإستعداد الإئتماني الثاني" stand by2".....145
الإستعداد الإئتماني الثاني وإعادة الجدولة 146
المبحث الثاني: انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر..... 147
المطلب الأول: أثر التغير في إيرادات البترول على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.....147
أولا: المديونية الخارجية 147
ثانيا: معدلات التضخم.....148
ثالثا:تطور إحتياطي الصرف الأجنبي وسعر الصرف 148
رابعا: الأثر على النمو الإقتصادي 149
المطلب الثاني: أثر التغير في إيرادات البترول على المستوى المعيشي للأفراد في الجزائر 151
أولا:الصحة 152
ثانيا: التربية و التعليم 153
ثالثا: الفقر وإعادة توزيع الدخل 154
رابعا: البطالة 155

المبحث الثالث: تطورات عائدات البترول وتأثيريها على حركة النمو الاقتصادي في الجزائر 156
المطلب الأول: تطور البترول وإيراداته المالية في الجزائر 156
أولا: تطور إنتاج البترول في الجزائر 157
ثانيا: تطور إيرادات البترول الجزائرية في ظل حركة أسعار البترول العالمية 159
المطلب الثاني: دور عائدات البترول في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر 163
أولا: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التسيير.....164
ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التجهيز 165
ثالثا: مساهمة البترول في الناتج الداخلي الخام.....166
المطلب الثالث: استعمالات الفوائض البترولية في الجزائر 166
أولا: الفوائض البترولية في الجزائر.....166
ثانيا: دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية.....169
ثالثا: زيادة النفقات العامة 170
رابعا: إنشاء صندوق ضبط الموارد 171
خلاصة الفصل 176
الخاتمة 177
قائمة المصادر والمراجع 182
الملاحق